ن ۰ ۲
ن ۰ ۵

کتابـ ... قدس

اسم کتاب حاشیه بر شرح جدید تجرید ۱/۹۷۶

مصنف محمد خفری

مؤلف

خطی نستعلیق ۱۵ سطری

چاپی

سال چاپ یا تحریر ۱۲۳۸ ق عدد اوراق ۱۰۲

جزء کتب حکمت شماره خصوصی

شماره عمومی ۱۱۴۲۷ شماره قبض

واقف شیخ محمد صالح علامه حائری تاریخ وقف مرداد/۵۱

طول ۲۱ عرض ۱۵ شماره صفحات

باز بین شده
۱۳۵۳ خ

اهدائی کتابخانه آیت الله شیخ محمد صالح
علامه حائری بکتابخانه آستان قدس رضوی
تیر ماه ۱۳۵۱

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين والصلاة على سيد المرسلين وآله الطيبين
الطاهرين المعصومين اما بعد فيقول الفقير الى الله الغني محمد بن
احمد الخفري هذه تعليقات علقتها على الشرح الجديد للتجريد
وجمعتها تذكرة لمن له قلب او القى السمع وهو شهيد وحفظها
الله عن الطالبين من اهل التاييد قوله استدل اولا على وجود
الواجب الحق اول اختيار المصنف قدس سره في اثبات الواجب
منهج الحكماء الالهيين وهو الذي يستدل فيه بالنظر الى الوجود
لانه اخصر واوثق واشرف من المنهج الذي يعتبر فيه حدوث العالم
او امكانه بشرط الحدوث كما هو طريقة بعض المتكلمين او الحركة
كما هو طريقة الطبيعيين واقتصر في هذا المنهج على دليل واحد لحصول
المقصود به والاشارة الى قوة هذا الدليل ويمكن تقرير هذا الدليل

بوجوه اربعة احدها ان للموجود افراداً بالبديهة فان كان واحد

منها واجب الوجود بالذات ثبت المط وان كان ممكناً فله مؤثر

موجود بالضرورة ولزم الانتهاء الى الواجب لاستحالة الدور والتسلسل

وثانيها ان يقال في النفي الذاتي ان لم يتحقق في افراد الموجود واجب

الوجود لزم الدور او التسلسل وثالثها ان يقال فيه ان لم يتحقق

واجب الوجود في افراد الموجود لزم ان يتحقق فيها لاستحالة

الدور والتسلسل وهذا حاصل كلام المص على هذا ورابعها ما قرره

الشيخ وهو محصل كلام المص ومن البراهين التي ظهرت لي في هذا المطلب

وما سنح بالخاطر انه على تقدير كون الموجودات منحصرة في

الممكنات لزم الدور لتحقق موجود ما يتوقف على هذا التقدير على ايجاد

مالان وجود الممكنات انما يتحقق بالايجاد وتحقق ايجاد ما يتوقف

ايضا على تحقق موجود ما لان الشيء ما لم يوجد لم يوجد ومنها ان

ليس للموجود المطلق من حيث هو موجود مبدأ والا لزم تقدم

الشيء على نفسه وبذلك ثبت وجود الواجب لذاته كما لا يخفى

بادنى تامل وهذا تحقيق بليغ من طريقة الصديقين الذين يستشهدون

بالحق

... كتابخانه آيت الله ... شيخ محمد صالح
... كتابخانه آستان قدس رضوى
تير ماه ١٣٥١

بالحق لا علية وبعبارة اخرى مجموع الموجودات من حيث هو ليس مبدأ
بالذات وبذلك ثبت وجود واجب الوجود بالذات وبعبارة اخرى
مجموع الموجودات من حيث هو موجود يمتنع ان يصير لا شيئا محضا ومجموع
الممكنات ليس يمتنع ان يصير لا شيئا محضا وبذلك ثبت وجود واجب
الوجود بالذات ولتعلم ان تتميم جميع براهين هذا المطلب التى لا يؤخذ
فيها ابطال التسلسل مبتنية على مقدمة [illegible] وهى ان جميع الممكنات
الصرفة سواء كانت متناهية او غير متناهية في حكم ممكن واحد في امكان
طريان الانعدام عليها بالكلية [illegible]
ولا في صحة ما قيل من ان موجد جميع الممكنات الصرفة واجب لان
يكون خارجا عنه بالضرورة والموجد الخارج عنها لا يكون الا واجبا
بالذات ولا في صحة ما قيل من ان جزء الممكن الصرفة لا يمكن ان يكون
علة لنفسه ولعلله اذ بملاحظة المقدمة المذكورة يحكم كل عاقل بانه
لابد لجميع الممكنات من علة يكون علة له بالذات وعلى الاطلاق
والعلة بهذه الصفة علة لجميع اجزائه ولا في صحة ما قيل من انه لا
يمكن ان يكون ممكن علة للممكنات منشأ لوجوب الممكنات

ولا شك ان الامتناع طريان العدم عليها بالكلية ولا فحة قيل من البين انه

لو لم يتحقق الواجب لم يتحقق شيء من الممكنات اذ لا شيء من الممكنات مستقل

بنفسه لا في الوجود ولا في الايجاد فلا موجود الا بالذات ولا بغيره فلا يثبت

هذا المطلب منهج آخر وهو ان يعتبر مجرد الامكان الوقوعي بان يقال يمكن ان

يوجد شيء من الاشياء بالامكان الوقوعي ومن ذلك الامكان يثبت وجود

الواجب الوجود بالذات بعض الطرق المذكورة كما لا يخفى بادنى تامل والعرض

من هذا التطويل الاطلاع على البراهين المتعددة على هذا المطلب العالي ان

كل منها يحتاج الى الطريق الجزئي مما فيها تامل عظيم في تقريبه على وجه

وانه على حد ينبغي مع فعل العالم ونركه اقول ان معنى الي بشيء

منها الا والاهل يجب ان يفعل نفي الكرة عنه في وقت فرض وان كان

وقتا موهوما فالغرض ان معنى الصحة ههنا ليس الا الامكان بالنظر الى

ذات الفاعل من حيث هو فاعل فان للفلاسفة في تعريف القدرة

عبارتين احديهما صحة صدور الفعل ولا صدوره وارادوا منها

امكان الصدور والا صدور بالنسبة الى الفاعل من حيث هو فاعل

والثانية كون الفاعل بحيث ان شاء فعل وان لم يشاء لم يفعل

والتلازم

والتلازم بين معنييهما لا ينفعهما متفق عليه ما بين الفريقين
فالنزاع بين الحكماء والمعتزلة ليس الا في قدم العالم وحدوثه ومع توافقهما
في ان ايجاد العالم وعدم الايجاد ممكن بالنسبة الى الذات بدون اعتبار
الارادة وواجب مع اعتبار الارادة التي هي عين الذات فالمناسب
في هذا الكتاب ان يفسر الايجاب المذكور ههنا بامتناع انفكاك ذاته تعالى
عن ايجاد العالم مطلقا في الازل وح لا حاجة في اثباته الى تغيير التعليل
الذي ذكره الشارح في الاستدلال الى الحق الذي بين في اشتراط ان تاثيره في
وجود العالم ليس بالايجاب بالمعنى المذكور والا لزم قدمه ضرورة
قوله وهو صحيح على انه في دراه هذا الاستدلال فيما يناسب انه بعد التحرير
ولهذا ذكره صاحب كتاب الاربعين وفيه فلا يصح جعله
قبل المقصود على تقدير هذا الاجراء الفرق ان يعارض المقصود بقول تاثيره
في وجود العالم ان لم يكن بالايجاب بالمعنى المذكور لزم ترجيح الفاعل بدون
المرجح او احتياج التاثير الى شرط حادث يحتاج الى شرط آخر حادث بناء
على ما ذكر من انه لو كان حادثا لتوقف على شرط حادث آخر ويلزم التسلسل
في الشروط الحادثة متعاقبة او مجتمعة وجميع ذلك ممتنع عند المص

بل لا نسلم ان العالم قديم اذ لو كان حادثا لتوقف على شرط حادث
لئلا يلزم التخلف عن الموجب التام كما ذكرتموه في الاستدلال او تخلف
العلة التامة عن المعلول وذلك الشرط الحادث يتوقف ايضا على شرط
حادث آخر ويلزم التسلسل وهو باطل عند الائمة والحاصل ان القول بان
العالم لو كان حادثا لتوقف على شرط حادث غير مسلم عند المتصوفة كثر
المتقدمين بل عند اكثر المتكلمين ولا لازما لفرض الايجاب المذكور فكيف
يصح استعماله في مطلوبهم نعم يصح استعمال الاشعرية له في ذلك الدليل
على اثبات ان تاثير وجود العالم ليس بالايجاب اصلا بل بالقدرة
والاختيار فانهم جوزوا ترجيح الفاعل المختار بلا مرجح فقالوا لو
ان كان تاثيره في الحادث يحتاج الى مرجح غير الارادة لزم قدم
العالم او التسلسل في الحوادث وكلاهما محال فحاصل كلامهم ان تاثيره
ليس بالايجاب بل بالاختيار بدون الوجوب واللزوم بل
يكون المرجح نفس ارادة الفاعل المختار والا لزم قدم العالم
او التسلسل في الحوادث وكلاهما محال فالنزاع بين الاشعرية والحكماء
في شيئين احدهما في قدم العالم وحدوثه وثانيهما في ان ترجيح

الفاعل

الفاعل المختار جائز بدون المرجح ام لا والنزاع بين الاشعرية والمعتزلة

في هاتين الامرين المذكورين فانه وافق الحكماء في استحالة الترجيح بدون

المرجح واما ايجاد الحادث فعنده لا يتوقف على شرط حادث بل

يكفي علم الفاعل بالمصلحة في ترجيح ايجاد العالم في الوقت الذي اوجد

فهو قائل بالايجاب الخاص وهو ايجاب وجود الحادث بالنظر الى علم الفاعل

بنظام الخير ومصالح الغير المترتبة على ايجاب الذي يستلزم

لقدم العالم لا الايجاب المطلق فيلحق في الاستدلال بالامر السابق

بخلاف الاشعري ومن تبعه فانهم نفوا الايجاب مطلقا بالدليل المذكور

دق لو اوجد الله تعالى العالم في الوقت الذي اوجده دون الازل لكان ايجاده

فيه بدون مرجح غير تعلق الارادة اذ بالارادة والاختيار يمكن

الترجيح بدون مرجح قال المص في شرح الاشارات والقائلون بحدوث

العالم افترقوا ثلث فرق فرقة عمروا التخصيص ان اول الايجاد

بالحدوث لوجود علة لذلك التخصيص غير الفاعل وهم جمهور قدماء

المعتزلة من المتكلمين ومن يجري مجراهم وهؤلاء يقولون بتخصيصه

على سبيل الاولوية دون الوجوب ويجعلون علة التخصيص

مصحح لتجدد العالم وفرقة قالوا تخصيصه لذاته او وقت على سبيل

الوجوب وجعلوا حدوث العالم في غير ذلك الوقت ممتنعا لانه

لا وقت قبل ذلك الوقت وهو قول ابي القاسم البلخي المعروف

بالكعبي ومن تبعه وفرقة لم يعترفوا بالتخصيص خوفا من الجر الى التعليل

بل ذهبوا الى ان وجود العالم لا يتعلق بوقت ولا بشيء غير الفاعل

وهؤلاء لم يشتغلوا بالتعليل وفرقة اعترفوا بالتخصيص وانكروا وجوب استناده

الى شيء غير الفاعل بل ذهبوا الى ان الفاعل المختار له ان يختار احد مقدوريه

على الاخر من غير تخصيص وهم اصحاب ابي الحسن الاشعري ومن يحذو

حذوه وغيرهم من المتكلمين المتأخرين المشهورين ولا يخفى وهن خفاء

في ان المص اختار المذهب الاول لكنه قال بالوجوب قوله يلزم قدمه

اي قدم الفعل المطلق الذي هو من العالم ولزومه للايجاب بالمعنى المذكور

بديهي لا حاجة الى التنبيه عليه كما مرت الاشارة اليه قوله اذ لو كان

حادثا لتوقف على ذلك التوقف مع كون اللزوم لحدوث الفعل

المطلق ممنوعا كما مرت الاشارة اليه لانه هذا الحدوث على تقدير

الايجاب بالمعنى المذكور والمكان يستلزم المحال مستلزم لتقدم

الشي على نفسه

الذي على النفس قوله لئلا يلزم التخلف عن الموجب التام اي لا حاجة الى
هذا التقييد بعد تعيين الايجاب بالمعنى المذكور فان قيل هذا القيد
للتوضيح قلنا لا توضيح فيه لان الموجب التام مشترك بين الموجبين
اللذين احدهما معتبر عند الحكماء والآخر معتبر عند المص وايضا
التخلف عن الموجب التام ان كان محالا لكن جاز ان يكون لازما لاجتماع
المتنافيين وهما الموجب بالمعنى المذكور وحدوث اثره المعلول
وايضا ذلك التخلف لازم لحدوث مشروط اي اثر الموجب بالمعنى المذكور
ولا حاجة الى اعتبار توقفه على شرط حادث قوله فتعين ان يكون على هذا
التقدير يلزم قدم الفعل المطلق عن قدمه وذلك غريب قوله
او مجتمعة لا يخفى عليك انه على هذا التقدير يلزم تخلف المعلول عن
الموجب التام قوله اذ لو كان حادثا لا يخفى عليك انه على تقدير
الحدوث لزم التخلف عن الموجب التام وذلك كاف فان قيل
مراده من القدم المذكور في قوله يلزم قدمه القدم بشخصه او بقدم
بجميع الاجزاء ولهذا قال اذ لو كان حادثا بشخصه او بجزء
لتوقف على شرط حادث قلت الاستدراك باق اذ قد سبق انه

قدم العالم سوا كان بالجنس او بالجزا او بالنوع وايضا ما يدفع

ما مر ثانيا انه ثبت فيما مر ان الحادث لا يتوقف على شرط حادث

عند المصنف او جه في تقرير الدليل ما مر سابقا قوله فللمعترض

ان يقول لم لا يجوز ان يكون المعتمد في اثبات حدوث العالم

اجماع المليين والحديث المشهور الذي لا دليل عقلي يعارضه [illegible]

[illegible] هذا نحو المخالف للاجماع والحديث

ولذا قال المصنف والوا [illegible] اي لا دليل عقليا عليه فيجوز ان

[illegible] الحديث المشهور غير ملتفت اليه

[illegible] الذي لا وجود له باعتبار ذاته

[illegible] لام الحكماء وقال بهمنيار في كتابه المسمى

بالتحصيل فان سألت الحق فلا يصح ان يكون علة الوجود الا ما هو

بريء من كل الوجوه من معنى ما بالقوة وهذا هو صفة الاول تعالى فقط

اذ لو كان مفيد الوجود ما فيه معنى ما بالقوة سواء كان عقلا او

جسما كان للعدم شركة في افادة الوجود وكان لما بالقوة شركة

في اخراج الشيء من القوة الى الفعل انتهى فمعنى قول المصنف والواسطة

غير معقولة

نحن معقولة ان الوسائط في ايجاد العالم الجسمانية تستغني ببرهان العقل

الدال على ان ايجاد الجواهر والاعراض المفارقة لذات الموجد

مما هو مختص بالمبدأ الاول تعالى وهذا لا ينافي كون حركات العباد

صادرة عنها فتدبر مع قطع النظر عن انضمام الارادة اليها

الى بيان ان الامكان باعتبار القدرة مع قطع النظر عن اعتبار الارادة

والوجوب باعتبار الارادة [illegible]

على الذات ولا على التعبير [illegible] بالاستلزام [illegible] قبل [illegible]

الارادة والعلم بالاصلح [illegible]

الذات [illegible] المنافي للايجاب [illegible]

المراد هو ايجاد الحادث على النحو [illegible]

العلم بالاصلح منافي الايجاب المذكور اولا وان تحقق الايجاب بمعنى

استحالة الانفكاك للحادث على النحو الواقع عن الارادة التي هي عين الذات

على الذات والعلم بالاصلح كما مر الاشارة اليه وسيأتي تحقيق ذلك

ان شاء الله تعالى وكذا ما يقال ان الوجوب بالاختيار لا ينافي الاختيار

اتفقوا لقائل ان يقول الوجوب بالاختيار والارادة التي هي عين الذات

على الذات بمعنى القدرة والاختيار الذي هو مراد المتكلمين نعم لو جرى
بالاختيار والارادة التي هي زائدة على الذات التي هي القدرة
والاختيار والارادة على تفسير الحكماء بمعنى ان شاء فعل وان لم يشأ
لم يفعل لكن شاء في الازل ففعل فيه بالمشية القديمة التي هي زائدة
على الذات واعلى العلم بالنظام الاعلى والحاصل ان انفكاك العلة
[illegible] فكيف حكم بانفكاك ارادة الواجب
مع كونها غير زائدة [illegible] تعلقها بالمراد في الزمان كما حكم به
[illegible] بعض [illegible] المحقق [illegible]
[illegible] قيل انفكاك العلة التامة عن المعلول
[illegible] ولزم الحكماء القول بامكانه فلعل ذلك
في ان الحادث له علة تامة بلا شبهة ولا نزاع لاحد في وجوب ان يتقدم
تلك العلة عليه بالزمان اذ لو كانت معه بالزمان ننقل الكلام الى علتها
فلزم اما انتهائها الى علة تامة متقدمة على المعلول بالزمان والا لزم اجتماع
علل غير متناهية مترتبة وهو باطل باتفاق العقلاء وبذلك يندفع
كلام الحكماء على المتكلمين في جواز تخلف العلة التامة عن المعلول قلت

تخلف

تخلف العلة التامة عن معلولها بحيث يتخلل زمان بين تحققها

مما لا يجب التوجه الى رده ولا يجب التزامه جائز عند الحكماء اهل الفهم

ان يلتزم به لما مر ان تخلف العلة التامة عن المعلول بحيث يتخلل بينهما

زمان وهي مما يلزم من الحكم بان القديم مع الارادة القديمة علة تامة

لتعلق الارادة باحداث الحادث الزماني فهو مما يستحيل بحسب التحليل

من النظر بناء على انه لا يجوز [illegible]

بمنزلة التقدم الذي يلزم [illegible] قدم [illegible] فيكفي

في ان العلم بالاصلح هو المرجح [illegible]

بواسطة الارادة التي [illegible] العلم بالاصلح [illegible]

[illegible] بان يريد الترك او لا يريد الفعل [illegible]

فان الترك اما فعل [illegible] عن الترك او عدم الفعل اعني

انضمام الارادة هذه العبارة والعبارة التي [illegible] قوله فان

القادر هو الذي يصح منه ان يفعل ان يريد الفعل [illegible] بحسب

الفعل [illegible] ليست على ما ينبغي [illegible] الاصحاب مذهب

من حكم بحدوث ارادة الفعل بعد حصول التشهي [illegible] ارادة الارادة

كبعض شيوخ المعتزلة العبارة اللائقة في الاول هي ان يقال

القادر هو الذي يصح منه ان يفعل وان يريد الفعل فيجب الفعل

بالنظر الى ارادة الذات وفي الثاني هي ان يقال ان ارادته توجب

صدور الاثر بالنظر الى المجموع الشرائط غير الذات مع كونه قادرا مريدا

ولعل الشارح تسامح في العبارة بقرينة تدل على المراد ولكن هذا ينافي

ما [illegible] تخصيص بعض الممكنات بالايجاد

في وقت يدل على [illegible] يدل على انه معتقد ان مذهب المص

انه [illegible] قال اللمعة في شرح الاشارات كذلك

[illegible] هو الذي يتبع [illegible] مقدوراته بالقياس

اليه فيما هو قادر عليه بحسب اثبات شيء بسبب تخصيص

الطرف الذي يختاره فانه هو الارادة تتعلق بذلك الطرف وهي

متجددة عند بعض المعتزلة وقديمة عند الاشاعرة وغير زائدة

على علمه بوجه اللمعة عند [illegible] ثم قال واعلم ان المعتزلة الذين لا يقولون

بالارادة المتجددة لا يعترفون بتجدد شيء غير الفعل اصلا مع قولهم

اما بان يكون لبعض الاوقات اولى بالصدور واما بامتناع الصدور

بغير ذلك الوقت

لوان

في غير ذلك الوقت نظرا الى الخفاء فان بعض الاوقات الصالح [illegible]

غير زمع امتناع السد وفي غير ذلك الوقت ان لم يحكم بوجوب

كالامر فيما نحن فيه [illegible] واما ان حكم بوجوبه كما هو مختار المتن

فمورد هاتين العبارتين واحد [illegible] ان المراد بالامتناع الامتناع

بالغير وليعلم ان مختار المتن هو ان الارادة مع انها غير زائدة على

الذات العلم غير زائدة على الذات [illegible]

وان العلم بالاصلح امر موجب [illegible] على ذلك منك في الابحاث

الاتية [illegible] اما حال وجود [illegible] موجود [illegible]

بان وجوب وجود الاثر بالارادة [illegible]

ذات القادر فان التمكن على [illegible]

القادر من حيث هو قادر وهذا متحقق في كلتا حالتي الوجود والعدم

ومن هذا يعلم انه يمكن الجواب على اختيار كل من شقي الترديد بمعنى

نختار انها حال عدم الاثر لكنها عبارة عن التمكن من الفعل في ذلك الحال

لقائل ان يقول لا يخلو نفس الامر عن وجود الفعل وعدمه فيعود السؤال

على التقديرين فلا يتحقق القدرة على المستقبل فيحتاج الى الجواب المذكور

٨

فيطول المسافة في الجواب ولنعلم ان المتكلمين اختلفوا في ان
القدرة على الفعل اي القدرة التي [illegible] قبله او معه في وجوده فذهب
الاشعرية الى انها مع الفعل والمعتزلة الى انها قبل الفعل واستدل
من قال بتقدمها بوجهين الاول منهما انه لو لم يتحقق قبل الفعل
لكان تكليف الكافر بالايمان تكليف غير القادر وتكليف غير
القادر [illegible] عند الاشاعرة لكنه غير واقع بالاتفاق
كما قال الله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها الآية الثاني منهما ان
[illegible] في الفعل والفعل عند حصول
[illegible] الثاني ان حصول الفعل لا ينفي
[illegible] لان حصول المعلول لا ينفي
الاحتياج الى علته وقد يجيب عن الاول بان تكليف الكافر في
الحال بايقاع الايمان في ثاني الحال فلا قدرة فيه على الايمان وان تبدل
بالايمان لم يكن مكلفا به فيه حتى انه التكليف يجب بالاصل قبل
التكليف والقدرة التي شرطه يمكن دفع هذا الايراد بان يقال
التكليف لا يتعلق الا بما هو مقدور على تقدير وجوده ولا يلزم منه
ان يكون ،

ان يكون المكلف مقدوراً في زمان وجوده لا يشترط ان
القدرة مجامعة التكليف على ان التكليف تحصيل الشيء (الى مثل) تحصيل
انما يستحيل اذا كان حاصلاً بتحصيل آخر لابد للتحصيل وقد جاز ان
يستمر التكليف حال القدرة لا يقال ان تكليف الفاعل حال الفعل
تحصيل ذلك الفعل الحاصل بذلك التحصيل وان لم يكن حاصلاً محالاً لكنه
لا طائل تحته لان التوالي كثير في فوائد [illegible]
لانا نقول تنتفي فائدة التكليف بحسب التقدير وهو الامتثال اذ لا يتصور
عنه التردد في الفعل وتركه [illegible] الفعل [illegible]
الابتلاء انما يكون في [illegible] حدوث [illegible] وحق
ان النزاع المذكور لفظي فان ار[illegible] سبيل
التأثير والكسب سواء كان مع جميع شرائطها مؤثرة في الفعل على كان
متحققا قبل الفعل ومعه وان اريد بها القوة التي يكون مع جميع
شرائط التأثير والكسب لم يتحقق الا مع الفعل وان اريد بها القوة
الناقصة التي يشترط معها عدم تحقق جميع شرائط التأثير لم
يتحقق الا قبل الفعل والى الثالث انعم ذهب بعض كما يعلم من عبارة

عنده بعض وايضا فان الدليل الثاني دال على تحقق ذلك الدوام
فان قيل لعل المصنف ذهب الى مذهب الثالث ولذا قال ويمكن
حينئذ القدرة على المستقبل مع العدم في حال عدم جواب بعضهم قال شرط الوجود في
القدرة انتفاء شرائط التأثير وفي حال العدم تحقق شرائطه في
العدم وفي حال الوجود تحقق شرائط التأثير في الوجود فلا يتحقق
الش[illegible] بحال الوجود قلت لا يساعده التوجيه قوله
ويمكن والاولى [illegible] هذا الجواب قول من قال القدرة
[illegible] قبل الفعل لان القدرة لا يمكن ان يجمع
[illegible] ان القدرة على الفعل المستقبل متحققة
[illegible] في قولهم ان الفاعل لا يقدر على الفعل
قبل وجوده فالمعتمد انتفاء الفعل ليس فعلا للقادر
فذا شرط ان ليس شرط كون انتفاء الفعل متعلق القدرة
كونه فعل القادر انتفاء الفعل يصح ان يكون متعلقا للقدرة
وتعلق العدم قبل القدرة لا ينافيه اذ يمكن للقادر ان الفعل
فيستمر العدم وان الفعل فلا يستمر فيكون عدم الا يستمرا
ازليا

ارتفاعه

لا يخفى تعلق القدرة بإبقائه وإيقافه في كون ... في التقرير بمعنى

الاستتباع ان القادر طرف الم الفعل فان انتفاء الفعل ليس فعل

الشيء الذي هو العدم ففي هذه العبارة اشارة الى رد الدليلين

المذكورين في الشرح قوله اي قدرة الله تعالى شاملة لجميع الممكنات

اقول لا خفاء في ان الامكان الذاتي وحده في الغير بالارادة علة للمقدورية

اذ الشيء الذي لم يتصف بامكان [illegible]

بالمقدورية وكل ما له امكان [illegible] الغير له امكان المقدور

ثم لو وجب [illegible]

متعلقة بجميع ما له امكان [illegible]

مستندا الى الممكن باعتبار [illegible]

ان يصير موجدا لكون عنده وقوع جميع الممكنات بايجاد الواجب

وقدرته ومن جوز كون الممكن محركا للاجسام جوز ان يوجد

الواجب بعض حركات الاجسام ضرورة ان القادر على ايجاد

المحركات قادر على ايجاد الحركات والحاصل ان قدرة الواجب

المقرونة بجميع شرائط التاثير لا تتعلق الا بالممكنات التي لها امكان

الوقوع بالنظر إلى علمه بالنظام الأعلى إما بلا واسطة كما ذهب إليه البعض

أو معها مع الاتفاق فإن صدور غير الحركات من الجواهر إنما هو

من الواجب تعالى وأما قدرته على الإطلاق فهي متعلقة بجميع ما هو ممكن

الصدور عن الغير. لا نسلم أن الإمكان علة المقدورية

لو كان الإمكان علة الحاجة إلى المؤثر والتأثير لا مكان له في

[illegible] الحاجة إلى المؤثر القادر فيه ولو سلم

لو كان مقدورا [illegible] مقدورا له فوجب أنها جميع

[illegible] ثبت شمول تعلق قدرته بجميع المقدورات

[illegible] الأشعري لم ينف تعلق قدرته تعالى بالواجب

[illegible] بل إنما ينفون تعلق الإرادة بإيجاد

الأفعال كما يعلم من التأمل في أدلتهم. وفيه هذا الاستدلال يدفع

لا يخفى عليك أنه لا فرق بين المذهبين في ورود المنع إنما الفرق

في دفعه فإن الأشعرية لما اعتقدوا أن ليس للتأثير إثباتا للغير أبدا

الوجود دفعوا منع كون ممكن غير مقدور للواجب تعالى بأنه يلزم من كونه

غير مقدور له عدم إمكان صدوره عن الغير فإن كل ما يمكن

صدوره

[illegible]

صدوره من الغير فانما يصدر من الموجب بالذات وانما على مذهب
المعتزلة فدفع المنع المذكور بان يقال ما يكون صدوره بالغير يكون صدوره
من الموجب باعتبار كونه فاعلا بالايجاب وان اعتبر كونه مريدا او
عالما بنظام الخيرات لا يلزم من كون الشيء ممكن الصدور من الغير كونه
متعلق القدرة الموجب المستجمع لجميع شرائط التاثير فعلى
فاعلية الاختيار لا يخلو عن تعلق [illegible]
يكون خصوصية بعض المعدومات الممكنة مانعة من تعلق القدرة [illegible]
لجميع شرائط التاثير [illegible]
مانعة من تعلق مطلق القدرة [illegible]
لم يتعلق القدرة [illegible] وتعلق [illegible]
ان يوجد ويؤثر الا وجب الوجود بالذات فكل ما له امكان قبول
الوجود فانما يوجد من الواجب الوجود بالذات الذي هو باعتبار ذاته
موجود فان الممكن الذي ليس له في حد ذاته وجود يصح عندهم اتصافه
بالايجاد نعم قبول الوجود وقبول الحركات يختلفان عندهم
في الممكنات يدل على ذلك ما نقل سابقا عن بهمنيار رحمه

جاز ان يستند الى ذاته هذا لا يوجب تجويز صدور ممكن غير
الواجب بدونه وعلى التقديرين لا يكون ذاته لا يخفى ان المدعى ان
نسبة الذات مع قطع النظر عن كونه عين العلم والارادة بالنسبة الى جميع
الممكنات التي لها امكان صدور عن الواجب على السواء وان نسبة
الذات من حيث هو بدون قطع النظر عن كونه عين العلم والارادة
بالنسبة الى جميع الممكنات التي لها امكان صدور عن الغير على السواء
ولا خفاء في صدق [illegible] قوله عظمها الثنوية هي ان الاله
خير [illegible] للشر الواقع من امر يقتضيه
[illegible] احتمالات احدها الشر الذي
[illegible] لا شرية فيه اصلا وثانيها الشر الذي يساوي
فيه الخير والشر وثالثها ما يكون خيريته غالبا ورابعها ما فيه غلبة
الشر وذات الواجب لذاته لما لم يمكن ان يصير مبدأ للشر وجب
ان لا يصدر عنه الا قسم من الاقسام المذكورة اي القسم الثاني الذي
ليس فيه شرية والقسم الرابع الذي خيريته غالبة لان ترك
الخير الكثير لاجل الشر القليل شر كثير فقول الثنوية ان ذات تمه

الخير

لا يصير مبدأ الا غيره بحكم الزامهم ان الله مبدأ الاشياء
خيرها وشرها غاية وقد تفخر ارسطو الملقب بالمعلم الاول بدركه
الكلام في دفع شبهة الثنوية [illegible] وكان مرادهم [illegible] وعلى هذا يكون
مرادهم بالظلمة هو العدم والامكان [illegible] والمجوس منهم [illegible] قال المجوس
ان يزدان هو الذي ليس بشر بل انما الشر منه فيزدان اوجد اهرمن
ويكون الشر انما يصدر من اهرمن [illegible]
لا يكون مختاره اللهم [illegible] قوله خيرا [illegible] ان خيرا محضا
ومن قولهم شرا ما يكون [illegible]
الذي هو خير محض والعدم الذي [illegible]
والحاصل ان شبههم ما ذكره [illegible] ما يكون [illegible]
والاحكام اي احكام افعال الواجب بعد بان تكون غاية
على وجوه الخلل والنقصان وتشتمل على حكم ومصالح يدل على تقدم
علمه بالافعال كلها ثم ترى انه يدل على علمه بذاته [illegible]
والتجرد اي تجرد الواجب وهو على المشهور كونه غير جسم وجسماني
وعلى التحقيق كونه غير محتاج الى الارتباط بالغير بل كونه محضا

الوجود الحقيقي المنزه عن الماهية والاعراض يدل على علمه سبحانه بذاته
اولا وبواسطته يدل على علمه بافعاله ثانيا وفي هذا الدليل
سر تامل فيه ان كنت ذا الشوق فانه لا يظهر الا لاهل التاله
والذوق [illegible] وحسننا وكل شيء اليه هذا الدليل على تقرير
الشيخ انما يدل على شمول علمه لجميع الموجودات كلية كانت او جزئية
[illegible] على علمه سبحانه بذاته وعلى هذا يمكن حمل قول
المصنف والاخير عاد [illegible] يدل على عموم العلم لكن فيه فرق
[illegible] على دليلين اخريين يدل الاول
[illegible] انه سبحانه لما كان مبدأ
لجميع [illegible] وذواتها بلا شبهة كان عالما
بذاته بالضرورة لكون الفاعل اشرف واكمل من اثره وبكونه
عالما بذاته ومبدأ لجميع الموجودات علم كونه عالما بجميع الموجودات
معقولة كانت ومحسوسة كلية او جزئية ويمكن ان يثبت
بهذا الدليل العلم مطلقا ثم يثبت العلم بذاته سبحانه ثم يثبت العلم
بجميع الموجودات والثاني ان يبين انه سبحانه لما كان مبدأ لجميع الموجودات

الترتيب

انّ منشأ الصور العلمية كان مبدأ الفيضان العلوم على العقلا دون

فيضان العلوم وملهما فحيان عالما لذاته بالضرورة ثم باحد

من الوجهين المذكورين يثبت انه تعالى عالم بجميع الموجودات

اتفق جمهور العقلاء انه قال ذلك لان بعضهم نفى العلم

ولكنّه لم ينف احد من العقلاء علم الواجب تعالى بالذات

بذاته بل المعنى انه نفى العلم [illegible]

لكن منهم ان هذا هو العلم [illegible] عليه الدليل الذي استدل

به والمعنى الذي [illegible] العلم [illegible]

كالشعر به دليلهم [illegible] وجهان [illegible]

عند المتأمل في اول نظره [illegible]

ان نظام الموجودات على وجه لم يمكن ان يوجد اعلى منه وعبارته

توهم خلاف ذلك كما ذهب البيان فعرفته وخفاء الظهور

على بعض العقلاء جائز هذا اشارة الى ان بعض العقلاء نفوا

العلم وقد عرفت فيه [illegible] وقد تمسك في كونه عالما بالادلة

السمعية لعلهم سلكوا في عموم العلم وشموله لجميع الموجودات

كلية لكنت اوجزئية بالادلة السمعية وح لا يرد ما اورد عليه
وان لم يختص بالباب لكون المرسل عالما ان اراد بالخطور الخطور
التفصيلي فيكون الالتفات بهما (بهمائه) مستفادا من الشرع لا اصل
العلم وان اراد بالخطور حصول العلم بان لا يكون معلوما
الا بالشرع فيرد عليه ما اورده الشارح بقوله والظاهر ان هذا مكابرة
[illegible] امر فان شمول العلم والقدرة لجميع الممكنات
يمكن اثباتها بالشرع [illegible] ان في ايراده تمسك
في [illegible] السمعية الحلم العلم المتقدم على الايجاد
[illegible] لا يرد عليه ايضا الايراد المذكور [illegible]
و [illegible] الاهم ههنا ان المانع من التعقل
انما هو المادة وعلائقها قال بهمنيار في كتابه التحصيل
ولما كان وجود المحسوس والمعقول في ذاته وجوده لمدركه وكان
وجوده لمدركه نفس محسوسيته ومعقوليته لم يصح ان يكون وجوده
لغيره مدركا لذاته ومدرك ذاته يجب ان يكون نفس وجوده
ادراكه لذاته وكل ما وجوده لذاته فهو مدرك ذاته اذ ليس وجوده

اذا كونه

الا كونه مدركا في الامور التي تدرك ذواتها فيمتنع ان يكون مقارنا لمادة

ولا كان وجوده لغيره واما الامور المجردة عن المادة فانها يجب ان تدرك

ذواتها وذلك لان وجوده لغيره وكل ما هو مجرد بحسب ذاته فالمقارنة الا ان

غير مدرك ذاته ويشهد بهذا ان القوى الحسية كالبصر واللمس والذوق

لا تدرك ذواتها ثم ترقى الى اتصال الذي بين العقل والمعقول وقد

علمت ان معقولية الشيء [illegible]

وجوده لغيره كان معقولا [illegible] وجوده لذاته معقول لذاته

وقوى الموجودات هو الموجود [illegible]

ما حقيقته القوة وهذا هو الهيولى [illegible]

باب المعقولية انتهى قوله [illegible] وجود [illegible]

ان [illegible] الهيولى غير عاقلة بذاتها فان العلم الكمالي ظهور

وان لم يكن فليس للهيولى وجود بالفعل في حد ذاتها فليس لها ظهور

والكون في ذاتها اذا الظهور والانكشاف فليس الا للموجود بذاته

بيّن [illegible] اعتراض الاشراقيين على قول المشائين فان التعقل حضور

الماهية المجردة عن العلائق المادية للمجرد القائم بذاته وهو حاصل

فثبت ان المجرد لان ذاته غير غائبة عن ذاته يكون عالما بذاته وهو ذاته او
كغير كون الشيء حاضرا بنفسه مجرده عن الهيولى لكانت الهيولى التي هي حاضرة
عندها بنفسها اذ ليست هي مادية لغيرها بل ماديتها لما هو مجردة
عن الهيولى الاخرى اذ لا هيولى للهيولى وهي لا تغيب عن نفسها الغير الغيبة
الواقعة في تفسيرهم الادراك بانه عدم الغيبة عن الذات المجردة عن المادة
[illegible] بعلم الشيء نفسه وان يختص بعدم الغيبة
للشعور كان قولهم كل مجرد [illegible] عن ذاته ممنوعا ولم يصح جعله
دليلا على كون المجرد عالما [illegible] بعلم الشيء بنفسه ودفع هذا الاعتراض
[illegible] الهيولى دليلا على العلم بل جعل تجرد
[illegible] الهيولى دليلا على العلم فاندفع النقض
بالهيولى فان الوجود هو الظهور مستلزم له فالموجود بالفعل الذي
هو موجود لنفسه لا لغيره قائم بالغير ظاهر لنفسه ونظير هذا ما قال الاشراقيون
من ان النور المجرد عالم بذاته لانه نور لنفسه وظاهر لنفسه وكل ما هو عالم
بذاته فهو نور مجرد في نفسه فان القضيتان نازلتان منزلة قول
المشائين ان كل عالم بذاته فهو مجرد وكل مجرد فهو عالم بذاته
ثم قال

ثم اقول وقد عرفت ان وجود المجرد عن المادة هو غير محتجب عن ذاته فنفس
وجوده اذن معقوليته لذاته وعاقليته لذاته فوجوده اذن عقل وعاقل
ومعقول وبيان ذلك انك قد عرفت ان المعقول هو المجرد عن المادة
وعلائقها ثم يستنبط منه الموجبة الكلية حتى يقول كل ما هو
مجرد عن المادة فهو معقول لان المجرد عن المادة اما ان يصح ان يعقل او لا يصح
ان يعقل و [illegible] ان لا يصح ان [illegible]
يصح ان يعقل اما بان يتجرد [illegible] معقولا فحالة [illegible]
بالقوة التي يحتاج المجرد [illegible]
لا يصح في المجرد بالفعل فان المجرد بالذات [illegible]
شيء حتى يصير معقولا بالفعل فهو اذن [illegible] بالفعل [illegible]
لذاته فانه لو لم يكن عاقلا لذاته لكان معقولا بالقوة وقد فرضناه
معقولا بالفعل هف انتهى وقد يمكن الاستدلال على ان كل مجرد
عالم بان النفوس الانسانية المجردة عالمة ومنشأ عالميتها ليس الا
تجردها وفي الجملة حكم الحكماء بان كل مجرد عاقل وكل مجرد معقول
مجردا انما نشأ من التفتيش من احوال النفوس المجردة الانسانية

وادراكاته وقد يستدل على اثبات علم الباري بان العلم كمال
مطلق للموجود من حيث هو موجود وكل ما هو كذلك فهو لا يمتنع على الواجب
لذاته وكل كمال لا يمتنع على الواجب فهو حاصل له بالفعل اذ هو كامل
باعتبار ذاته قوله والثاني انه عالم بذاته لا يخفى ان حمل عبارة
المتن على هذا الوجه والاولى ان تحمل عبارته على احد من المعاني الثلثة
[illegible] فان العلم تقرير هذا الدليل على النهج
الذي في المواقف وشرحه [illegible] يعقل ذاته فاذا عقل ذاته عقل
ما عداه [illegible] الماهية المجردة عن العلائق
[illegible] حاصل في شانه تعالى لان ذاته
[illegible] ما لا بذاته سواه انما ينشأ فلانه مبدأ
لما سواه والعلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول فغير الشارح عبارته
الى ما ذكره واورد عليه جميع الانظار التي ذكرها صاحب المواقف
وغفل عن اندفاع النظر الاول اذ لا يخفى ان حقيقة العلم حضور
المعلوم عند العالم او ما هو لازم له وعلى التقديرين يندفع المنع
الاول اذ المقصود بكل منهما حاصل [illegible] لانه قد عرفت

ان [illegible]

ان هذا المنع منقوض بان العلم الحضوري المذكور ولم يلزمه كما لا يخفى

وعلى التقرير لم يتوجه المنع نعم هذا المنع انما يتوجه على عبارة صاحب

المواقف لان كون العلم عبارة عما ذكره او عما هو لازم له لا يكون بديهيا

بخلاف عبارة الشارح فان كون العلم عبارة عما ذكره او عما هو لازم

له بديهي لا خفاء فيه ودفعه بحمل عبارته على الاشارة اليه من انه

لما كان نفس تعلق الالتفات بالمعاني الكلية ...

التعقل عبارة عما ذكره ... هو لا شك وبذلك يحصل

المقصود لمن ... علم ...

عدم جواز تغاير المتغاير بالذات ...

يعلم من علم الانسان بنفسه ...

يكون لاجل كونها غير مجردة لا لاجل انتفاء المذكور كما لا يخفى واورد

في هذا المنع على تقرير الشارح ان يستفسر من عدم الغيبة المشتمل

عليه قوله ان ذاته غير غائبة عن ذاته فيقال ان اريد بعدم الغيبة

عدم الحجب فمجرده لا يلزم العلم كما في صورة الحواس وغيرها من الامور

التي لا تتصف بالعالمية وان اريد به الشعور والانكشاف فممنوع

لانه خبر بين ولا مبنى من ذلك الدليل على تقرير ان ربع وجب

الى بحسب التجرد والاستقلال في الوجود في هذا الدليل كما هو المذكور

في المواقف وشرح لاجل اندفاع المنع الذي يحتاج الى التنبيه المذكور

من عدم كون العلم مشروطا بتغاير العالم والمعلوم بالذات

واما حال الحواس فقد عرفت بما مر ثم واما ان العلم بالعلة

[illegible] دا خلافه الدليل الاخير ان الواجب

في اعلى مراتب التجرد فيكون [illegible] وذاته علة فاعلية لجميع

[illegible] منه فيكون عالما بجميع الموجودات

[illegible] والدليل الخير فان الحكم بان

[illegible] عنه بديهي والعلم الواجب

الوجود علمين احدهما علم كمالي اجمالي وهو عين ذاته وهو كونه باعتبار

ذاته بحيث يصير منشأ لانكشاف جميع الموجودات قال بهمنيار

في التحصيل بيان ذلك انه حقيقة خفية بعيد عنها مفصل

المعقولات كان المعقول البسيط عنده علة للمعقولات المفصلة

ولكن المعقول البسيط عنده موجود فمعقولات وهناك نفس

وجهين

وجوده وعين المعقول البسيط هو انه كما [illegible] الشان

من نظر في ذاته بعلام لمن خطر ببالك جواب ثم تفصيل شيئاً بعد

شيء [illegible] كما [illegible] عنده اشد تجريد [illegible] فعن

الشهود العلم الكمالي ان ذاته عالما بذاته وبجميع الممكنات علماً

وحدانياً وعلوياً والتغاير في هذه المعاني انما هو بالاعتبار ولهذا انها

الفارسي حيث قال [illegible]

وهو [illegible] فعله الكل [illegible] فهو [illegible] احوال [illegible]

الكل في ذاته وعلمه الكل [illegible]

علمه الكل كثرة بعد ذاته وتحديد [illegible]

وثانيهما علم تفصيلي هو عين [illegible] الخارج [illegible] مرة

اربع احدها ما يعبر عنه القلم والنور والعقل في الشريعة وبالعقل

الكل عند الصوفية وبالعقول عند الحكماء فالقلم الذي هو اول

المخلوقات حاضر بذاته مع ما هو مكنون فيه عند الواجب فهو علم تفصيلي

بالنسبة الى العلم الاجمالي الذي هو عين الذات واجمالي بالنسبة الى

باقي المراتب الآتية وثانيها ما يعبر عنه في الشريعة باللوح المحفوظ وبالنفس

العقل عند الفرقة وبالنفوس الفلكية المجردة عند الكل فاللوح المحفوظ
حاضر بذاته مع ما ينتقش فيه من صور الكليات عند واجب الوجود
فهو علم تفصيلي بالنسبة إلى المرتبتين اللتين هما فوقهما ودونها كتاب
المحو والإثبات وهو القوى الجسمانية التي ينتقش فيها صور
الجزئيات المادية وهي النفوس المنطبعة في الأجسام العلوية
[illegible] فيها من النقوش حاضرة بذواتها
عند واجب الوجود [illegible] الموجودات الخارجية من الأجرام
[illegible] بذواتها حاضرة عند
[illegible] والحاصل أن جميع الممكنات
[illegible] كانت صورا إدراكية أو موجودات
عينية حاضرة بذواتها عند واجب الوجود في مرتبة الإيجاد فهي
علوم باعتبار ومعلومات باعتبار وعلى التحقيق المذكور يندفع الإشكال
المورد على القول بأن العلم بالعلة يستلزم العلم بالمعلول منها
ما أورده المحقق الدواني أنه لما كان وجود العلة بعينه وجود
المعلول اتجه على القول المذكور أن حضورها بعينه حضور المعلول

يلزم أن الحكم

ثمّ ان يستلزم حضورها حضور المعلول فهذا الحضور اما بطريق ارتسام
في ذات العلة لزم كون ذاته محلاً للكثرة وكونه فاعلاً وقابلاً
لشيء واحد من جهة واحدة وهو باطل او بطريق قيام المعقولات
بذواتها فيلزم المثل الافلاطونية وقد ثبت بطلانه او بطريق
آخر هو قيامها بامر آخر غير ذات العلة فلا يكون صوراً علمية للعلة
لان الصور القائمة بغير الشيء لا يكون [illegible]
ان يكون ذلك الامر آلة [illegible] كما ان الحواس آلة لادراك
النفس لكن الواجب [illegible]
وهو باطل ومنها انه لو كان العلم [illegible]
لزم ان يكون جميع ايجادات الواجب [illegible]
او لا انتهاء علم معلول هو عين ذاته وقد سبق ان حضور
العلة مغاير لحضور معلولها اما اندفاع السؤال الاول فبان لنا
ان حضور المعقولات الموجودة في الاعيان بطريق قيامها بذواتها
ولا يلزم المثل الافلاطونية كما لا يخفى واما حضور الصور الادراكية
سواء كانت صور المحسوسات او كانت صور المعقولات فبطريق آخر

وهو قيامها بامر آخر حاضر بذاته عند الواجب ولا محذور في
ذلك فالمنشأ للاتصاف بالعلم احد الامور الثلثة اما العينية
واما القبول واما الحضور ولا محذور في احتياج الواجب
بالذات الى معلوله في امر غير كماله كحضور الاعراض القائمة بالجواهر
عنده واما اندفاع الاشكال الثاني فبان يقال ان اريد بقولهم
[illegible] بذاته مستلزم للعلم بالمعلول ان ذلك
مستلزم للعلم [illegible] ايجاد المعلول فان اريد بالعلم
[illegible] للاجمالي الذي هو عين وجود
[illegible] ذاتها وللعلم التفصيلي الذي هو مغاير
[illegible] فقط لم يلزم تقدم العلم بالمعلول على
جميع الايجادات محذور فان القول بان حضور العلة مغاير
لحضور معلولها انما يصح في العلم التفصيلي وان اريد بالعلم
العلم التفصيلي كان ممنوعا وان اريد بذلك القول ان علم العلة
بالعلة بذاتها مستلزم للعلم بالمعلول سواء كان قبل الايجاد
او معه لكن نختار كلا من علمي الاجمال والتفصيل في العلم بالمعلول

فلا يلزم

... آستان قدس رضوی
۱۳۵۱

فلا يلزم ان يكون جميع الايجادات مسبوقة بالعلم جميعا الى غير محدود وان
اريد بيان علمه بالعلة بذاته مستلزم للعلم التفصيلي بالمعلول حين
الايجاد فان كان شيئا واحدا غير محدود فيلزم منه سبق العلم التفصيلي الذي فيه
يلزم مغايرة علمه بالمعلول للعلم بالعلة في جميع الايجادات واعلم ان
للمتفلسفين وهم سائر الحكمة مذهبين في علم الواجب احدهما
انه كان ولم يكن معه شيء [illegible]
العينية [illegible] وبذا اشار بهمنيار في تحصيله
[illegible] بقوله [illegible]
اليه لوازم ذاته والا ليس يعقل ذا[illegible]
معقولاته وان كانت [illegible]
بها او ينفعل عنها فان كونه واجب الوجود بذاته هو بعينه
كونه مبدأ للوازمه المعقولاته بل ما صدر عنه انما يصدر عنه
بعد وجوده وجودا تاما وانما يمتنع ان يكون ذاته محلا لاعراض
ينفعل عنها او يستكمل بها او يتصف بها بل كماله في انه بحيث
تصدر عنه هذه اللوازم لا في ان يوجد له فاذا وصف بانه يعقل

هذه الامور فانه لم يصف به لانه لم يصدر عنه هذه لا لانه محلها ولوازم
ذاته من صور معقولاته لا لان تلك الصور تصدر عنه فيعقلها بل لان النفس
تلك الصور لكونها مجردة عن المواد تفيض عنه وهي معقولة فنفس وجودها
عنه نفس معقوليتها له فمعقولاته اذن فعلية انتهى فان قيل قد قال
بعد هذا الكلام وليس يجده اي واجب الوجود بحيث يحصل له تلك
[illegible] تصدر عنه تلك المعقولات وليس هو عالما
لان له تلك الصور [illegible] حيث انه تصدر عنه تلك الصور وصور
[illegible] لكن [illegible] بسيطا وبان ذلك ان حقيقة
[illegible] المعقولات كما ان معقول المبدأ عنده
عن [illegible] بالفعل وهذا الكلام يدل على ان العلم
المتقدم عين ذاته قلت لما كان ظاهر كلامه السابق يدل
على انه مختار مذهب انكسيمايس الملطي من ان جميع الموجودات
العينية مسبوقة بالعلم الزائد على الذات وجب حمل الكلام الآخر
وهو قوله وصور تلك المعقولات مع كثرة عنده اه على العلم المتقدم
على العلوم التفصيلية المتقدمة على جميع الايجادات العينية وهذا

الوجه الثاني

العلم المقدم هو عين ذاته وهو العلم اجمالا بالعلوم المفصلة والمذ[illegible]
الثاني هو مذهب ان اقوال صدر عن الواجب الوجود بالذات هو جوهر فيه
جميع صور في الممكنات وهو اختيار تاليس الملطي فعلى مذهبه يكون
الجوهر الاول غير مسبوق بالعلم المغاير لذات الواجب بخلاف
المذهب الاول فان جميع الموجودات العينية مسبوق بالعلم الزائد
على الذات على هذا المذهب وصاحب [illegible]
المذهبين لم ندخل منها و[illegible] الاشارات المذهب الاول
كما يدل عليه ظاهر عبارته [illegible]
نفى الاختيار بالنسبة الى الجوهر العقلي [illegible]
لا يوجد بدون المقدم المتحد مع [illegible]
من العلم لا يكون عين ذات الواجب عند اهل التنزيه ويؤيد هذا
الاختيار اختيار تابعيه من صاحب الهداية وبهمنيار وهذا المذهب
واما المص فلم يتعرض ههنا لنحو العلم الكمالي المقدم على الايجاد
الا بالاشارة واما في شرح الاشارات فهو يخالف صاحبها ويختار
المذهب الثاني لما في المذهب الاول من الامور المذكورة في الالهي

المذكورين سابقا واشار هنا الى ما يؤذن بان التحقيق الذي ذكره اولا
ومايدل عليه ان التحقيق الذي اخترته هو المختار عند المصنف فانه في الرسالة
التي الفها في تحقيق العلم وهو انه كما ان الكاتب مثلا يطلق على
من تمكن من الكتابة سواء كان مباشر الكتابة او لا وعلى من يباشرها
باعتبارين كذلك العلم يطلق على من تمكن من ان يعلم سواء كان الان عالما
[illegible] وعلى من يكون مستحضرا له حال الاستحضار فبهذين الاعتبارين
فوقع اسم العالم [illegible] مطلقا باعتبار الاول وعلى الثاني
[illegible] عنه ذاتيا فهو بالاعتبار الاول هو
[illegible] على الاشياء بغير ذاته والعلم بهذا
[illegible] بالاعتبار الثاني فهو محتاج الى اعتبار
صورة المعلوم والعلم بذلك الاعتبار متكثر بتكثر المعلومات
وادراك الاول نفسه باعتبار الثاني انما هو لذاته فيكون بعين ذاته
لا غير ويتحد هناك المدرك والمدرك والادراك ولا يتعدد
الا بالاعتبار واما المعلولات القريبة منه فيكون باعتبار ذوات
تلك المعلولات ويتحد هناك المدركات والادراكات

ولا يتعدد

... يتعدد الا بالاعتبار ويتغاير بها المدرك ثم قال ما حاصله ...

... في مراتب العلم التفصيلي والغرض من التطويل ...

... الحكماء ... حقيقته ... المحقق الطوسي قدس الله روحه

قال المصنف والتغاير بحسب الاعتبار ان التغاير بين العلم والمعلوم

والعالم في علم الاول بذاته بحسب الاعتبار ولذا التغاير بين العلم والمعلوم

وعلمه للمعقولات بالذات التي ... [illegible]

فهذا كلام ... [illegible] احدهما ان العلم

ما حضر عند المعلوم ... [illegible]

عالم بذاته والجواب ان التغاير ... [illegible]

معنى الحضور عدم الغيبة وذلك ... [illegible]

ان العلم الحقيقي امر يكون سببا لانكشاف المعلوم فوجب

تحقق التغاير منهما فلا يصح الحكم بان العلم عين المعلوم كما حكم

به المحققون في علم الاول تعالى بذاته وبالمعقولات التي معلومة بالذات

كما ذكره والجواب ان التغاير الاعتباري كاف في ذلك فان العلم

بالصور العقلية عينها في الصور العقلية التي معلومة بالذات

عين العلم بها فمن حيث انها منكشفة معلومة ومن حيث منكشفة
لذاتها علم وايضا منهم من لم يفرق بين العلم بالعلم لاستلزامه
التسلسل ضرورة مغايرة العلم للمعلوم فاشار الى جوابه ايضا بقوله
والتغاير بحسب الاعتبار كما عرفت واما تقرير السؤال والجواب عنه على وجه
ذكره الشارح فلا يناسب ما ذهب اليه المصنف من ان العلم والمعلوم
[illegible] الا بذاته كما نقل عنه في الجواهر الحكمية [illegible]
قوله ومنهم من قال [illegible] المعترض الا ان السابق الى
[illegible] العلم [illegible] صور مغايرة للمعلومات الخارجية
[illegible] هذا التوهم في الجواب عن الاشكال
[illegible] سابقا ان معقولاته صور
مباينة متقررة في ذاته بعد ذلك لا ينافي وحدته الذاتية
ورد المصنف في شرح الاشارات بان ذلك مخالف لقواعدهم
ثم بين ان العلم الحصولي صور مغايرة للمعلومات الخارجية بقوله
العاقل كما لا يحتاج في ادراك ذاته لذاته الى صورة مغايرة غير
صورة ذاته التي بها هو هو فلا يحتاج ايضا في ادراك ما يصدر
عن ذاته لذاته

عن ذاته لذاته الصورة غير صورة ذلك الصادر الذي هو معلول اعتبر
من نفسك انك تعقل شيئا بصورة تتصورها او تستحضرها فهي صادرة
عنك لا بانفرادك مطلقا بل بمشاركة ما من غيرك ومع ذلك فانت
لا تعقل تلك الصورة بغيرها بل كما تعقل ذلك الشيء بها كذلك
تعقلها ايضا بنفسها من غير ان يتضاعف الصور فيك
بل ربما يتضاعف اعتباراتك المتعلقة بذاتك وبتلك
الصورة فقط او على سبيل التركيب واذا كان حالك مع ما يصدر
عنك بمشاركة غيرك هذه الحال فما ظنك بحال العاقل مع
ما يصدر عنه لذاته من غير مداخلة غيره فيه ولا تظنن
ان كونك محلا لتلك الصورة شرط في تعقلك اياها فانك تعقل ذاتك
مع انك لست بمحل لها بل انما كان كونك محلا لتلك الصورة
شرطا في حصول تلك الصورة لك الذي هو شرط في تعقلك
اياها فان حصلت تلك الصورة لك بوجه آخر غير الحلول فيك
حصل التعقل من غير حلول فيك ومعلوم ان حصول الشيء
لفاعله في كونه حصولا لغيره ليس دون حصول الشيء لقابله

فإذن المعقولات الذاتية للفاعل العاقل لذاته حاصلة له من غير
أن تحل فيه فهو عاقل إياها من غير أن يكون محلاً لها فإن شاء أن
هذين القولين بقوله ولا يستتر عن العلم صور أعيانه ولما كان الجواب
سهل المأخذ بأدنى توجه لم يلتفت إليه دفع الظن المذكور لأنه مناف
للحكم المردود المذكور قال المصنف لأن نسبة الحصول إليه أشد له
[illegible] أن حصول لجميع المعقولات التي منها الصور
الإدراكية لفاعل [illegible] لذاته المستقل في الفاعلية أشد
[illegible] الصور الإدراكية لعلتها القابلية
[illegible] كما مر في نقل عن المعلم الثاني
[illegible] المستقل [illegible]
لغيره أقوى من حصول الشيء لقابله كما مر نظيره أيضاً في كلام المصنف
المنقول ولا شك في أن شرط الإدراك إنما هو الحصول للمدرك
أو مثله والحضور عنده لا حصوله فيه كما في إدراك النفس الإنسانية
الصور الخيالية والحسية كما مر الإشارة إليه في كلامه المنقول
قال الشارح وذلك بالوجوب لم يذكر الشارح اللازم الذي

بالمشهور وانه لا يتحصل التقابل حتى كان حصوله للفاعل لا

ان يلتفي اولا قبل حصوله وذلك غير لازم لان كون الشيء عالماً

بالشيء يقتضي وجود ذلك الشيء للعالم في الشهود العلمي ووجود

المعلول في الخارج وان كان لازما لوجود العلة فهو لا يرتبط

بالعلة الا بحسب الخصوص الوجود ولا نسلم ان هذا الارتباط

مصحح للعلم والعلم بالشيء يقتضي [illegible]

تحقق نسبة اخرى [illegible] النسبة بل العلم

ان يقول ان هذا الكلام [illegible]

والفاعلية بالوجوب ليس نسبة [illegible]

فلا بد ان يكون الثانية منشأ [illegible]

وهذا مما لا يقول به عاقل اقول قد مر ان ما يقتضي العلم بالشيء

انما هو الحصول المجرد لا من حيث هو حصول فقط بل من حيث

هو منشأ الحضور عنده وليس لخصوص الوجود الظلي والعيني

مدخل في ذلك الا قوتنا ولا خفاء في ان صدور المعلولات

عن العالم بذات الفاعل بلا تشريك الغير يقتضي الحصول له

شركة ترك

او الحضور اقتضاء اتم وعلى ان اقتضى قبول القابل العالم
بذاته المقصود الذاتية لها ومن اقتضاء تعلق النفس المجردة
بالقوى الجسمانية المقترنة بالقصود الذاتية الجسمانية لها ولما[illegible]
ان هذا العلم ليس الا الحصول للمجرد والحضور عنده وقيضا
نسبة الفاعلية لها اتم من اقتضاء نسبة القابلية وتعلق
[illegible] الفاعل مثال الشهود فانما
هو القيام بالموصوف [illegible] الحصول سواء يرتبط بالفرد ولازم
[illegible] هذا [illegible] ليس الحصول المخصوص
[illegible] الحصول عنده في محل التحقيق
[illegible] له بذاته يعني ذاته كما يكون
علمه بمعلولاته يعني معلولاته فانه قال في شرح الاشارات
بعد تزييف كلام صاحبها وتمهيد ما نقل عنه في الشبهة
السابقة قد علمت ان الاول يعقل لذاته من غير تغاير في ذاته
وبين عقله لذاته في الوجود الا في اعتبار المعتبرين على ما مر
وحكمت بان عقله لذاته علة لعقله لمعلوله الاول فاذا حكمت

علمه

بكون العليّة عين ذاته وتعقّله لذاته شيئاً واحداً في الوجود من غير
تغاير فاحكم بكون المعلول الذي هو عين العقل الاول وتعقل
الاول له شيئاً واحداً في الوجود من غير تغاير بينهما وكما حكمت
بكون التغاير في العليّة باعتبار محضاً فاحكم بكونه في المعلولية
كذلك فاذن وجود المعلول الاول هو نفس تعقل الاول اياه
من غير احتياج الى صورة مستأنفة [illegible]
[illegible] ثم لما كانت الجواهر العقلية تعقل ما ليس بمعلولات
لها بحصول صور فيها [illegible]
وكان جميع صور الموجودات الكلية [illegible]
فيها كان الاول الواجب يعقل [illegible]
لا بصور غيرها بل باعيان تلك الجواهر والصور وكذلك الوجود على ما هو
عليه فاذن لا يعزب عنه مثقال ذرة من غير لزوم محال من المحالات
المذكورة فهذا اصل ان حققته وبسطته انكشف لك كيفية
احاطته تعالى بجميع الاشياء الكلية والجزئية ان شاء الله تعالى
وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء انتهى وليعلم ان للعلم معاني

ثلثة احدها ان لا نزاع الا في المصدر الذي يشتق منه
علم ويعلم وعالم وثانيها ما ينكشف به الشيء وهو العلم الحقيقي
المفسر بالحاضر بالذات عند المدرك او بحضور الغائب عنه
او غير مختف عنه كذلك وثالثها ما يقتدر به على استحضار المنكشف
بالذات وبعد تذكر هذا والابحاث المذكورة اندفع جميع السوالات
المذكورة [illegible] احدها ان صيغة العالم مشتق من العلم فوجب
ان يكون العلم [illegible] فلا يصح كونه عين العالم ولا كونه
[illegible] واندفاعه بان الحق ان صيغة
[illegible] المصدري والعلم الذي هو ان
[illegible] المعلوم بالذات انما هو العلم الحقيقي
وان جعل صيغة العالم ماخوذة من العلم الحقيقي كان اشتقاقه
جعليا وهو بمعنى ما ينسب اليه العلم الحقيقي سواء كان العالم
عين العلم القائم بنفسه او ارتبط به العلم نظير ذلك ما قيل
في صيغة الموجود الماخوذة من الوجود الحقيقي وثانيها ان التحقيق
المذكور الذي هو مختار المص يقتضي ان يكون الصادر الاول الخبير

مسبوقا

مسبوق بالعلم فيحتاج الى ان يبين ان من حيث هو معلول الفاعل وفيه تخلف مع انه ولى

من اين ان وجوده في الخارج وان كان عين الذات (علم) لكنه يغايره بالاعتبار

فهو من حيث كونه موجودا انه محكم متقدم عليه وسببه من حيث كونه وجودا

في الخارج واندفع بان بين ان الصادر الاول انما كان مسبوقا بالعلم

الاجمالي المذكور الذي هو علم بجميع المعلولات والتحقيق ان يبين ان هذا العلم الذي

هو عين ذاته علم تفصيلي بالنسبة الى الصادر الاول [illegible]

فان نسبة العالم بذاته [illegible] بالنسبة الى النفس الذي [illegible]

كنسبة الصورة الادراكية [illegible]

فلا ترى قال صاحب الشفاء [illegible]

من النفس الموجود وقد يكون [illegible]

بل بالعكس كما انا نعقل صورة بنائية نخترعها ثم نكون تلك الصورة

المعقولة محركة لاعضائنا الى ان نوجدها فلا تكون وجدت فعقلت

ولكن عقلت فوجدت ونسبة الكل الى العقل الاول الواجب

الوجود كنسبة البناء الى الصورة البنائية سواء هذا في علم ولكن

في ان الغائب المعتبر فطرات مع الحاضر وبذلك التحقيق

يندفع السؤال الثالث الذي هو ان العلم الاجمالي الذي نسبته الى جميع

المعلومات على سواء لا يصلح ان يكون منشأ الصدور خصوص

الصادر الاول ورابعها انه كيف يصح ان يكون امر واحد

علماً بالامور الغير المتناهية واندفاعه بان يقال ذلك جائز

في العلم الاجمالي وخامسها ان القوم قد صرحوا بان العلم الفعلي

[illegible] بذاته وكلام المصنف يدل على ان الموجود

المنكشف بذاته [illegible] فدفعه ظاهر [illegible] لا يعلم الجزئيات

[illegible] او غيرها من موجودات عينية

[illegible] او معقولة لاجراء الدليل المذكور

[illegible] الدليل بحسب في الكل المتغيرات

سواء كانت جزئية او صوراً ادراكية

كلية فانه ان يزول ذلك الح

زوال ذلك العلم بل يعلم مثلاً ان

زيداً ليس في الدار في الآن المتقدم

او في شيء من الازمنة لا بان يعلم

انه ليس

مسبوق بالعلم فنتيجته ان الشيء من حيث هو معلوم متقدم عليه

وسبب له من حيث هو معلول في الخارج وفيه تعقد مع انه لا

منه ان الشيء ان وجوده في الخارج وان كان عين العلم بالذات

لا بان يعلم انه ليس في الدار مثلا الا على الاطلاق لان المطلقة لا تنافي

المؤقتة ولا بان يعلم انه ليس في الدار في الآن الذي ليس فيه والآن

في زمان يمكن كونه في الدار في الآن الذي [illegible] الدار فيه [illegible]

وعلى هذا يلزم ان لا يكون نفيه ونفي العلم [illegible] لحصوله حينا

للجهل ولا يتحقق الزوال المذكور [illegible] الوجود [illegible]

في الدليل المذكور لا ينفي العلم [illegible]

ذلك العلم لا يستلزم الزوال المذكور [illegible]

كما لا يخفى ولا يكون الجواب مطابقا لسؤال الدليل ويمكن تقرير

الدليل على وجه يطابق الجواب المذكور وهو ان الشيء اذا لم يحضر

عندنا جزئي باعتبار ذاته في آن حضر عندنا جزئي آخر

ثم حضر عندنا ذلك الجزئي الاول في آن وجوده لزم التغير

في علمنا والواجب الوجود منزه عن ذلك التغير فلو علم

المتغيرات من حيث هي متغيرة لزم التغير فيه تعالى عن ذلك ويمكن حمل
كلام الشارح على هذا التقرير وصرفه عن الظاهر قوله لان العلم عنده
هذا انما يناسب مذهب الاشعري ولا يناسب التحقيق الذي
مختار المصنف في العلم كما مر بل المناسب ان يقال ان العلم عنده نفس
المعلوم فالتغير فيه ليس الا التغير في المعلوم ولا يلزم منه
[illegible] انما يلزم منه التغير في الصور الذهنية الذي
هو لازم للعلم [illegible] وهذا التغير جائز بالنسبة ا
[illegible] واليه اشار المصنف بقوله وتغير
[illegible] وجب تعالى ذكر
[illegible] يلزم منه ثم ذكر ضعف تاويل المتعصبين
لهم ثانيا ثم ذكر التحقيق الذي لا محيد عنه ثالثا قال صاحب
الشفاء فيه لا يجوز ان يكون واجب الوجود لذاته عاقلا
للمتغيرات مع تغيرها من حيث هي متغيرة عقلا زمانيا مخصصا بل
على نحو اخر نبينه فانه لا يجوز ان يكون تارة يعقل عنها انها
انها معدومة وتارة انها موجودة غير معدومة فيكون لكل واحد

من الامرين

من انه من صورة عقلية كلية [illegible] ولا وحدة من القوى [illegible]
مع ثنائية فيكون واجب الوجود متغير الذات ثم الفاسدات
ان عقلت بماهيتها المجردة وما يتبعها من التشخص لم تعقل بما هي
فاسدة وان ادركت بما هي مقارنة للمادة وعوارض مادية
ووقت وتشخص لم تكن معقولة بل محسوسة او متخيلة ونحن قد بينا
في كتب اخرى ان كل صورة محسوسة [illegible]
من حيث هي محسوسة او متخيلة [illegible] وكان اثبات هذا الادراك
للواجب الوجود نقص له [illegible] فلا [illegible]
الوجود انما يعقل كل شيء على نحو كلي [illegible] — لا يعزب عنه
مثقال ذرة في السموات ولا في الارض [illegible]
يحتاج تصورها الى لطف قريحة انتهى واقول يعلم من كلامه المذكور
ان الموجودات الكائنة الفاسدة لا تنكشف عند واجب
الوجود الا بالصورة الكلية الموجودة قبل ايجادها ولا ينكشف
عنده باعتبار وجودها العيني الذي هي متغيرة باعتباره
ونفي هذا الانكشاف كفر صريح انما نشأ من غفلة [illegible] الحضوري

واما حكم الغزالي وغيره بكفر القائل بذلك النفي فان واجب

الوجود لما مبدا الوجود الموجودات الكائنة والفاسدة سواء

كانت كلية او جزئية فتصدر عنه ممكنة فلا امتناع الا في

اصلا فان الواجب الوجود لما يعلم بذاته كل موجود بقي كل

صورة حسية كانت وعقلية بذاتها حين كونها موجودة

والا [illegible] الا الآلة والعجب كل العجب ان هذا القائل

صرح بان وجود [illegible] مبدا لكل وجود وبان لا يعزب عنه

[illegible] المحسوس الموجود في الخارج وغيره

[illegible] الوجود العيني تعالى عن ذلك علوا كبيرا

[illegible] الجزئيات في الكليات اصلا لا باعتبار

الوجود العيني ولا باعتبار الوجود الظلي قال الله تعالى وما يعزب

عن ربك من مثقال ذرة في الارض ولا في السماء ولا اصغر من ذلك

ولا اكبر الا في كتاب مبين فان قوله وما يعزب عن ربك اشارة

الى عدم الخفاء الذرة من الذرات باعتبار الوجود العيني وقوله

ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا في كتاب مبين اشارة الى الحضور

بالمثال

بثبت الوجود واهل السنة متفقون على الاحياء والعين فان جميع المعتزلات

والمحسوسات حاضرة بذواتها عنده وجب الوجود بذواتها وذات

كونها موجودة في الاعيان والتغير في حضورها انما يكون لتغير النسبة

والاضافة لا في الذات ولا محذور فيه كما اشار اليه المصنف بقوله وتغير

الاضافات ممكن ومما يتعلق بهذا المبحث ان جماعة من متعصبي

الفلاسفة اتفقوا على انه تعالى [illegible]

لعين الامور ليستحيل كما انه [illegible] على آله الكل فلهما يرد ان

من كلامهم ومنا [illegible]

فرض الحركة بواسطة امر مخصوص [illegible]

يدرك ذلك الا الجسماني كان [illegible]

الا هيئة النوعية به صار المدرك جزئيا ولذا لحسبوا ان كون علمه

بالجزئيات على الوجه الكلي مبني على عدم علمه بها عند المحققين وناكد

هذا الظن عندهم بان الحكماء يمنعون حصول صور الجزئيات

المادية للمجردات فنسبوا اليهم انهم يقولون علمه بالشيء من الآلة

وذلك كفر صريح وقول قبيح يجب تنزيهه عن امثاله من له ادنى مسكة من العقل

وتحقيق مذهبهم ان مناط الكلية والجزئية نحو من الادراك
لا التفاوت في المدرك فهم يثبتون علمه تعالى بجميع الامور الممكنة
الموجودة بحيث لا يشذ عنه شيء من الاشياء ولا يعزب عن علمه
مثقال ذرة في الارض ولا في السماء ولكن علمه على وجه الكلي
فرقوا ان الجزئية فيما ندركه نحن بطريق الاحساس كالتخيل فهو يدرك
[illegible] كما ان كثيرا من الصفات في حقه تعالى نقص وان
كان ذلك في غيره [illegible] الادراك التخيلي مثلا نقص في حقه
[illegible] بل ينفون عنه التخيل والاحساس
[illegible] جميع المحسوسات والمتخيلات ولا يثبتون في الاحساس
[illegible] كلية حتى لا يمكن ادراكه بطريق العقل
ومن البين انه لا يتعلق بهذا القدر تكفيرهم سواء تم دليلهم
على ذلك او لا وسواء طابق الواقع او لا انتهى اقول في تأويل
كلام الفلاسفة على ذلك الوجه تأمل لان حاصل التحقيق
الذي هو مبنى ذلك التأويل ان يكون تشخص واحد بوجه
ولعدم معلوما للعالم بحيث يكون عنده بعد ما جزئيا

بالنفا من فروض الهوية فيه بواسطة انه مدرك بطريق الاحساس او التخيل

وعلى تقدير بالغ من فروضه ما يجيء انه آخر بواسطة انه مدرك بطريق

التعقل وههنا ثلثة احتمالات احدها ان يكون المعلوم بالذات

لذهنيات العاقلين واحدا وذلك انما يكون بالاطلاع الحضوري

ولا شبهة على هذا الاحتمال في ان هذا المعلوم اذا كان ما لنفا

من فروض الهوية فيه عند احد [illegible]

الى فرد منعه [illegible] ان يكون المعلوم

بالعرض اما واحدا ويكون [illegible]

ما لنفا من فروض الهوية فيه والمعلوم [illegible]

عنه وهذا الاحتمال مع ما فيه لا دخل [illegible]

ثالثها كيف وهو ان يكون الشخص المذكور هو المعلوم

بالذات لاحدهما والمعلوم بالعرض للآخر وهو قسمان

في بادي النظر وان كان بعد النظر ظهر وجه بطلان احد القسمين بيان

وهذا القسم الثاني في حكم الاحتمال الثاني في البطلان وفي الجملة

لا خفاء في ان الممكنات المتغيرة التي هي معلومات بذواتها

والحوادث المتغيرة ان كانتا معلومتين بذاتيهما لواجب الوجود
لزم التغير في علمه المتعلق بهما في الشهود العيني والفلاسفة
يتحاشون عنه وان لم تكونا معلومتين له الا بالعرض اي بالعلم
المتقدم على الايجاد لزم ان يعزب عنه شيء ما باعتبار الوجود العيني
تعالى عن ذلك علوا كبيرا وهذا هو الذي يتعلق به كفرهم واني ذلك
[illegible] الانكشاف للعلة عند ذاتها مستلزم لانكشاف
معلولها [illegible] هذه الجماعة فمن انه عندنا انما يتجه تكفيرهم
[illegible] ان الامور ليس معلوما له بعد ذلك الخ
[illegible] بالعلم المتقدم على الايجادات العينية لو ورد عليهم ان
[illegible] التكفير ليس الا في العلم الذي هو مع الايجادات
وهو الحضورات الزمانية التي لم يتحقق قبل الايجادات وان كان
في العلم الذي هو مع الايجادات فكون المتشخص المتشخص بذاته
متحققا في الاشخاص الا انه لا يوجب تغيرا وجها من متعلقات
هذا العلم الذي هو عبارة عن محض الحضور بل الحق ان بذاته نعم ذلك
المتشخص على تقدير تحققه لا يمكن ان يكون ايجاده مسبوقا

بالعلم

بالعلم المغاير للذات العلية عن حقيقتها دهم واذا تقدم هذا ظهر حال

قولهم فنسبوا اليهم انهم ينفون علمه تعالى بالشخصيات المادية فيتهم ان ارادوا

بذلك نفي العلم المتقدم على الايجاد فلم ينسبوا اليهم نفيه وان اريد به العلم

الذي هو حضور المتجدد الزماني مع القول بانهم نسبوا اليهم نفيه وبذلك

يتعلق الفرق والتطهر دل اقوالهم انهم يثبتون علمه بجميع الامور الممكنة

الموجودة الحاضرة فيه وان اريد به العلم [illegible]

[illegible] فلم يخف على [illegible] في كلامهم انهم لم يثبتوه

وبذلك تعلق الفرق [illegible]

[illegible] كالتخيل فهو مدرك له [illegible]

بالتعقل ما هو [illegible]

في العلوم المجرد عما سواه وما يقارنه مقارنة غير مؤثرة التعقل

والمعلوم بما هو محال لا بغير تقسيم مجوزا ورد عليه ان الكلام ليس

فيه وان اريد به ادراك المحسوس والمتخيل لا بكتابة المدرك

بل بحضور ذاته وصورته الحسية او الخيالية كما هو حاضر عند

النفوس الناطقة ورد عليه ان هذا هو الذي نفاه الفلاسفة

لكونه متغيرا بالتغير ويتعلق بذلك النفي كفرهم وايضا ظهر حال قولهم

بل ينفون عنه التخيل والاحساس مع اثبات ادراكه لجميع المحسوسات

والمتخيلات فانه ان اريد باثبات ادراك المحسوسات والمتخيلات ادراكها

باعتبار الحضور العيني ورد عليه انهم لم يثبتوا ذلك كما يعلم من النقل

فيما نقل عن صاحب الشفاء وفيما قاله في الاشارات وهو قوله في [illegible]

[illegible] بالجزئيات علما زمانيا حتى يدخل فيه الآن

والماضي والمستقبل [illegible] ان يتغير بحسب ما يكون عليه

[illegible] الزمان والدهر قوله قبل التحول

[illegible] جزء ولم يكن عنه الا عقل الاول

[illegible] ان كان معقولا له على النحو الاول ان هذا

ادراك آخر جزئي يحدث مع حدوث المدرك ويزول مع زواله

وهذا النقل كالنص الصريح تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا ولهذا نظره

حكم الغزالي بكفرهم وان اريد باثبات ادراكها باعتبار صورتها

الظلية لا باعتبار حضور ذاتها بحسب الوجود العيني ورد عليه ورد

على اختيار الشق الاول وايضا ظهر حال قولهم ولا يثبتون في الاشخاص

الذين

[illegible]
[illegible] ١٢٣١

مادية ما ليس له مادة فعلية حتى لا يرد ان ادراكه بطريق التعقل كونه

بل عدم سواء كان مطابقا للواقع او لا وتدخل فيها علم الغزالي

وغيره فالفرق بينه ثم ترى ما توهم في تحقيق [illegible] الكلية

والجزئية بحسب الادراك لا بالتفاوت في الادراك فقد بينت حاله

في حواشي السابقة في مبحث التشخص وما يتعلق بهذا المبحث ما قاله

العلامة في شرح رسالة الفهم في تحقيق العلم [illegible]

قوله انه عالم بالجزئيات على [illegible] على الوجه الجزئي فقيل لهم

لا يلزم ان تنكروا وجود الجزئي على الوجه الجزئية [illegible] موجود

وهو في سلسلة الحاجة ليستند [illegible]

الا ترى وعندكم ان العلم التام بالعلة [illegible]

وان علم البارئ تعالى بذاته اتم العلوم فلزمتم ان تعرفوا بعلمه

بالجزئيات على الوجوه الجزئية المتغيرة وهي ان تقروا بانه لا يلزم ما عند

المقدمات المذكورة اذ من الممتنع ان يستنبط من الاحكام الكلية العقلية

بعض جزئياتها الداخلة فيها كما يستنبط من الاحكام النقلية بعضها

لتعارض الادلة السمعية ثم ذكر تحقيقا فقال اذا كان المدرك

متعلقا بزمان او مكان فانما يكون الادراك منه بآلة جسمانية
كالحواس الظاهرة والباطنة فانه يدرك المتغير الحاضر
في زمانه ويحكم بوجوده ويفوته ما كان وجوده في زمان غير ذلك الزمان
ويحكم بعدمه بل يحكم انه كان او يكون وليس الآن ويدرك المتغيرات
التي يمكن ان يشير اليها ويحكم عليها بانها في اي جهة منه وعلى اي
[illegible] بعد عنه واما المدرك الذي لا يكون كذلك بل يكون ادراكه تاما
فانه يكون محيطا [illegible] كما بان كل حادث يوجد في زمان من الازمنة
[illegible] وفي [illegible] الذي بعده او قبله [illegible] لذة [illegible] ويحكم
[illegible] بدل ما يحكم المدرك الاول بانه الآن ليس
[illegible] يحكم [illegible] كل موجود في زمان معين انه يكون موجودا
في غير ذلك الزمان من الازمنة التي تكون قبله وبعده ويكون
عالما بان كل شخص في اي جزء يوجد من المكان واي نسبة تكون بينه
وبين ما عداه مما يقع في جميع جهاته وكم الابعاد بينهما على الوجه
المطابق للحكم ولا يحكم على شيء بانه موجود الآن او معدوم او موجود
هناك او معدوم او حاضر او غائب لانه ليس بزماني ولا مكاني

بل

بل نسبته جميع ما منه واما اليه نسبة وحدة وانما يختلف لان

او منه الحيوان او بداية كان او بالحضور او الغيبة وبان لا يختص

قدم او خلف او تحت او فوق ومن وقع وجوده في زمان معين وفي مكان

معين وعلمه بجميع الموجودات اتم العلوم واكملها وهذا هو المفسر بالعلم (المعتبر في)

بالجزئيات على الوجه الكلي انتهى اقول ان هذا اصطلاح ان ينقولونه هنا

الكتاب فانه يعلم الجزئيات على وجه الكلي [illegible]

بالجزئية بحيث لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في شرح الرسالة للعبد

واما العلم بالجزئيات على الوجه [illegible]

او اكتسب بآلة جسمانية [illegible]

وكما ان الباري تعالى [illegible]

ولا بآلة شاعرة او دالة او رسولا انه منزه عن ان يكون له حواس

جسمانية ولا ينثلم ذلك في تنزيهه بل يؤكده كذا نفي العلم

العلم بالجزئيات المتحققة على الوجه المدرك بالآلات الجسمانية

منه لا ينثلم في تنزيهه بل يؤكده ولا يوجب ذلك تغيرا في ذاته

الوحدانية ولا في صفاته الذاتية انما يوجب التغير في معلوماته

والانصاف ان بينه وبينها فرقا انتهى واقول كلام هذا المحقق في غاية

ذاته صحيح من اوله الى آخره ولا شبهة فيه ولا غبار عليه واورده سيد المدققين

عليه انه منظور فيه اما اولا فلان فيه اعترافا بان بعض معلولاته كالجزئيات

المتغيرة على وجه تدرك بالالات الجسمانية ككسوف والغيبة غير معلوم

له تعالى حين ذلك مع ان القاعدة المذكورة تقتضي معلومية كل ما هو معلول

[illegible] عليم الايراد واما ثانيا فلان ما ادعاه من ان المدرك

لا بآلة جسمانية [illegible] نسبته جميع الازمنة نسبة واحدة ظاهر

[illegible] الزمان بالمعية في الوجود سواء كانت

[illegible] الانطباق فيه او لم يكن كالاجسام في زمان

[illegible] فيا ولا شك ان المجرد المدرك لا بآلة جسمانية

مع انه بريء عن التغير يصدق عليه انه مع الزمان في الوجود وكذلك

في ان نسبة جميع الازمنة اليه ليست نسبة واحدة فان اختلاف

نسبة الشيء الى الزمان يكون على جهتين احديهما باختلاف ذلك

الشيء كالحادث اليومي فانه في اليوم بكونه معه في الوجود لا في امس لفقدانه

فيه والثانية باختلاف الزمان كالفلك فانه اليوم في اليوم بكونه معه في الوجود

دون الغد

دون المفقود لفقدانه وحينئذ فنسبة المجرد المذكور الى اجزاء الزمان من هذا

القبيل فانه في اليوم في الحال لكونه معه في الوجود الا في الماضي والمستقبل لفقدانهما

[illegible] الزمان الماضي لا في الحال والمستقبل لفقدانها وح

فلا يصح ان يحكم بالعدم على الماضي فذلك غير مسلم ولذا قوله الحكم على الشيء

بانه موجود الآن او معدوم اذ قد عرفت ان النسبة الى اجزاء الزمان

تختلف باختلاف اجزائه فلم يجز ان يحكم بعد [illegible]

مع علمه بانه كان في الماضي ويكون في المستقبل حاضرا فقد يحكم بعدمه في الحال

مع ذلك العلم وان يحكم بانه [illegible]

دون الآن الآخر في الاشارة الآن [illegible]

خرافات لا يصح ان يشير اليه واما قوله [illegible]

او معدوم فان اراد بلفظة هناك الاشارة الى مكان قريب من مكان

المجرد المذكور فمسلم لانه ليس له مكان فلا يكون مكان قريب من مكان

لكنا ايضا لا نحكم على شيء بانه موجود هناك مشيرا الى مكان قريب من مكان

المجرد المذكور بل نشير الى مكان قريب من مكاننا وان اراد الاشارة الى مكان

قريب من مكاننا فلم يجز ان يحكم المجرد مشيرا الى هذا المكان اشارة عقلية

وانما قلنا لا يعزب عنه شيء من تلك الاولى لان جميعها مندفع اما اندفاع

النظر الاول فلانه ليس في كلام هذا المحقق اعتراف بان بعض معلوماته

غير معلوم له سوى ان الجزئيات المتغيرة معلومة له لكن بالاطلاع الحضوري

لا بالصور فقط ولا بالآلات الجسمانية بان لا يكون محتجبة البتة حاضرة

اليها واما الحضور والغيبة معلومتان له بالنسبة الى الممكن ... واما

[illegible] زمان ... يتصور اذ المراد بالحضور حضور امر في زمانه

الغيبة والمراد [illegible] في مكان المتحيز او في زمانه كما يعلم من

[illegible] واما اندفاع النظر الثاني فلان

[illegible] الازمنة والامكنة اليه نسبة واحدة انه

[illegible] الازمنة والامكنة بل هو محيط على الجميع ولا يعزب

عنه شيء مما يوجد في احد الازمنة والامكنة بل جميع الموجودات في الازمنة

والامكنة حاضرة بذواتها عنده كل في وقته ومكانه والتغير

انما يكون في المعلومات والعلوم التي هي عنها وفي الحضورات

التي هي نسبة بينه وبينها كما يدل عليه قوله انما يجب التغير في معلوماته

ومعلولاته والاضافات التي بينه وبينها وليعلم ان التغير في الحضورات

انما هو

انما هو بحسب تخصيصه بكل حضور بزمان معين او مكان معين وان
لم يكن فيها تغير بحسب انها واقعة في الازمنة والامكنة كل في زمانه ومكانه
فعلم ذلك واما اندفاع النظر الثالث فلان المراد من قوله ولا الحكم بالعدم
على شيء من ذلك انه لا الحكم بالعدم المطلق وبالعدم في الحال بحسب زمان
مختص بالمتكلم ومن قوله ولا الحكم على شيء بانه موجود الآن او معدوم
انه لم الحكم على شيء بانه موجود في الآن وجود [illegible]
ان الله تعالى منزه عن ان يكون [illegible] وبعضها مستقبل وبعضها
حال بالنسبة الى ذاته تعالى وبوجوده [illegible]
موجود هناك لم اخره فدفعه [illegible]
محذور فيه وقوله لكنه ايضا الحكم على [illegible]
فخلاصة تحقيق هذا المحقق في تاويل كلام الفلاسفة ان مرادهم بالقول
بان واجب الوجود يعلم الجزئيات على وجه كلي لا جزئي انه تعالى يعلم الجزئيات
بالكلية اي جميعها بحيث لا يعزب عنه شيء منها لا انه تعالى يعلم بعضها
ويفوت عنه بعض آخر كما هو شان الممكن وهذا معنى صحيح في نفسه لكن
في تاويل كلام الفلاسفة بما المتاخرين اليه بحث من وجهين كما

وهو قطب الدين الرازي

لا يخفى عند الرجوع الى كلامهم ومن المتأخرين من تكلف وقال في تأويل

كلامهم المذكور ان مرادهم انه تعالى يعلم الجزئيات بوجه ثابت بالكلية فانه

لا يتغير العلم بها وهو ما اختاره الشارح في توجيه كلام المص وقال

قال الشارح اذ لا يخفى ما فيه ويمكن ان يرجع قول هذا البعض لتحقيق

كلام المص كما لا يخفى على ان علمه تعالى ليس علما زمانيا الخ اقول لا شبهة في ان علمه

بالجزئيات [illegible] وجودها العيني وهو عبارة عن حضورها بحسب

الوجود العيني [illegible] ذلك الوجود زمانا اي واقع في

[illegible] مختصة بازمنة معينة كان حضورها

[illegible] بتلك الازمنة المعينة والحاصل انه ان يكون

[illegible] باعتبار الوجود العيني علما بها اذ حضورها باعتبار

ذلك الوجود علما بها وعلى التقديرين كان العلم بها باعتبار الوجود

العيني زمانيا اي واقعا في الزمان نعم العلم المقدم على الايجاد

ليس زمانيا ولا تغير فيه اصلا وهو اجمالي على ذات واجب الوجود

ولا يخفى ان الجزئيات باعتبار هذا العلم معلومة على الوجه الجزئي فان

قيل انها معلومة على الوجه الكلي باعتبار هذا العلم فهو انما يصح باحد

نحوي

من هذين الفيلسوفين الكذبين وفعله عبارة المص وبعض الفضلاء واما
تفنونا فلا يصح فيه احد من هذين الفيلسوفين في الجزئيات قبل
الايجاد اذ حيث انه يعلم على الوجه الجزئي فان كل شخص منها من قبل
الايجاد يكون معلوما له بوجه منحصر في شخص ومن وقت الايجاد يكون
معلوما بذاته على وجه يكون مانعا من وقوع الشركة فيه ... واما علمه
فلا يختص بزمان اصلا فقد عرفت ... [illegible]
بالحادث باعتبار الوجود العيني مخصوص ... فيتصور باعتباره
وباعتبار الصفات الاعتبارية ... زمنه
وفعلية التكلم وارسال الرسل ونحوها ... [illegible]
كما وقع في القرآن المجيد اذ الحال معتاد ... هذا ...
بالعلم القديم لم يناسب هذا الا مذهب الاشعري وان اريد به مطلق
العلم الحادث والمعلق فلا يدل على ما هو المطلوب في القول الباقي
للحال زمان فيه وجوده وتكلمه والماضي زمان قبل زمان وجوده
وتكلمه والمستقبل زمان بعد زمان وجوده وتكلمه ... فان
علمه ازلي ... اصلي بهذا العلم العلم الذي هو عين ذات واجب الوجود

فلا وجه لذلك التطويل في بيان ان الجزئيات من حيث هي جزئية

معلومة بغير هذا العلم وان اريد به العلم الزائد على الذات لم يناسب

هذا المذهب الصوفي الذي قال بالعلم القديم الزائد على الذات

فلا يناسب مذهب الصوفية فانه سبحانه وتعالى عالم عندهم بجميع الحوادث

الجزئية كلها لا شبهة في تحقق هذا العلم ولكن لم يتغير علمه بسبب ذلك بل له

[illegible] الذي يعبر عنه عندهم بشهود تعلق العلم القديم

وانكار الامكان [illegible] مسمى الايجاد العيني كذلك لم يتصف

[illegible] في الزمان لم يتصف بالصفات

[illegible] ذات الواجب الوجود وصفاته الحقيقية

[illegible] بحسب الافعال الحادثة والصفات الاضافية

الحادثة وهو متحقق بلا شبهة كما دل عليه كتاب العزيز فانه موجود

من الازل الى الابد معلوم له سبحانه هذا انما يصح في العلم المقدم على الايجاد

العيني لا في العلم بذوات الحادثات باعتبار وجودها العيني فانه في هذا

يتحقق كان وكائن وسيكون [illegible] بل هو حاضر عنده في اول

لان كل منها حاضر في وقته ولا يكون حاضر في الوقت المتقدم

على ذلك ولا في الوقت المتأخر منه كان علمه بها وبالجزئيات
الزمانية بحسب الوجود العيني واقعة فيها الواقعة في أزمنتها من حيث
دخول الزمان فيها بحسب أوصافها الثلاثة فقوله ومثل هذا العلم
يكون ثابتاً مستمراً لا يتغير أصلاً كعلمه بالكليات بحيث يشغل فيه
نعم لو كان واجب الوجود بحيث يحضر عنده جميع الجزئيات الزمانية [illegible]
كل في وقته لا يتغير فيه أصلاً لكن هذا [illegible]
الذي هو عبارة عن [illegible] وجوده العيني وان
كان مستقراً [illegible] عبارة الفلاسفة [illegible]
الزمان فهذا التأويل يناسب [illegible]
الفضلاء وهذا معنى قولهم انه تعالى [illegible]
وقد عرفت أن هذا التأويل غير مرضي عند المعترفين به أو صفة
حقيقية ذات إضافة فهذا انما يناسب مذهب الأشعري ومن يحذو
حذوه والمناسب لمذهب المعتزلي [illegible] واما اذا كان
عبارة عن الحاضر بالذات عند العالم وحضوره فلا حاجة
إلى الآلة الجسمانية وخلاصة ما حصل من الأبحاث المذكورة أن

علم واجب الوجود الاجمالي الذي هو عين الذات لعلمه بجميع خصوصيات

الجزئيات واحكامها كما يعلم به جميع الصور الكلية ولا دخل للزمان

فيه ولا تغير فيه اصلا كما لا يخفى واما العلم التفصيلي الذي التفصيل بعده

وهو عين الموجودات العينية عند المص ويعبر عنه عند البعض بتعلق

العلم القديم وعند البعض بالرؤية العينية فهو انما يكون باعتبار

[illegible] بحيث لا يوجب نقصا فان ذلك ليس في العلم

بالذات بل انما يكون [illegible] من حيث هي معلومات فالتغير بالحقيقة

[illegible] فا [illegible] لزم انما يكون بالعرض وبتبعية

القد [illegible] عدم التغير في العلم القديم وهذا عمدة

[illegible] طناب وستة الاصحاب بالحقيقة

مبحث العلم على الوجه الذي ذكره ما ذكره الايام بحمد الله مما هو في

[illegible] والجواب ما تقرر من ان العلم تابع له لا يلزم من كون العلم تابعا

وغير علة وغير مفيد للوجوب الا لا يكون الحادث واجبا بالجواز

استناد وجوبه الى امر آخر وكيف لا وقد دل البرهان على وجوبه لابد

له من علة ونفي العلة المخصوصة لا يدل على نفي العلة مطلقا ولو لم

الكلم

هو بعينه بحثه

ان سلم كون العلم علة الحادث ومفيد الوجوبه كما تحقق وهذا على ان

لا يصح على مذهب المصنف لان افعال العباد ليست معللة بالعلم الواجب

الوجود وواجبة باقتضائه فالوجه في الجواب هو ان يقال التالي

المذكور غير باطل لجواز اجتماع الوجوب بالغير والامكان في ذاته

انما التنافي بينهما انما التنافي بين الوجوب بالذات والامكان بالذات

والتفصيل ان يقال الحادث اما فعل العبد او [illegible]

الثاني انما نشأ من علم الواجب بالذات [illegible] القسم الاول انما

من الاسباب التي جعلها [illegible]

رسالة العلم فالذي ينظر الى الاسباب [illegible]

الفعل ولا بارادته يحكم بالجبر وهو [illegible]

القريب للفعل هو قدرته وارادته والذي ينظر الى السبب القريب

يحكم بالاختيار والتفويض وهو ايضاً ليس بصحيح مطلقا لان لم يحصل الفعل

باسباب كلها مقدورة ومرادة له والحق ما قاله بعضهم لا جبر

ولا تفويض ولكن امر بين امرين ويوافق ذلك ما قال بهمنيار

فان قيل هل لنا قدرة على الفعل ام لا قلنا ان لنا قدرة على الفعل

بالقياس الى الآحاد واما بالقياس الى الكل فليس لنا قدرة الا على المقدور

ان علم وجب الوجود صدوره منا وهو يجب بسبب اختيارنا خيار[illegible] يحرنا[illegible]

اياه ولا هذا ان نقول ويمكن اجتماع الوجوب والامكان باعتبارين

فقال الجمهور المتكلمين انها صفة قال المصنف في شرح رسالة

العلم المستند فيه في اثبات حيوته تعالى ان العقلاء وقد وا وصفه

[illegible] من طرفي النقيض فلما وصفوه بالعلم والقدرة

ووجدوا ان كل [illegible] يمتنع الاتصاف بهما وصفوه بحيوة

[illegible] وضدها ونعم ما قال عالم من اهل

[illegible] اسم عالما وقادرا الا انه وهب العلم

[illegible] وكل ما ميزتموه باوهامكم في ادق معانيه

مخلوق مصنوع مثلكم مردود اليكم والباري تعالى واهب الحيوة ومقدر

الموت ولعل النمل الصغار تتوهم ان لله تعالى زبانيين فانهما

كمالها وتتصور ان عدمهما نقصان لمن لا يكونان له هكذا حال

العقلاء فيما يصفون الله تعالى به فيما احسب والى الله المفزع انتهى

هذا الكلام حق دافع لقول من قال بزيادة الصفات الحقيقية على الذات

هو القول

ومن جملتها ان قوله صفته الحقيقية عين ذاته قول بهما الحق

[illegible] العقال وهذان الوصفان له بذاته وعين قولي بذاته

ان [illegible] حيوته فان وجوده لكونه بحيث يصدر عنه افعال الحيوة

[illegible] الحي مراد لكون الشيء بحيث يصدر عنه الفعل والادراك

وذلك [illegible] احدهما ان يكون وجوده هو حيوته والثاني

ان يكون حيوته [illegible]

مالم ينضم الى الجسم النفس لم [illegible] حتى لا [illegible]

وجوده الجسمية هو حيوته [illegible]

[illegible] حيوته فان [illegible]

الحيوة انتهى اقول قد عرفت ان [illegible]

موجودا في واجب الوجود لما كان باعتبار ذاته موجودا كان وجوده الحقيقي

عين ذاته وكذلك الحيوة الحقيقية فانها لما كون الشيء باعتبار ذاته حيا

ولما كان ذات واجب الوجود باعتبار ذاته حيا كان الحيوة عين

ذاته وكذا الحال في الصفات من العلم والارادة وغيرهما فانها عين

ذاته ولا تغاير بينهما الا بالاعتبار كما لا يخفى وما قيل في تحرير كون

صفاته عين ذاته ان الصفة ههنا بمعنى الخارج المحمول كالعلم

والقدرة المريد وهو عين ذاته بل بمعنى صحة الحمل مواطاة يرد

عليه ان هذه العبارة انما تعد من الاسماء لا من الصفات مع ان

صحة الحمل مواطاة مشترك بين الموجب وغيره [illegible] ولها معنى

آخر وهو ان [illegible] الجبرية في الجبر ان صفة تقتضي الحدوث والحركة

[illegible] وليست زائدة على الذات وحاصله ان الذات

عند المعتزلة [illegible] حاصل الدليل ان الارادة التي

[illegible] على الاخر ليست زائدة على الذات

[illegible] الزيادة بعض مشايخ المعتزلة وتعدد

[illegible] وكلاهما محال فان قيل اذا

كانت ارادة المرجحة لاحد طرفي المقدور عين الذات لم يكن

القدرة عين الذات اذ المعتبر فيها تعلقها بالطرفين على السواء

قلت الذات باعتبار الذات بدون اعتبار كونه عالما بالنفع

وبالنظام الاعلى هو القدرة وباعتبار كونه عالما بالنظام الاعلى

هو الارادة المرجحة قال المصنف شرح رسالة العلم لعبد العلي

تمت [illegible]

چونکه [illegible] رنگ شده موش [illegible] در [illegible] شده

... الصدور وان الصدور هو المسمى بالقدرة وهي لا تكفي في الصدور الا

... يترجح احد الجانبين على الآخر والمرجح انما هو القصد الذي يسمى

بالارادة وبالاختيار وعند القدرة والارادة يجب الصدور وعند فقد

احدهما او كليهما يمتنع الصدور فان قلت اذا كان نفس علية الفاعل

للفعل وعليته بذلك لنفس ذات الفاعل لم يمكن صدور مقابل

ذلك الفعل عنه فلم يكن قادرا [illegible]

تعلقها بالطرفين سواء قلت [illegible] فان صدور ذلك

الفعل عنه ليس [illegible]

[illegible] مقابله ليس [illegible]

حتى لو كان مقابله لحصل الصدر عنه [illegible]

عليه ذاته فتأمل انتهى اقول خلاصة كلام المص ان الارادة متعلقة

في الازل بوجود الفعل فيما لا يزال من الاوقات المعروفة فيكون الازلي

والتعلق الازلي ان موجبين لوجود الفعل في وقت معين فيما

لا يزال دون الازل ... ان القدرة ... وقت الارادة ...

مرجح تعلق الارادة بوجود الفعل في ذلك الوقت هو كونه اصلح ...

على نحو ما قال الحكيم من نظام العالم وهذا هو بعينه ما قال الغزالي في جواب
الخيام حيث سئل الخيام عنه من مخصص لايجاد العالم في آن الذي
اوجده فيه وليس قبله زمان بعد ان سئل الغزالي عنه من مخصص
ومخصص [illegible]
مقدار الفلك الاعلى ومخصص مقادير حركاتها واجاب عنه بان
تلك الامور من مقتضيات نظام العالم الكلي فقال الغزالي وجود
[illegible] فيه هو البتة من مقتضيات النظام الكلي
قوله فذهب الاشاعرة [illegible] قالت الاشاعرة ان الارادة
[illegible] مرجح في هذا التعلق فان
[illegible] مرجح انما المحال ترجح بلا مرجح وما يقال
[illegible] الترجح بلا مرجح مندفع بالتخصيص
قوله وان كان حادثا اي ان كانت الارادة حادثة تحتاج الى امر
آخر حادث ويلزم التسلسل [illegible] لزوم التسلسل وتعدد القدماء اللازم
على التقديرين قد عرفت ان الداعي هو عين الذات عند المحققين
من قوله ان الارادة غير زائدة على الداعي انها ايضا عين الذات
والا لزم احد الامرين المذكورين فكلام الشارح هنا في غاية السقوط
قوله [illegible]

و انفرادية الصفات فسره بالادراك أي مراد المصنف بهذه العبارة

انه متصف صفة بالادراك أي ادراك المسموعات والمبصرات وسائر

[illegible] نفس العلم متعلقه لذي المدرك بحسب الوجود العيني

[illegible] بان عبارة الشريعة السميع والبصير بمعنى العالم

بالمسموعات والمبصرات بحسب وجودها العيني فلم يجب فيها [illegible]

بالمعنى الذي [illegible] في شرح رسالة العلم [illegible]

الحواس والشهادة [illegible] العلم [illegible] ذلك

ونقول لما [illegible] بالسميع [illegible]

[illegible] العلم بالمسموعات والمبصرات [illegible]

بالادراك [illegible] عالم بجميع المحسوسات [illegible]

بالمسموعات والمبصرات وسائر اخواتهما بالوجه الذي يدركها الحواس على نحو

فيكون مدركا لجميع المحسوسات بذاته من دون الاحتياج الى الآلات

لان العقل [illegible] لا يحتاج الى الآلات [illegible] يعني ان السمع [illegible]

سميعا وبصيرا هذا التحقيق لا يناسب [illegible] عبارة المتن بل [illegible]

الا ان يعني ان السمع يدل على انه متصف بادراك جميع المحسوسات

ع

وهو في غير العلم المطلق والعقل دل على احتياجه الى الآلات فذاته بذاته
يدرك جميع المحسوسات فذاته بذاته سميع بمعنى انه عالم بالمسموعات بحسب الوجود
العيني وبصير بمعنى انه عالم بالمبصرات وكذا عالم بذاته بجميع الذوقيات
والمشمومات وهي مدركات الثلاثة قوله وهذه الحجة لا بد فيها من
ان كان معنى الحي فيه هو الدراك الفعال كان لا معنى له سميعا بصيرا
[illegible] بجميع المسموعات والمبصرات وحاصل هذا الدليل ان
كمال الحيوة لا تتم [illegible] التجرد يقتضي ادراك المسموعات
[illegible] ادراك [illegible] ولا خفاء في تحقق كمال الحي مع كمال
التجرد [illegible] سميع بصير مدرك بالمعنى المذكور
[illegible] فقل ايضا كونه تعالى مدركا وسميعا
وبصيرا بالمعنى المذكور قلت استعمال الفاظ الادراك والسمع
والبصر في صفاته تعالى انما يكون بالتسمع كما مر واما اثبات معانيها
المذكورة فيكون بالعقل ايضا وما قال السيد المدقق من انه
لا شك ان السماع والابصار نوعان مخصوصان من العلم بالمعنى
الاعم وان تخصيصهما انما هو بانكشاف معلومهما بوجهي

نحن نسبيا

علم يتعلق بهما وان السمع والبصر ما يتصف به الشي الحي على وجه الا

وقد ثبت ان الباري تعالى عالم بجميع الاشياء من جميع الوجوه بذاته

ومن جملته ان يكون عالما بالمسموعات والمبصرات بالوجه الذي يدركها الحواس

بذاته فيكون له هذان النحوان من العلم بذاته اذ لم يقم دليل على

ان السمع على هذين النحوين من العلم يجب ان يكون بالحواس واذا كان

له هذان النحوان من العلم لذاته هما الابصار [illegible]

السمع والبصر فعلى هذا يصدق عليه [illegible] بصير بالحقيقة بلا تكلف

ولا يلزم تعدد القدماء الا ان [illegible] [illegible]

ولا تغاير منهما الا بالاعتبار كما [illegible]

في جميع ادراك المحسوسات على ما قرر الان [illegible]

ما قرره المصنف ان الجزئيات على الوجه الذي هو مانع من فرض الشركة موجود

في الخارج واما على الوجه الذي هو مانع عن فرض الشركة فقرره المصنف بان المدرك

من ان يمنع الشركة انما هو من نحو الادراك الحسي فكلامه المذكور

مغير كما لا يخفى [illegible] والبه لا سبيل اليها استحالة النقص الح

لا خفاء في ان صفة الوجوب الذاتي مستلزم لاستحالة النقص

والا فدليل الوجوب الوجودي بل ولا حاجة الى التمسك بالاجماع في اثبات

السمع له بهذين الامرين على الباري تعالى وذهب الشيخ ابو الحسن

الاشعري رح ووافقه الفلاسفة في ان السمع نفس العلم بالمسموعات والبصر

والبصر نفس العلم بالمبصرات لكن خالفهم في انهما زائدتان على الذات

فانهما عند الحكماء نفس الذات فالذات من حيث هو مدرك

المسموعات [illegible] بصير ومن حيث هو مدرك للمبصرات

بذاته هو السميع [illegible] انه لا يظهر وجه ارجاع هذين

[illegible] سائر الصفات مع ان الظواهر

[illegible] لذاته والاحتياج الى الآلة انما هو

[illegible] يدرك المبصرات او المسموعات على الوجه الجزئي

بذاته بناء على ما ذهب اليه جمهور المتكلمين من انه يدرك الجزئيات

بالوجه الجزئي فما الباعث على تخصيص هذين الادراكين بالرجوع

الى العلم بل الظاهر انهما صفتان زائدتان على العلم كما في

ادراك سائر المحسوسات فانه يرجع الى العلم حيث لم يرد السمع

باثبات صفة اخرى زائدة كالذائق والشام واللامس

يجعل

فيحكم بزيادته على العلم وليت شعري ما الباعث للشيخ الاشعري على ذلك

مع ان شيمته وطريقته الحمل على ظواهر النصوص لا يخفى ما فيه

فان قلت ان ادراك المحسوسات الذي نجده من المبصرات والمسموعات حالة

[illegible] ما قرره هذا القائل كان ذلك كافيا في كون ادراكها

راجعا الى العلم اليقيني كما لا يخفى فذلك هو وجه رجوع الابصار

والسماع الى العلم المخصوص قال المحرر [illegible]

والبصير في الشرع على البارئ [illegible] الحكم بانهما صفتان

متغايرتان للعلم فيه [illegible]

لكن الادراكين متعلقين [illegible]

مخصوصين يعلم ان استعمالهما [illegible]

بمعنى ادراك المبصرات والمسموعات على النحو الجزئي بذاته فيكونان

راجعين الى العلم قد ر وذهب اكثر المتكلمين اه وتوضيحه انا

على ما قرره انا اذا علمنا شيئا كاللون مثلا علما تاما ثم

رأيناه فانا نجد بين الحالتين فرقا ضروريا ونعلم بالضرورة

ان الحالة الثانية تشتمل على امر زائد مع حصول العلم فذلك

فذهب الزائد هو الابصار وضعفه ظاهر لان ذلك الفرق لا يمنع
كونه علما مغايرا لسائر العلوم فان في كل فرد من افراد العلوم زيادة
خصوصية ليست في غيره واما ما قيل من ان هذا الاستدلال انما يصح لو امكن
العلم المتعلق بالادراك الحسي بطريق آخر غير الحس وهو باطل لان
الحس لا يتعلق الا بالجزئيات من حيث خصوصياتها فلا سبيل
[illegible] بغير الحس فليس يمكن ادراك الجزئيات
من حيث خصوصياتها [illegible] الا بالحضور بدون الحس قد تم
[illegible] في الاستدلال المذكور والجواب ان
[illegible] مذهب الحكماء والاولى ان يقال
[illegible] ب الوجود له متعلقات دونه كالعلم
والقدرة قال المصنف وعمومية قدرته اه يعني ان قدرته تعالى
شاملة لجميع الممكنات ومن جملتها القاء الكلام الدال على المعنى المراد
الى الغير علامة فعموم قدرته يدل على الكلام وقوة القائه وهو معنى
التكلم الثابت فثبت بهذا ان للكلام معنيين احدهما التكلم وثانيهما
ما به التكلم كو تكلمت كلاما بكلام دقيق [illegible] احدهما ان كلامه

مع حصول العلم فذلك

لو فرض

... ان الكلام معنيين فعلى المعنى الاول انما يصح القياس

الاول ... الكذب بالمعنى فان ... المشتمل نفس ذات واجب

... فيكون قديما بلا تعدد القدماء وعلى المعنى الثاني

انما يصح القياس الثاني والقياس الاول الكذب بالمعنى ...

في ... والقدح في احد القياسين آه لا حاجة الى القدح

فيه بل يمكن ان يحمل الكلام في القياس ...

الثاني على ما به المتكلم كما عرفت ... تندفع به ذلك

القياس انما ... [illegible]

فيها بمعنى واحد ... [illegible]

... قبل الحكم لم يعرفوا معنى ... [illegible]

... الكلام ... ويكون ... من اطلاق ...

... لاجل ان لا يتوهم حدوث الكلام بمعنى المتكلم القائم

بذاته وقيل انما كلفوا القول بان كلامه مخلوق ولفظ المخلوق

مشترك المعنى آخر هو انه مفترى لم يجوزوا اطلاق هذا اللفظ عليه

لئلا يذهب من لا وقوف له على ان مرادهم منه الحدث انتهى

عنه فانه يكون هذا المؤلف مفترق لا انه غير مخلوق اي غير مفترق

عن الجلد والغلاف فنسبوا اليهم انهم قالوا بقدمه وقول المراد

الشارح ان قول الحنابلة باطل لا يحتاج الى التاويل ولا ينبغي التاويل

باحد التاويلين المذكورين او بالتاويل من ان مرادهم بقدم

الكلام قدم علم الباري تعالى وانه لا قدم الجلد والغلاف

ا[illegible] الجهل والاولى الاعراض عن التاويل فانه

جهالة [illegible] طلبة التعرض له امانة من التعصب

[illegible] قال بعضهم انه لكفر هذا على جهلهم

[illegible] الذي كتب فيه القران صار قديما بعد

[illegible] اجواب عنه لا احد من التاويلين المذكورة

لبعد صدور هذا الحكم المذكور عنهم له دون مسكة دينية وافقوا

للحنابلة في ان كلامه حروف واصوات هذا موافق لما في شرح المواقف

ومخالف لما في شرح المقاصد فان صاحب المقاصد قال

فيه لا اراك الكرامية ان بعض الشاهون من بعض وان مخالفة

الضرورة اشنع من مخالفة الدليل قالوا بان المنتظم حادث

[illegible]

فـ ثم بذاته تعالى وان المنتظم قول الله تعالى فان كلامه هو قدرته على التكلم

وهو قديم وجمعه قوله حادث لا محدث فان قلنا بالابتداء ان كان

قائما بالذات فهو حادث بالقدرة وان كان مباينا للذات فهو

محدث ولا يخفى عليك ان الكلام بمعنى القدرة على التكلم انما هو الكلام
المحدث [illegible] القدرة [illegible]

بمعنى التكلم القديم [illegible] ومعنى كونه سبحانه انه خلق الكلام او

ان خلق الكلام على قدمه الخلق [illegible]

ما قيل من انه بمجرد الخلق لا يلزم التسمية [illegible] على كلام زيد بحسب

تعلقه على ما هو مذهب الاشعرية [illegible]

[illegible] هذا التعريف ليس من الصفات [illegible]

[illegible] من الصفات الحقيقية [illegible]

تأليف الكلام او القدرة على ذلك التأليف وخلقه [illegible]

هو نفس ذات الواجب بعض المحققين فانه تعالى بذاته قادر

على تأليف الكلام [illegible] لكنهم قد جوزوا صغرى القياس الاول

هذا اذا لم يحمل الكلام المذكور فيه على معنى التكلم اذ على تقدير

هذا الحمل ينصرف القدح الى كبرى القياس الاول ان اريد بالتكلم

ما هو من الصفات الغير الحقيقية اي ايجاد الكلام بالفعل ويندفع [illegible]

عنه ان اريد بالمتكلم ما هو من الصفات الحقيقية قوله والاشاعرة

قالوا كلامه تعالى ليس من جنس الاصوات اه قوله قد عرفت ان للكلام معنيين

احدهما التكلم وثانيهما ما به التكلم فان ارادوا بقولهم كلام الله

ليس من جنس الاصوات ان تكلمه ليس من جنس الاصوات والحروف

[illegible] ليس من جنس الاصوات والحروف وانه

لا معنى لقولهم وهو [illegible] التلفظ المركب من الحروف الا ان [illegible]

[illegible] من التقدير الحكم بانه معنى قائم بذاته

[illegible] الا معنى الاختراع الذي هو القدرة

[illegible] بالكلام المذكور ما به التكلم فلم يصح قولهم

بل هو معنى قائم بذاته تعالى على القول بان الموجود انما في الشهود العلمي فانه

بذاته كما ذهب اليه بعض الحكماء فان ما به التكلم ليس فيما نحن

الا في الشهود العلمي [illegible] ان الكلام بهذا المعنى متعدد

باعتبار ذاته كالالفاظ الدالة فلا يصح قولهم ان كلامه تعالى واحد

عندنا واما انقسامه الى الامر والنهي والخبر والاستفهام والنداء

[illegible]

فنقول بسبب التعلق فان هذا الكلام انما يصح في الكلام بمعنى التكلم لا بمعنى

... لانه اذا اريد به العلم الاجمالي الذي هو عين ذات الحق فهو العلم

الاشتر... الاجمالي الذي هو منتزع عن ذاته ولا يخفى ان في الجملة الحكم

... بمعنى ان التكلم معنى واحد قائم بذاته تعالى هو مدلول الكلام

اللفظي المركب من الحروف بدون رجوعه الى العلم الاجمالي الذي

يخبر الله تعالى ذاته لا وجه له لمعقوليته ومع ذلك ...

بقيامه بذاته ... الى العلم ... تعالى يصح

الرجوع المذكور وح لا ترجيح ...

الزيادة لا يصح الا في العلم الاشتر ... فتامل

قوله وقد حاولوا في معنى القياس الثاني ...

هذا القياس اذا اخذ الكلام الذي هو موضوعها بمعنى الكلام اللفظي

وانما قد حاولوها اذا اخذوه بمعنى الكلام النفسي فهم يصححون

القياسين المذكورين بان جعلوا الكلام المذكور في القياس

الاول بمعنى الكلام النفسي والكلام المذكور في القياس الثاني

بمعنى الكلام اللفظي والحاصل انه ان جعل الكلام الذي في الدليلين

القياس [illegible] وان جعل [illegible] من تمام اللفظ فقد [illegible]

بعض الكلام النفسي فقد جوز في سوق القياس الاول وان جعل

معنى مختلفا في لفظه بهي على النحو المذكور لم يفد جوازه لان الكتابة

تصوير اللفظ وقيل عليه انه لا يلزم من كون الكتابة تصوير اللفظ

بحروف هجائه ان يكون المكتوب لفظا فان نقش الفرس

على الجدار مثلا تصوير الفرس المنقش ومن البين ان المنقوش

[illegible] المشعر به فكذا المكتوب صورة اللفظ المشعر

به لا نفسه اقول [illegible] لما كان الكتابة تصوير اللفظ

[illegible] امكن [illegible] محالة فان كون الكتابة عبارة

عن [illegible] المكتوب عبارة عن المصور وا

[illegible] بان يقال ان الالف مكتوبة واردوا

من هذا القول ان الصور الدالة عليها مكتوبة وبمقتضى هذه العادة يقال

ان الكتابة تصوير اللفظ والالف لحقيقة الكتابة تصوير الصور

الدالة على الالفاظ لا تصوير الالفاظ ولا يخفى حال نظير الكتابة

كالتنقيش اذ لو نسب الفرس ونحوه [illegible] وجوابها انه لا نزاع

في اطلاق اسم القرآن [illegible] فيما [illegible] او كلمات المعتزلة

ان مراد الله ظاهرة فظا ان القرآن هو الالفاظ المسموعة التي الفت من الحروف

وحكموا بان ذلك من ضروريات دين نبينا محمد عم ومن البين

ان القياسين المتعارضين المذكورين يجريان فيه وانا نجزم

ما قد حوادثهم ولم ينكروا الضرورة المذكورة بل سلموا ان القرآن

بهذا المعنى هو المتعارف عند الجمهور وذكروا في معرض الجواب

ان للقرآن معنى آخر يجري فيه القياسان المذكوران [illegible]

لنفع الظهور ان الاشكال في القرآن [illegible] فلا يندفع عنه

الاشكال بان للقرآن معنى آخر [illegible]

كما لا يخفى واما ثانيا فلان مدلول الكلام [illegible]

والعبارات وهي ليست صورا ذهنية [illegible]

ينكرون الوجود الذهني فهي من الاعيان الموجودات كالسماء والارض

ومن البين ان بعض الاعيان جواهر قائمة بذواتها وبعضها
قائمة بذواتها ولا بقيامها

اعراض قائمة بالجواهر ولا يظهر لقيامها بغيره وجه كحبيبة انتهى

اقول هذا الجواب ليس جوابا عن جريان القياسين المتعارضين

في كلامه بل جواب عن قولهم ان معنى القرآن وكلام الله قد

[illegible]

مخصوص في الالفاظ والعبارات بالدليلين المذكورين فان الدليلين

المذكورين انما يدلان على ان القرآن والكلام يطلقان على الا

الالفاظ واما انهما لا يطلقان الا عليها فلا يكون مقتضى الدليلي

ولا يخفى عليك حال قوله ومن البين ان القياسين المتعارضين

المذكورين جاريان فيه فان الجاري فيه ليس الا القياس الثاني

[illegible] انهم قد جرى في صغرى القياس الاول

واما قوله واما ثانيا [illegible] الكلام اللفظي اه فهو مندفع بان بني

[illegible] والذهن قد اثبتوا الثبوت بدل

[illegible] والعبارات مندرجة عندهم

في [illegible] هم قد يمنعه باعتبار الثبوت قائمة بذاته

على نحو قيام العلم بالاعيان الثابتة بذاته تع فقوله فهو من قبيل

الموجودات كالسماء والارض ممنوع لغم يرد عليه ان مدلول الكلام

اللفظي امور متعددة فكيف يصح القول بانه امر واحد

في الازل متعلق فيما لا يزال بالامور المتعددة كما في لو في تصحيح

مذهبهم كما مر دريتي فيحتاج الى رجوعه الى العلم الاجمالي الذي هو معنى

دانه دنی

القدرة

ادى الى المراد بدلالة الكلام النفسي على ذلك بحسب الالتزام القوة
في تلفظ المتكلم بل ان يتعلق بها لفظ الكتابة والفهم مع
جمع الكلام النفسي الكلم الحقيقي الذي هو معنى الذات
والمجاز في اللفظ ... فكل احد منا يسمع كلام الله تعالى ويدل عليه
قوله وان احد من المشركين استجارك فاجره حتى يسمع كلام الله
فنحن وان سمعنا كلام الله تعالى لكن لم نسمعه الا بهذه الالفاظ
سمعه موسى عليه السلام فانه يسمع من الله تعالى ... حتى ان الكلام الذي سمعه
من ... الله تعالى عليه هو الله ... [illegible]
بانه كليم الله وهذا اختلاف العبارة ... [illegible]
الا لم يذكر فيه قوله من جهته وهو معتبر في ... [illegible]
كان يفيد وهو انه يسمع كلامه الازلي اذ لا حاجة الى التقييد
بقوله الازلي بل لا معنى له الا باعتبار ان المسموع له نوع من الصوت
في الازل على الوجه الخاص كما ذهب اليه بعض المتكلمين او له
علم ازلي هو بعض ذاته لعله فيطول معنى قوله كلامه الازلي
الكلام الذي كان العلم به ازليا فيكون الازلي وصفا
للمعنى بالحكاية

للكلام بل متعلقه ولى مثل ان المسموع ليس ورا الكلام بمعنى انه
التكلم وهو ليس ازليا الا باعتبار التاويلين المذكورين التي يجي
في الكلام النفسي بل في جميع الموجودات فلا يصح جعلها ما ذكره وهذا الحق
ولى مثل ان الكلام الذي هو مسموع بلا صوت وحرف يحتمل باعتبار
الوجود العيني لمعنيان احدهما اللفظ الدال على المعنى المراد
[illegible] الوجود المثالي البرزخي على نحو ما يسمع في المنام وبعضها
على نحو الالهام [illegible] ما المعنى الذي هو مقصود بالذات
[illegible] فهذا [illegible] هو الكلام بالحقيقة عند الغزالي
[illegible] الحمد باظهار الصفة الكمالية
[illegible] الدال عليها او بالفعل في اللفظ الدال
عليها انما هو حمد باعتبار الدلالة عليها وخصوص اللفظ
لا دخل له في كونه حمدا فعلى هذا انما يكون الكلام النفسي عنده
كلاما باعتبار انه دال على معنى هو المراد بالذات بالقاء اللفظ
الدال عليه بحيث لو امكن القاء هذا المعنى بدون القاء اللفظ
يكون كلاما تاما والقاءه التكلم فليس خصوص اللفظ شرطا

[illegible]

لانه كلام

... السلام والله المتكلم فان قيل مطلق الكلام عنده مشترك لفظي
بين الكلام اللفظي وبين الكلام الذي يسمع بلا صوت وحرف
بالمعنى الثاني او مشترك معنوي منهما او مجاز في الثاني فكيف يصح
السماع بدون الصوت والحرف والثاني انه سمع موسى الكلام الذي
بلا صوت وحرف بالمعنى الثاني بدون سماعه بالمعنى الاول ام لا وما
الدليل على انه سمع الكلام بلا صوت وحرف [illegible]
... الاول فهو على هذا ان اطلاق ... من المتكلم على اللفظ
وعلى الذي بلا صوت وحرف [illegible]
ما ينبئ عن الواقع او ينبئ عن الطلب [illegible]
دال ... بلا واسطة كمعاني الالفاظ [illegible]
على المعاني المنبئة عن الواقع كالقضايا العقلية او المشعرة عن الطلب
او التخيير او التمني كالانشائيات فعلى هذا يتحقق للكلام الا ...
بالاشتراك المعنوي على ثلثة اقسام انسان بلا صوت وحرف ...
نظرا الى معاني الالفاظ المنبئة عن الواقع او المشعرة عن الطلب
ونحوه بلا واسطة حكم بان استعمال الكلام فيهما بالحقيقة في غيرها

انما يكون بالمجاز وان اشتهر فيه ولهذا قال ان الكلام
لفي الفؤاد وانما جعل اللسان على الفؤاد دليلا ومنهم من ذهب
الى عكس ذلك كالمعتزلة فالنزاع ليس الا في ان اطلاق الكلام
على معنى الالفاظ هل هو بطريق المجاز كما هو رأي المعتزلة او الحقيقة
بان يكون قسما من الكلام كما هو مختار الغزالي او بان يكون مشتركا
[illegible] كما هو رأي بعض محققي الحنفية ان الله
الحكيم واما الجواب عن [illegible] ان المراد بسماع ليس الا المطالع
[illegible] بمعنى المذكور الذي يتعلق به التكلم
[illegible] فهو ان بين انه تحقق له في عالم
[illegible] ان معنى ما دام الملقى اليه متعلق
بعالم الملك والمثال واما اذا لم يكن للملقى اليه تعلق بجدها
الا الشهود ورا البرزخ
فانما يتحقق له سماع الكلام بالمعنى الثاني وهذا هو مقام يتمناه
العارفون واما الجواب عن الرابع فهو ان بين الدليل على ما ذكر
انه لم يسمع اسمع موسى ع كلام له اذن سامعة على تقدير
كونه قريبا منه فان قيل جاز ان يتحقق الكلام المسموع

بالاذان

بأن ذات الله بايجاده لمعوله آية في الهواء قلت على هذا التحقيق
يختص السماع بجهة بخصوصها وقد نقل ان موسى عليه السلام سمع من جميع
الجهات والحاصل ان التكلم في الانسان انما يتعلق بالالفاظ
اولا وان كان المقصود الاصلي منه القاء المعاني فيسمى المتكلم به
الكلام اللفظي ولا يحصل له الكلام الذي هو صوت قائم بالهواء
واما التكلم بالنسبة الى الله سبحانه في الحروف [illegible]
الالفاظ بحسب الوجود القلبي [illegible] ومن الملك المنزل وجاز
ان يحصل احيانا بالقاء النفس [illegible]
المعاني بايجادها في الهواء فذلك [illegible]
جل علاه على عكس ما يتعلق بكلام الانسان [illegible]
واما الالهام الالهي وهو الذي يسمى الالقاء المتعلق به الحديث
القدسي القاء المعاني في القلب بدون القاء الالفاظ الدالة عليها
[illegible] كما يرى في الآخرة ذاته بحجب الحقيقة ان غير الله لا يرى ذاته
وبيان المراد من العبارة الدالة على الرؤية [illegible] وعلى مذهب
من يجوز ان لا يخفى عليه بعد الاطلاع على ما مر ان السماع

والرؤية انما هما قسمان من الاطلاع الحضوري ولذا يصح تعلقهما
بغير المحسوسات [illegible] لكن سماع غير الصوت والحرف قد عرفت ان معنى
السماع ليس الا الحصول الاطلاع الحضوري للمعنى المسموع على ما يقربه
فان قيل فعلى هذا لا يكون لخرق العادة مدخل فيه فما معنى ما بين
في هذا المقام ان هذا بطريق خرق العادة قلت ما هو خرق العادة
[illegible] المعاني النفسية المقتدرة من التكلم بدون الاطلاع
على الالفاظ الدالة [illegible] على الالفاظ الا من جهة مخصوصة
[illegible] طب على المعاني بعد الاطلاع
[illegible] من جهة مخصوصة [illegible] وذا بهذا الجمعه
[illegible] انه اذا كان الصوت من جميع الجهات
لم يكن الصوت متحققا في الاعيان لان الصوت باعتبار الوجود
العيني انما يقوم بالهواء فلا وضع حقيقي لامتيازه فلا يسمع الا من جهة
مخصوصة فعند التأمل يرجع هذا الجواب الى الجواب الاول غاية ما في
الباب انه يعتبر فيه الصوت باعتبار الوجود الظلي المثالي فان
حاصل الجواب الاول ان المسموع بلا صوت وحرف موجود في

في الاعيان

في الاعيان حاصله السمع من جميع الجهات وحاصل الجواب الثاني ان المسموع انما

يسمع من جميع الجهات وهذا المسموع لا يمتنع ان يكون بالصوت الموجود

في الاعيان كما لا يخفى فهذا المسموع ان حكم عليه بانه صوت فتوضيح

ان اريد بالصوت ما هو مسموع في المنام من الاصوات فهذا نما صوت

موجود بالوجود الظلي المثالي فحاصل الجوابين واحد لا تغاير الا باعتبار

والعبارة نعم لو حمل الجواب الاول على ان المراد [illegible]

وحرف مطلقا اي سواء اعتبر وجوده [illegible] كان مغاير الجواب

الثاني فحينئذ يكون حاصل الجواب الاول [illegible]

بدون الالف في العينية وبدون وجود [illegible]

الثاني ان المسموع هو الالفاظ في الاعيان [illegible]

وحاصل الجواب الثالث ان المسموع هو الالفاظ الموجودة في الاعيان

بايجاده تعالى بلا كسب المخلوق ولعل الارجح حمل الجواب الاول على

هذا المذكور [illegible] وثالثها انه يسمع من جهة هذا الجواب ليس موافقا للنقل

المذكور والبعض على هذا الجواب يلزم ان يسمع من هو في بعض الشجرة

المشهورة او الطور وليس كذلك فان الوحي على الانبياء الكلم بعده

بخروجهم الى ضربين فالحق هو الجواب الاول المتضمن للجواب الثاني تحقق
تحقق الالفاظ باعتبار الوجود اللفظي الذي هو التحقق في الهواء
ليس شرطاً للوحي قبل ظهوره في لسان الانبياء وايجاده بعد
اياه فيه وان جاز مقارنته له باعتبار مجرد الاحتمال العقلي [illegible]
واما الكلام المخترع في لسان الملك فلا اختراع له لانه اما ان يكون
[illegible] عالم المثال او عالم الملكوت وعلى التقديرين فلا
اللسان انما [illegible] بل التشبيه وجميع الاقسام الثلثة
[illegible] بحسب الشرعية واما الحكماء والمحققون من المتكلمين
[illegible] فالكلام المنزل العقلي لا يكون
[illegible] ضرورة ان الانزال في الملكوت مقدم
على الانزال في العالم المثالي المقدم على الانزال الملكي ولا يخفى
عليك ان الوجود الالفاظ في العالم الملكوت انما هو وجود ظلي
مثالي وهو الوجود الذي يسميه الاشراقيون علماً في عالم الملك
مثالاً بالنسبة اليه فاعلم ذلك وليحصل ان الكلام اللفظي له
اربعة اعتبارات لكل اعتبار منها يحكم عليه بان له نحواً من الوجود

والثاني

وان كان بالجان [illegible] عدة [illegible] انه قديم بالذات وبهذا الاعتبار
موجود في الاعيان وليس لاجزائه قرار في الوجود فلها اعتبار
تحققها في العالم اللطيف الذي يسمى عالم المثال ويكون له
في هذا العالم حدوث بالتدريج وبقاء لجميع اجزائه وآثاره ويمكن ان
يكون له حدوث في هذا العالم دفعة كحدوث النقش الحادث
في قطعة الشمع من وضع الخاتم المنقوش [illegible]
العقل وتجويز البعض وقوعه [illegible] في العلم عالم
المجردات وتحققه في هذا العالم دفعة [illegible]
في العلم الثاني على الممكنات وبهذا [illegible]
ولا يكون مخلوقا وكان سائر الممكنات [illegible]
فجميع ما يندرج في هذا العلم الاجمالي الازلي الذي هو عين الذات
عند المحققين متعلق به متصف بالمعلومية بهذا العلم ومن
جزء القرآن بجميع ما يندرج وبعض المجرد في متعلقاته راجع الى العلم الاجمالي كما
جملتها الكلام اللفظي العيني الذي له صفة وراء المعلومية وهو كونه
متعلق التكلم الازلي الذي هو عين الذات ومغاير بالاعتبار
للعلم والقدرة وغيرهما من سائر الصفات الحقيقية التي

عين الذات ولما كان عند المحققين ما وجد في الذهن موافقاً
لما وجد في الخارج في الحقيقة كان الالفاظ الموجودة في الخارج
موافقة في الماهية للالفاظ الموجودة في الاذهان والجزئيات ولذلك
كان الكلام اللفظي فرداً لكل منهما بحيث لو استعمل فيه الكلام
كان حقيقة وهذا منشأ ما ذهب اليه محمد الشهرستاني في نهاية الاقدام
ان الكلام النفسي عبارة عن الالفاظ الدالة باعتبار
وجودها الذهني [illegible] بانه قديم الا باعتبار اندراجه في العلم
[illegible] بذات الواجب فيكون بالحقيقة العلم
[illegible] قديماً ولا نزاع للمعتزلة في ذلك بل انما عدم
[illegible] الذي هو متعلق التكلم قديماً باعتبار ذاته
ذاته لا باعتبار العلم الاجمالي الذي هو عين ذات الواجب قديماً
وليعلم ان الكلام النفسي على المشهور انما هو معاني الالفاظ الموجودة
في الاذهان من حيث هي حاكية عن الامور الخارجية او مقتضية
للطلب او مشيرة للتمني ونحوه وهو ايضاً لا يصح الحكم عليه بانه
قديم باعتبار ذاته نعم يصح الحكم على العلم به اي العلم الاجمالي

القديم الذي هو غير زائد على ذات الواجب بانه قديم فمراده

الكلام الحقيقي الذي هو الصفة الازلية في الكلام الحقيقي الذي هو

الصفة الازلية انما هو بمعنى التكلم الحقيقي الذي هو غير زائد على ذات

الواجب وبالجملة ان من حكم بان الكلام النفسي قديم انما اراد به معنى

التكلم الحقيقي الذي هو امر مغاير للعلم والقدرة وغيرها الزائد

على الذات فان ذاته باعتبار ذاته لفيضان [illegible]

فالتكلم الحقيقي هو عبارة عن ذاته [illegible] يفيض الفاظ

الكلام المعنوي او اللفظي [illegible]

غير العلم والقدرة وغيرهما من الصفات [illegible]

[illegible] ذهب الوهم الى الحقيقي [illegible]

ان الكلام الحقيقي الازلي انما هو بمعنى التكلم الحقيقي الذي

هو عبارة عن كون الواجب بحيث يفيض القاء الكلام اللفظي

او معناه الى المخاطب او بمعنى العلم بما يتكلم به اي العلم الاجمالي

الذي هو غير زائد على ذاته تعالى فح يكون معنى الكلام الحقيقي

الازلي الكلام الحقيقي الذي هو ازلي العلم وصفه بالازلي

وصف بحال متعلقه في علم ذلك ولا يخفى عليك ان المعنى الاول
كاف في الاعتذار المذكور فلا حاجة فيه لاعتبار المعنى الثاني
الذي فيه ارتكاب تمحل في الوصف بالازلية لكن قوله على ان
اطلاق اسم المدلول لا يلائم الا للمعنى الثاني الخ والجواب ان
كلامه في الازل لا بصفاته وذلك لان معنى كلامه في الازل
انما هو [illegible] الحقيقي الذي هو غير زائد على ذاته سواء العلم
الاجمالي بانه [illegible] وهو ايضا غير زائد على ذاته
[illegible] وهذا [illegible] مدلول الكلام اللفظي اذ قد
[illegible] الكلام الانى انما هو معنى المتكلم الحقيقي
[illegible] مدلول الكلام اللفظي وبذلك يندفع التعسر
الذي ذكره [illegible] وكذا القول بان المتصف بمعناه لا يخفى ان
المتصف بمعنى ومقابله هو المعنى الذي هو مدلول اللفظ الحقيقي
وتبعية اتصافه باحدهما تتصف اللفظي بحدوثه
فيكون مدلول اللفظي حادثا لا محالة فالمدلول الذي
هو ازلي ليس ازليته الا باعتبار العلم الاجمالي الذي هو غير زائد

على ذاته

على ذاته وهو صفة المدلول بالنفس انما هو وصف بحال المتعلق كما مر
فلا تغتر بتوهم زيادة بيان ذلك ... دون المعنى القديم
لا شبهة في ان مرادهم بالمعنى القديم غير العلم الاجمالي بمدلول الالفاظ
وبها فيجب حمل كلامهم على احد من المذكورين ولعل مرادهم بمدلول
الكلام اللفظي انما هو المدلول الالتزامي الذي هو الكلام بمعنى التكلم
فح يكون الكلام الازلي الواقع في كلامهم [illegible]
الذي هو غير زائد على ذاته فح [illegible] المذكور في كلامهم لا
نحمل [illegible] احد بعينه غير التكلم [illegible]
كلامه في الازل النفسي مردلا نهم [illegible] صرح [illegible]
ليس الا معنى التكلم الحقيقي الذي هو غير زائد [illegible]
او العلم الاجمالي بالكلام الذي هو ما به التكلم فان هذا الكلام لا يصح
الا بحسب هذين المعنيين فلا تغفل [illegible] قلنا هو ازاده مر
وحده لا يخفى عليك ان هذا ايضا انما يصح ان لو كان المراد بالكلام
الازلي احد من المعنيين المذكورين فحاصل كلام الاشعري ان
واجب الوجود لذاته متكلم في الازل على ان لا يحتاج في تكلمه الى

هو زائد على ذاته بل هو في ذاته بل من حيث يقتضي القاء الكلام الى
المخاطب متكلم ولا يحتاج الى ما به التكلم في ذاته كاف في حصول
ما به التكلم ولكنه في ذاته تعالى علم اجمالي بما يتكلم به بل في ذاته
كاف في التكلم وحصول ما به التكلم فما به التكلم له نحو من الوجود
باعتبار انه راجع الى المعلومات بالعلم الذي هو غير زائد على الذات
[illegible] ما به التكلم وهو الصورة الخيالية للالفاظ
او الصورة المثالية [illegible] فهو في التكلم يحتاج الى القاء
[illegible] ذات الواجب بل فلا يحتاج
[illegible] متكلم فتكلمه بل غير زائد على ذاته
[illegible] على الذات في العلم بما به التكلم
فنسبة ذاته بل ما به التكلم كنسبة الصورة الخيالية للالفاظ
الينا فذاته من حيث هو منشأ الانكشاف الالفاظ ومعانيها
سبب لان يكون للالفاظ ومعانيها نحو من الوجود الاجمالي
و وحدة باعتبار انه لو تاملت لرجع ذلك الوجود الى
الوحدة في العلم الاجمالي بها ولهذا قيل الكلام النفسي القائم

بالمتكلم

بالمتكلم هو شامل للفظ والمعنى فيكون كلام الله تعالى هو الكلام
النفسي باعتبار انه مثبت في صقع الربوبية ومكمن الغيب
نحو ثبوت العلم على نحو العلم الاجمالي وتنزيله عبارة عن تعلق
الظهور به في عالم الممكنات والشهادة وهذا مأخوذ من كلام السيد السند
في تصحيح كلام الاشعري وبالجملة ليس للمعتزلة نزاع في تحقيق المعاني
المذكورة بل نزاعهم ليس الا في اطلاق [illegible]
على علمه الاجمالي بما به التكلم [illegible] تحقق [illegible] وذلك
وغاية توجيه الاشعري ان [illegible]
غير زائد على ذاته تعالى والتكلم الازلي [illegible]
في الازل وهو الكلام الازلي وكذا في تحقق [illegible] الازلي
الازلي بما يتكلم به في العلم الازلي بما يتكلم به وهو ما يتعلق التكلم
به التكلم الازلي فلا نعني بالكلام النفسي الا ما يتعلق به التكلم
الازلي وفي هذا التوجيه تمحل فان التكلم الازلي لا يتعلق الا بما
هو معلوم بالعلم الازلي ونهاية تأويل كلامه ان يتحقق
في الانسان التكلم وما به التكلم وهو الالفاظ الموجودة في الاذهان

وعلم بنعت الالفاظ وهو الكلام النفسي فالكلام النفسي عنده
ما يتعلق المتكلم بمعلومه ولهذا اطلق الكلام الازلي على العلم
بالكلام اللفظي الذي هو متعلق التكلم وهذا الاطلاق حمله
بر تقضيه المعتزلة وابقه على التقدير بعينه انما يصح في العلم الذي هو
على المعلوم التفصيلي لا العلم الاجمالي المذكور والغرض هذا
[illegible] باحد من المعنيين المذكورين معنى
الكلام الازلي لا [illegible] وهذا الجواب مشهور بين الجمهور
وكل [illegible] بحيث يقتضي التكليف
[illegible] فمن نظر الى ذاته بذاته يقتضي
وان [illegible] حكم بان المعدوم مامور في الازل التكليف
بمعنى ان مثل الامر متحقق في الازل ومن نظر الى استمرار
الازلي وهو مثل الامر الى زمان وجود المامور وانه لم يكن
يصير مامورا بالفعل حكم بان المعدوم ليس مامورا في الازل
[illegible] السادس ان الكلام في جميع هذه الادلة انما تنتهض
في الكلام اللفظي باعتبار وجوده العيني وفي معناه باعتبار كونه

مدلولا له

بل ايجاده بالقدرة وجميع الاجوبة مبنية على ان الكلام اللفظي وهو
الكتب المنتسق الذي هو اثر داخل تحت الاثر على ذاته تعالى والعلم
الاجمالي بالكتب مع قراءته فيه فمنشأ الفساد الكلام اللفظي [illegible] وهو اثر
داخل تحت الاثر على وانه عند المحققين [illegible] فمعنى اتصاف
الباري تعالى بالتكلم بمعنى خلق الحروف الدالة الاولى ان لبى
بمعنى خلق الكلمات الدالة على المعاني [illegible]
او خلق الكلمات المذكورة بالنفس [illegible] للمخاطبين
وهو امر اعتباري واما المتكلم [illegible] ذاته [illegible]
يقتضي الكلام اللفظي المخاطبين [illegible]
الكلام الازلي الذي هو صفة لذاته [illegible]
والقدرة [illegible] والاشاعرة قالوا المتكلم من قام به الكلام
لانه اوجد الكلام او لفظ المتكلم انما اشتق من التكلم
فمعناه بحسب اللغة انما هو من قام به التكلم فالمتكلم من قام به
الكلام بمعنى التكلم لا بمعنى ما به التكلم فان ما به التكلم بحسب
الوجود بمعنى انما قام بالهواء لا بالمتكلم بل انما قام بايجاده

والقاية التي طلب للاعلام قوله لا فرق اذا وجد الكلام ولو في
محل آخر لا خفاء في ان ايجاد الكلام لقصد الافادة وللاعلام
هو التكلم ومراده فرق بين المتكلم فاذا وجد الكلام ان المتكلم
من اوجده على قصد الافادة والاعلام قوله للقطع بان
موجد الحركة الخ لا يخفى ما فيه فان المتحرك فرق من التحرك
لا [illegible] ولهذا لا يتم موجد الحركة في جسم آخر
متحركا ولا يخفى [illegible] بل وان علمن ان موجده
[illegible] المأخوذ في تعريف التكلم هو الالقاء
[illegible] كان ايجاد حقيقيا او لا ففيه
[illegible] المتكلم فانه يقصد الاعلام بالقاء
الكلام وان كان موجد الكلام هو الغير قوله فالكلام
القائم بذات الباري تعالى قد عرفت ان الكلام القائم بذاته
هو بمعنى التكلم لا بمعنى ما به التكلم وهو الالفاظ الدالة
على المعاني ومعانيها الدالة على امور نخبرنا على التعميم المذكور
في شرح كلام الغزالي فان كلا منهما حادث قوله فالمعنى الذي

بحاله

يجبره في نفسه ويدور في خلده ان لا يخفى عليه فان هذا المعنى
يكون حادثا فكيف يصح ان يقوم بذاته تعالى كالالفاظ وعلى هذا
يقع الكلام المصنف رفع الله درجاته في موقعه فان اطلاق الكلام
النفسي القديم على معاني الالفاظ الحادثة غير معقول وهذا معنى
قول المصنف والنفسي اي الكلام النفسي القديم وهو معنى الالفاظ
غير معقول فان قيل مراد من قال الكلام [illegible]
الاصحاب بالكلام قديم قلت هذا [illegible] كما يجاز في مقابلة
الخصم المحق [illegible] منه رائحة [illegible]
قال بعض الفضلاء الذي في قول المصنف [illegible]
لم قيل وكلام النفس او النفسي ايماء [illegible]
بارتكاب التمحل لا يخفى النفسية والتعقب [illegible] وقد رجحناه
في بحث المسموعات فليرجع اليه وقد ذكر في ذيل البحث المذكور
ان معنى النفسي الذي يدعون انه قائم بنفس المتكلم
ومغاير للعلم في صورة الاخبار حتى لا يعلمه هو ادراك مدلول
الخبر عن حصوله في الذهن مطلقا ولا يخفى عليك ما فيه فان

فان هذا المعنى ليس مغايراً للعلم بمعنى الادراك المطلق وقد حررنا

الكلام في الحاشية المتعلقة على المبحث المذكور . فالشيخ الاشعري لما

قال الكلام هو المعنى النفسي فهم الاصحاب قيل لو كان باعث فهم الاصحاب

مجرد ما ذكره امكن ان يحمل كلامه بان مراده بالكلام الذي هو المعنى

النفسي هو الكلام بمعنى التكلم اي كون الذات بحيث يفيض الى الغير

[illegible] حتى يصح كلامه بلا تاويل لما ذكره صاحب

المواقف ولعل [illegible] ما ذكره مع ضميمة اخرى وهو

[illegible] لو كان المراد بمدلول اللفظ المدلول

[illegible] القائم بالمتكلم كما مر واما مدلول اللفظ المطابقي

[illegible] لا فرق بينه وبين اللفظ في كونهما حادثين في

التاويل الى العلم فان اللفظ مثل قال فرعون والمدلول المطابقي

سيأتي في [illegible] واما العبارات فانما تسمى كلاماً مجازاً لدلالتها على

اقول المتبادر والمشهور في استعمال الكلام انما هو العبارات والالفاظ

الدالة وهذا علامة كونه حقيقة فيها ولهذا قال المعترض في شرح رسالة

العلم الاصل في الكلام انما هو المؤلف من الحروف المسموعة الدالة

باللفظ

بالوضع على ما قصد دلالته عليه ليحصل التفاهم بين شخصين الموجود
ووجوده يحصل الا بعد العلم بالمعاني وبعد تقدير ترتيب اجزائه
المؤلف في الذهن حتى يمكن ان يؤلف الكلام منها فبعض الناس كالمنطقيين
يطلقون اسم الكلام على ذلك التقدير في الذهن وبعضهم
يطلقونه على ذلك العلم والمتكلمين يصفونه بالكلام لورود
الشريعة بذلك ولولاه لما توهم العوام الجهلة [illegible]
العلم ومنهم من قال انه زائد على العلم [illegible] غير مؤلف وغير مسموع
ومنهم من قال انه زائد محدث [illegible]
يطابق المسموع ومنهم من قال انه مؤلف [illegible]
مع ذلك انه قديم لا يتفكرون في معنى [illegible] قوله [illegible]
بقوله الاصل في الكلام الا ان معنى من المعاني المغايرة لهذا المعنى وا
استعمل فيه الكلام والكلمات فانه المجاز كمعنى الالفاظ والموجودات
العينية والعلم بالالفاظ كما ورد في حق عيسى ع وكلمته
القاها الى مريم وقال تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقال امير
المؤمنين ع انا كلام الله الناطق وكما قيل من ان بسائط

الموجودات حروف مركبة نقاكما فان قيل يمكن اثبات اللغة
بالقياس كما هو المشهور فيمكن اثبات ان الكلام موضوع لما يعم
الالفاظ والمعاني فان كلامية الالفاظ الموضوعة انما يكون
لاجل كونه حكاية عن الواقع كما في الاخبار او مشعرا بالطلب
ونحوه كما في الانشاء وتلك الحكاية وذلك الاشعار انما
[illegible] في معنى الالفاظ وبذلك يعلم ان كلامية الالفاظ
من الالفاظ الموضوعة [illegible] بها كلام والكلام الذي
[illegible] الامر [illegible] وامثالها انما يكون بالحقيقة
[illegible] ان يكون خبرا يحتمل الصدق والكذب
[illegible] الصدق والكذب انما يعرضان للمعاني
بالذات وكذا اقتضاء الطلب ونحوه انما هو من عوارض المعاني في
والمعنى اذا قيل في الامر بالقيام مثلا بالعربية او بلغة اخرى لا يختلف
الامر بالحقيقة وان اختلفت العبارات وهذا هو الباعث
للحكم بان الكلام بالحقيقة هو معاني الالفاظ المؤلفة الموضوعة
قلت على كل من التقديرين المذكورين لا يصح الحكم على الكلام بانه

صفة لذات الحق وقديمة الى بيان وليه العلم الاجمالي كما اختاره المصنف

المشار اليها بقوله ومنهم من قال بانه هو العلم او العلم مع ضميمة

اقتضاء الذات لا لانه التخاطبي كما ذهب اليه الثالثة

المشار اليها بقوله ومنهم من قال بانه زائد على العلم قديم غير مولف

ولا مسموع واما من قال انه قديم مولف لكن مسموع وزائد على

العلم فلا يصح الا على مذهب من قال بالعلم [illegible]

وكان معنى زيادته على العلم ان [illegible] مقتضيه القائمة

بالتخاطبي وقوله ومنهم من [illegible]

اختاره من مذهب المعتزلة وقوله [illegible]

مذهب الحنابلة وقوله لا يفكرون في [illegible]

لا يفهمون معنى الحدوث والقدم [illegible] فيكون الكلام النفسي

عنده مركبا ملفوظا ويعترض عليه بانه كيف يتصور ان يكون

الصفة القائمة بذاته سبحانه والاصوات القائمة بنا متحدة

للحقيقة حتى يصح ان يقال ان تلك الاصوات قائمة به مع عدم

ترتب وفينا مرتبة لقصور الآلة ثم قال وكل الغرض انما

لنا في هذا المقام كلام يقتضي تمهيد مقدمة وهي ان صفة التكلم
فينا عبارة عن قوة تاليف الكلام وكلامنا عبارة عن الكلمات
التي هي مرتبة لنا في الخيال وبعد تمهيد هذه المقدمة اقول ان
صفة الكلام التي ثبتت بذاته صفة هي مصدر تاليف الكلمات
وان كلامه هي الكلمات التي هي مؤلفة له بذاته في علمه القديم
[illegible] الكلام خطابا بنوعه الى المخاطب مقدر وجوده منبها
عن العلم ظاهر ان [illegible] هي معلوم له وليس كلامه كما
[illegible] ليس كلامنا وهذا الذي ذكرناه ليس
[illegible] كلامه هو علمه ولا ما ذهب اليه الحنابلة
[illegible] وليس مثل كلام صاحب المواقف من ان كلامه
الاصوات والحروف الموجودة او ما يشمل الحروف والاصوات
والمعاني معا ولا ما هو المشهور من الاشعرية من ان كلامه تعالى انما هو
المعنى المقابل للفظ بل هو تحقيق وتنقيح لمذهب الاشعرية
ولما كان علمه تعالى واحدا محيطا لجميع المعلومات من جميع الوجوه
كان كلامه تعالى ايضا واحدا مشتملا على جميع ما في الكتب

[illegible]

والتعريف بالمعاني المختلفة والعبارات والاشارات انتهى اقول

فدفع الاعتراض المذكور ان صاحب المواقف لم يصرح بان

الكلام النفسي المعنى المذكور صفة له تعالى ليرد الاعتراض المذكور

بل انما صرح بقيام الامر الشامل للالفاظ والمعاني بذاته تعالى

وما اراد به نحو الحفظ قيام الصور العلمية بذاته تعالى على ما ذهب اليه

بعض الحكماء بل اراد به اندراجه في علمه القديم [illegible]

في العلم وانت اذا تاملت في تحقيقه [illegible] علمت

ان كلامه ليرجع الكلام صاحب المواقف [illegible]

علمت انه ان ارجعنا مذهبه فقال [illegible]

هو العلم الاجمالي بالكلام مع ضميمة التوجيه [illegible]

الاشارة اليه وما قال العلامة النيشابوري في تفسيره من انه لا

يرد ان على ان كل صوت فانه لقيام بجسم ولا على ان كل حرف

فانه يقدر عليه ذو جارحة بل العقل ذلك في الشاهد فقط

فالكلام القديم كما قديم نطق ولا سمع ولا بصر ولا آلة ولا

ولا جارحة كما انه ادرك وعلم من غير قوة وتخصيص [illegible] مدركه

كما ينبغي لم يدرك ادراكه كما ينبغي فلا يلزم ان لا نعرف ان كلامه

كتب وكتابه صوابه قوله وفصل وحكمه عدل الى ما يصح على قول

من قال ان اللفظ موضوع للمعنى المشترك بين الموجود الذهني

والوجود العيني فانه على هذا القول يصح ان لا يكون اطراد وفقا مما

بالجسم والبعض قوله فالكلام القديم اه انما يصح ايضا ان لو حمل

الكلام [illegible] المصدري او حمل على ما يتكلم به وحكم عليه

بالقدم [illegible] في العلم القديم وليعلم ان مرجع

[illegible] المعترض المذكور والعلامة [illegible]

[illegible] بقران عبارة من كتبه على اللوح المحفوظ

[illegible] عليه بانهما على الوجه الذي عليه في الوجود

بمنزلة النفس لا شيء، وكتبه على لوح الوجود وجد وتنقيحها

يحتاج الى مقدمة وهي ان الاتصاف بالتكلم هل يمكن بدون الكلام

بمعنى به التكلم ام لا كما حكم به المصاحب قال في شرح ساد

العلم في بيان المسئلة الثانية عشر وهي انه لا يصح وصفه

بانه متكلم ازلا ام لا القائلون بقدم الكلام يحكمون بصحته

وقوله

وقوعه والقائلون بحدوثه يحكمون بامتناعه انتهى فنقول ان اراد

بالتكلم ما ينافي السكوت والآفة ازلا فهو سلم المعنى طلب الفعل

لم يوجد بدون الكلام والمعنى طلب فيكون حادثا كالكلام والمخاطب

ولم يصح وصفه به بالتكلم بهذا المعنى في الازل وان اراد به كون

الشيء ذا كلام يتعلق به قدرة القائم به الكلام الشيء كان تابعا

للكلام التصف فيه به في الازل على ما قال الاشعري [illegible]

الكلم كان سهو

في الازل كان التصف فيه به في الازل [illegible] وان كلامه حادثا كان

الاتصاف به حادثا وان اراد به قديما [illegible]

على تقدير وجوده مع ارادة الالقاء [illegible]

مستلزما لتحقق الكلام كما ان ارادة ايجاد [illegible]

ان التكلم الكلامي هو المعنى الخبري وهو مستلزم للعلم بالكلام

فتحقيق كلام الاشعري ان الكلام القديم الذي هو مصدر وصفي اتصافه

بالتكلم في الازل انما هو العلم بالكلام اللفظي بناء على انه حقيقة في اطلاق

الكلام او العلم بمعنى الكلام اللفظي بناء على انه حقيقة فيه او العلم

بما هو اعم منهما بناء على انه حقيقة في ما يعم اللفظ والمعنى على ما مر

ويجب ان يحمل على العلم الاجمالي فنيتج وصفه بالقدم والوحدة كما
هو مذهب الاشعري وبالجملة نتيجة التحقيقات الاربعة المذكورة في
تصحيح مذهب الاشعري انما يكون باعتبار رجوعها الى ان الكلام
القديم هو العلم الاجمالي الذي تحققه بمنزلة تحققه كما لا يخفى والمنصف
لا ينكر ذلك التاويل لان كلامه ليس الا في عدم الاحتياج اليه فالعلم
[illegible] لم يحصل من كون المتكلم صفة كمالية
ومن عبارات [illegible] مثل قوله بل هو قرآن مجيد
[illegible] انا انزلناه قرآنا عربيا فان تبينك
[illegible] الذي هو كلام الله تعالى انزل من العلم
[illegible] الاجمالي القديم هو القرآن الذي هو كلام
الله القديم باعتبار هذا الاندراج وهذه خلاصة التحقيقات الاربعة
المذكورة فان الاختلاف فيهما انما هو في العبارة قلت لان مرجع
الباحثين بوثيق عند المعتزلة والمصنف كما لا يخفى ولما لم يمكن
انقطاع الكلام في المبحث المتعلق بالكلام في علم الكلام قد قصرنا
بما مر في تنقيح هذا المرام فان علمه عند الملك العلام [illegible] تمّ

بذات الله تعالى وهو مكتوب اه وقد عرفت ان المراد من ذلك القيام
الاندراج في علم الله المقدم على الايجاد فان قيل يمكن ان يقال ان
المراد بذلك القيام نحو قيام الصور العلمية فانه بذاته تعالى بدون تأثر
ذاته تعالى منه واستكماله به قلت هذا انما يصح عند من قال بالتغاير
بين ذاته تعالى وصفاته ولم يقل به الاشعري ويمكن ان يقال ان الاشعري
لم يقل بالتغاير في الصفات الكمالية وارد [illegible]
من هذا القبيل قيام الصور العلمية [illegible] عند من قال به والظاهر
ان يكون الاشعري قائلا بذلك [illegible]
لقول الاشعري من ان الكلام النفسي [illegible]
كما هو المشهور قلت قد مر غير مرة من [illegible]
بمعنى المتكلم او في العلم الاجمالي بالكلام فعلى هذا يجب حمل قول صاحب
المواقف على الاندراج في العلم الاجمالي والجواب ايضا ذكرنا اقول
جواب صاحب المواقف الاول من الجواب المذكور من وجهين احدهما
ان الاشتراك اللفظي الذي ادعاه المجيب غير مسلم عند الخصم وثانيهما
ان كلا من المعنيين للكلام الذي التزمهما المجيب حادث باعتبار

[illegible] ذاته تعالى [illegible] بالنسبة [illegible]
من انواع الصور العلمية [illegible]

الوجود الخارجي وقديم باعتبار اندراجه في علم الواجب سبحانه القديم

فلا وجه للعدول عن المعنى المتعارف المشهور المسلم عند الخصم

المجرد فقد ومن انكر كلامية ما بين دفتي المصحف فقد كفر مراد صاحب

المواقف انه علم من الدين ضرورة كون ما بين دفتي المصحف

كلام الله تعالى حقيقة لا بالمجاز فينبغي ان يكفر من ينكره مطلقا لا

[illegible] الذي ذكره الشارح ولعله انما يكفر

بقوله الا انه تعالى لم [illegible] حقيقة من انه انما يكفر

[illegible] فيه نظر لان كلام الله تعالى بالاختيار هذا

[illegible] بل هو دال على ما هو صفة قديمة

[illegible] فيقول الشيخ وهو القديم عنده ثم

[illegible] خرج عن طور العقل اقول ذلك انما يكون

خارجا عن طور العقل باعتبار الوجود الخارجي واما باعتبار الوجود

العلمي والعقلي او اللفظي او الكتابي فليس خارجا عنه ولهذا لا عبرة بقيل

ان كلام الله تعالى بمعنى التكلم على ستة اقسام احدها التكلم

الحقيقي الذي هو غير زائد على ذاته تعالى وهو كونه تعالى باعتبار

ذاته بحيث يقتضي الاوامر والنواهي وغيرهما والقاء الاخبار

الخيالي

في التي طبيعي وهو الذي يسمى بالجواب القديم وثانيها هو التكلم
الذي هو بمعنى ايجاد المجرد القدسي وهو القاء الواجب ما يحكم
ويوجد في القلم الاعلى وثالثها التكلم الذي هو القاء الواجب
ما يحكم ويوجد بواسطة القلم في اللوح المحفوظ وكتبته فيه ما يحكم
ويوجد ورابعها التكلم النفسي الذي هو القاء الواجب في النفوس
المجردة الاحكام والاخبار وخامسها التكلم [illegible] الذي [illegible]
القاء الالفاظ المثالية الدالة [illegible] مسودة في النفوس
الانسانية في عالم المثال وسادسها التكلم [illegible] القاء الالفاظ
الدالة على المعاني المقصودة في النفوس الانسانية في عالم [illegible]
كل تكلم وكلام لائق به بمعنى التكلم [illegible] الكلام [illegible]
الذي هو عندهم آه وذلك لان الكلام المصدر عندهم بمعنى التكلم بالفعل
والكلام بمعنى التكلم ليس الا الالفاظ الدالة على المعاني فالكلام
بمعنى التكلم عندهم ليس الا خلق الالفاظ الدالة على المعاني [illegible]
وهو سبحانه لا يفعل القبيح اصلا وان كان مشتملا على حسن
كالكذب النافع فيندفع ما قيل من ان الكذب قد يكون.

حسناً لكونه نافعاً وذلك لان الكذب النافع لا يخرج عن كونه قبيحاً
وان كان له حسناً بوجه ما ومعنى قوله لا لفعل القبيح انه لا يجوز ان
يفعله لسوافي الدعوة قوله مرجع الصدق والكذب انما هو المعاني
في الفاظ الكلام اللفظي وايجاده على المنافق ما احدها ايجاده بدون
قصد الفاظ المعنى المقصود منه والثاني ايجاده مع قصد الفاظ
المعنى المقصود منه بدون الاعتقاد والتصديق به بل مع الاعتقاد
بنقيضه والثالث ايجاده مع الاعتقاد وبدونه ولا يلزم من كذب
الكلام اللفظي الكذب في الكلام النفسي الذي هو الصفة القائمة
بالذات الالهية على راي الاوليين فلا يلزم النقص في الصفة
بمجرد خلق الحروف والكلمات الدالة على المعاني الكاذبة في الاجسام
وهذا خلاصة مقصود السيد المحقق قوله ولما كان الكلام النفسي
عندهم مدلول الكلام اللفظي قد عرفت ان مدلول الكلام
اللفظي المطابقي ليس صفة لذاته تعالى كالكلام اللفظي حادثاً
ولعله ان يكون الصفة القائمة بذاته تعالى هو العلم الاجمالي
بالكلام وبدلوله ولا يخفى انه لا يلزم من كذب الكلام اللفظي

في الصورة الثالثة

الذي هو

الذي هو من الافعال النقص في الصفة اذ لا يلزم من العلم الضروري
لهذا تعين بحسن
بمضمون الخبر الكاذب اللفظي الكذب في الادراك لكن القائل الذي يقول
في مجرد الالف الكلام الكاذب وهو سفه عند بارئه نقص وهو
منزه عنه فاعلم ذلك . لكنا نعلم بالضرورة ان من علمنا
لا يخفى عليك ما فيه من المنع الظاهر . لا يمكن الجواب بمثل ما ذكرنا
في الوجه الاول اذ لا يخفى عليك ان هذا الوجه [illegible]
الشارح ولا يندفع عنهما الا بما ذكرنا وتفصيل اجرائه في هذا الوجه
ان نفي كذب الكلام اللفظي انما [illegible] الكلام النفسي لو كان
الكلام اللفظي لزم كذب الكلام النفسي [illegible]
ذكره في الدليل [illegible] فلان يجوز [illegible]
عنه وكذب الكلام اللفظي على ما زعمه لا يستلزم تجويز كذب الكلام النفسي

الذي لا يمكن ان يتحقق بدونه الكذب في الكلام النفسي صح

وهو باطل لما مر في الدليل فالحق في دفع هذا الجواب ما مر . فلا بد ان
يقوم به معنى هو المبدأ لو كل من المشتق منه والمبدأ الامر الذي
ينتزع من ذات الواجب باعتبار ذاته فقط بل ليس الا على نحو قيام
الامور الانتزاعية بكون الذات بحيث ينتزع عنه فزيادته على

على الذات ليست الا في التعقل لا في الخارج واما زيادته على الوجود

فبالاعتبار لاشتماله على معنى زائد على الوجود بناءً على ان معناه

الموجودية على نعت الاستمرار فان اراد المصنف بقوله ونفى الزائد

نفى الزيادة على الذات كان مراده به نفى الزيادة في الخارج اي

ذات الواجب باعتبار ذاته سرمدي وباقٍ لا بانضمام امر زائد

في الخارج وان اراد به نفى الزيادة على الوجود الانتزاعي كان مراده

به نفى الزيادة على الوجود الانتزاعي كالذات بناءً على ما مر

ولا يخفى عليك ان الانسب بالمقام جعل قوله ونفى الزائد معطوفاً

على قوله سرمديته ذ وليس البقاء عبارة عن الوجود بل زائد

عليه لعل المراد منه ان البقاء صفة للوجود بناءً على انه عبارة

عن استمراره ذ ونقيض بالحدوث ولقائل ان يقول ان الحدوث

صفة للوجود بناءً على انه عبارة عن مسبوقية الوجود بالعدم

قوله وذهب الاكثرون الى انه ليس صفة زائدة الخ لا يخفى عليك

انه ان اراد بذلك الزيادة المنفية الزيادة على الذات مطلقاً في كل

من ظرفي الذهن والخارج اتجه عليه ان الدلائل المذكورة لا تدل

عليه بل ان

عليه بل انما يدل على عدم زيادته في الخارج وان الدليل الاول
لا يكون موافقاً لما ذكره المصنف من ان وجوب الوجود يدل
على نفي الزيادة على الذات فوجب حمل الكلام على ان المراد
نفي الزيادة في الخارج والتزام ان ذكر الدليل الاول انما يكون
على سبيل التبعية لا على قصد شرح الكتاب كالدليل الرابع ولا يخفى
عليك ايضا ان كلام المصنف ليس الا في عدم زيادة السرمدية [illegible]
من غير تعرض من البقاء وكلام الشارح بتمامه [illegible] في
عدم زيادة البقاء الذي هو بعض مفهوم السرمدية فلا يكون الشرح
موافقاً للمتن ولعله لما لاحظ ان الدلائل [illegible] عدم
زيادة البقاء هي بعينها دالة على عدم زيادة السرمدية [illegible]
في عدم زيادة البقاء موافقاً للقوم ليعلم منه جريانها في عدم
زيادة السرمدية لكان مراد المصنف انما اختار السرمدية في التعرض
لان اثباتها واثبات عدم زيادتها مستلزمان لاثبات البقاء
وعدم زيادته فيه احدها ان المعقول منه استمرار الوجود
هذا الدليل ان تم لم يدل الا على عدم الزيادة على الوجود ه

لا على الذات كما هو المطلوب لا يقال لو كان الوجود عينًا للذات الواجب

الوجود به فلم يكن السرمدية والبقاء زائدًا على الوجود لم يكونا زائدين

على الذات لانا نقول البقاء انما هو استمرار الوجود والاستمرار الذي

هو مغاير للذات فباعتبار الدليل الاول الذي ذكره الشارح

يكون كل منهما عبارة عن الوجود الاستمراري المستمر فلم يكونا زائدين

الاستدراك — على الوجوب الذي هو زائد على الذات في التعقل نعم لو كان المراد بعلم

الزيادة عدم الزيادة في الخارج لتم ذلك الدليل قوله ونفي الشريك

يعني وجوب الوجود الذي من كل الوجود حقيقة الوجود الصرف

الذي قد مر اشارة الى وحدتها الذي يدل عليه حكمته يدل

على نفي الشريك في الوجوب اي لا يمكن تعدد الواجب بالذات

لان حقيقة محض الوجود من حيث هو موجود بل حقيقة محض

الوجود اذ لا فرق بينهما باعتبار المراد اما ان تقتضي التعدد

واما ان تقتضي الوحدة وعلى الاول لزم تحقق الكثير بلا واحد وهو

باطل فتعين الثاني ضرورة ان لا اقتضاء احدهما تقتضي الاحتياج

الى الممكن الذي لا اقتضاء له اصلا والبطلان لا خفاء فيه ان ذلك الاحتياج

بوجوه

يعود الى اقتضاء حقيقة محض الوجود الى اقتضاء وجوب الوجود
ولما كان حقيقة وجوب الوجود تقتضي الوحدة لم يكن مشتركا
وهو المطلوب والثاني اما ان يكون حقيقة وجوب الوجود مقتضيا لان
يكون عين الذات الموجود المتعين او يكون شرطا لتحقق فيه وعلى
التقديرين لا يتحقق بدون ذلك المتعين وان كان لغيره مدخل
في تحققه فيه وذلك الغير ممكن لا محالة [illegible]
ذاته فيعود هذا القسم الى اقتضاء حقيقة وجوب الوجود فحقيقته
تقتضي الوحدة ونفي الشريك والثاني حقيقة [illegible]
محض الوجود يجب ان يكون بصرافته [illegible]
في محوضته لمعنى الواحد التعدد [illegible]
الواحد فواجب الوجود موجود واحد لا شريك له في محوضته لمعنى
الوجود ووجوب الوجود ووحدته عبارة عن وجوده بلا شريك
ونظير والثاني صرف الوجود من حيث هو موجود لا يتوهم كثرة وتعدد
فصرف الوجود موجود باعتبار ذاته ولا يتكثر من حيث هو موجود وهو
المطلوب اذ لا نعني بوحدة الواجب الوجود الا كونه موجودا بذاته

الكثرة ولهذا قيل ان الوحدة في الواجب الوجود من لوازم نفي الكثرة
دون غيره نفي الكثرة من لوازم الوحدة والغير حقيقة الوجود المحض لا يمكن
ان لا يقتضي عدم كثرة الافراد والا لكان لغيرها مدخل في ذلك
الاقتضاء، وغير محض الوجود يحتاج في التحقق الى الوجود فيعود قدحا،
ذلك الغير بالحقيقة الى اقتضاء الوجود فاذا كان الوجود المحض
[illegible] كثرة الافراد كان باعتبار ذاته وحداه شريك له فهو
اتحاد في
المطلوب وبما ذكرنا تبين ما هو مبنى اثبات وحدة الواجب موقوف على اتحاد
وحدة حقيقة الوجود الى الوجود الحقيقي الذي باعتباره يتحقق الموجود
الموجودية [illegible] والقول بعينه لوجوب الوجود وتلك الوحدة بديهية
[illegible] من الشمس عند من قال ان الوجود الحقيقي الذي باعتباره
يكون الموجود متحققة من شمس عالم العقول والنفوس بل نور السموات
والارض مع هو في غاية الظهور وبه ظهور كل شيء وادراك كل ذي ادراك
وكذا وحدته بحسب الحقيقة ظاهر عند كل من له وجدان صحيح وقد
مر تعينات كثرة تخللها فيما سبق وبذلك يندفع شبهة ابن كمونة
التي بدأتها [illegible] ولنرجع الى البراهين المشهورة المذكورة

ما ذكرنا

في الكتب فمنها الدليل المذكور في الشرح احدها انه لو يمكن تعدد الواجب
والا فالتعين الذي به الامتياز ان كان نفس الماهية الواجبة
او معللا بها او بلازمها فلا تعدد وان كان معللا بامر منفصل
فلا وجوب بالذات لامتناع احتياج الواجب في تعينه الى امر منفصل
لان الاحتياج في التعين يقتضي الاحتياج في الوجود اذ ما لم
يتعين لم يوجد انتهى اقول المراد بالماهية الواجبة [illegible]
الوجود فان الوجوب هو تأكد الوجود [illegible] وقد سبق ان
الوجود الحقيقي ليس الا [illegible]
وايضا قد مر التنبيهات على ان الوجود [illegible]
منها التنبيه على ان الوجود الحقيقي واحد [illegible]
ان الوجود الحقيقي الذي هو امر واحد عين حقيقة الواجب
لا يخرج عن الاقسام الاربعة المذكورة التي رابعها محال بالحقيقة
بالبديهة والاقسام الباقية مستلزمة للمطلوب فاندفع ما اورده
الشارح تابعا للفخر الرازي بقوله هذا انما [illegible] المفهوم
بما صدق عليه فان قوله الماهية الواجبة اريد بها في اول التقرير .

مفهومها وفي الآخر ما صدقت هي عليه ليستقيم الكلام في قوله ان
كان نفس الماهية الوجوبية فلا تعدد ان اريد بالوجوب ما صدق عليه
ورد المنع على اللزوم فانه يجوز ان يوجد وجوبان تعين كل منهما
نفس ذاته بلا محذور وكذا قوله وان كان معللا بامر منفصل
عن الوجوب فلا وجوب بالذات ان اريد به المفهوم ورد المنع على
اللزوم فانه يجوز ان يكون تعين كل وجوب معللا بامر منفصل
عن مفهوم الوجوب هو فرد من الوجوب فلا محذور انتهى اقول ذلك
انما نشأ من الغفلة فهم ان الوجود الذي قد حكم بانه عين حقيقة
الواجب انما هو الوجود الحقيقي الذي تصوره بالوجه الكلي بان يقال
ونحن نرى الكلي ... الذي هو حقيقة يتحدس بوحدته بملاحظة
الموجودات وما يوجد بغيره وملاحظة وحدة الوجود الانتزاعي
فعلى هذا القول مراد المستدل بالدليل من قوله الماهية الوجوبية الوجود
الحقيقي الذي قد مر الاشارة الى وحدته والى كونه عين حقيقة الواجب
وهو لا يخرج من الاقسام الاربعة التي ابطلها البديهة والثلثة
الباقية مستلزمة للمطلوب واما ما قال الشارح بعد ما ذكره من قوله

لانه لو كان

لا يمكن الانفصال بين ذات الواجب ومفهومه لانا نقول فح يكون
نقضا مستختاره في الجواب فلا يخفى حاله لانه ان اريد بالواجب
في الترديد الوجود الحقيقي الذي عين حقيقته لا يتصور قسم
خامس لانه لا يتصور الانفصال اصلا بين الذات ومفهوم الواجب
المراد هو الوجود الحقيقي الذي هو باعتبار ذاته موجود وانما يتصور
القسم الخامس اذا اريد بالواجب مفهوم الواجب [illegible]
الذي هو مغاير للذات في التحقق [illegible] انه لو كان الواجب
اكثر من واحد لكان لكل منهما تعين [illegible]
الوجوب والتعين لزوم والا فان لم يكن [illegible]
جواز الوجوب بدون التعين وهو [illegible] موجود [illegible]
او جواز التعين بدون الوجوب وهو ينافي كون الوجوب ذاتيا
بل يستلزم كون الواجب ممكنا حيث يتعين بلا وجوب وان
كان بين الوجوب والتعين لزوم فان كان الوجوب للتعين
لزم تقدم الوجوب على نفسه ضرورة تقدم العلة على المعلول
بالوجود والوجوب وان كان التعين بالوجوب او كلاهما بالذات

لزم خلاف المفروض وهو تعدد الواجب لان التعين الحاصل
لازم غير متخلف فلا يوجد الواجب بدونه وان كان التعين وا
والوجود لامر منفصل لم يكن الواجب واجباً بالذات لاحتياجه
في الوجوب في التعين بل في احدهما الى امر منفصل فحاصل هذا
الدليل انه على تقدير تعدد الواجب اما ان يكون بين الوجوب
الذي [illegible] بالحقيقة الذي هو الوجود المتأكد الذي يكون الواجب
به موجوداً والتعين الذي يتخصص به الواجب الواحد لزوم او لا
[illegible] من الوجود المتأكد والتعين بحيث لا
[illegible] التعين بدون وجوب الوجود وهذا مستلزم
[illegible] لكن وعلى الاول هو اللزوم بين الوجوب والتعين
يلزم احد من الاقسام المذكورة لبعضها مستلزم للمطلوب وبعضها
محال واندفع بهذا ما اورده الشارح بقوله اقول قوله لزم تقدم الوجوب
على نفسه ضرورة تقدم الوجوب على نفسه ضرورة تقدم العلة
على المعلول بالوجود والوجوب فيه ان تقدم العلة على المعلول
بالوجود والوجوب انما هو على تقدير كون المعلول موجوداً خارجياً

والمعلول

والمعلل له هنا ليس كذلك لا يبقى ان الوجوب من الامور الاعتبارية

وكونه مسلم فالموقوف يغاير الموقوف عليه لان احدهما وجوب الذات

والآخر وجوب التعيين انتهى اقول ذلك لا اندفاع له لانه قد عرفت

ان المراد بوجوب الوجود هو الوجود الحقيقي المتأكد الذي تحقق الواجب

باعتباره ولا شبهة في تحققه في الخارج لكونه عين حقيقة الواجب

كما مر سابقاً فاندفع المنع الاول ولما المنع الثاني [illegible]

الذات ليس الا وجوب وجود [illegible] بدون الوجود الحقيقي

تحقق الانعدام فلزم تقدم [illegible]

كون التعيين علة لوجوب الوجود [illegible]

الشارح بالاولوية وايضاً قوله اما ان يكون [illegible]

لزومه اولا ان اراد بالتعيين الواحد المعين من التعيينات نختار

ان لا لزوم بينه وبين الوجوب قوله بل جاز الانفكاك بينهما لزم

جواز الوجوب بدون التعيين قلنا ممنوع وانما يلزم لو لم يكن

هناك تعيين آخر وان كان المراد بالتعيين احد التعيينات

لا على التعيين فقوله وان كان التعيين بالوجوب وكلاهما

بالذات لزم خلاف المفروض وهو تعدد الواجب ممنوع قوله
لان التعين المعلول اللازم غير متخلف قلنا مسلم لكن يلزم احد
التعينين لا على التعيين لا ينافي التعدد انتهى اقول ذلك الا ان يقال
ان المراد هو الشق الاول وهو ان يراد بالتعين الواحد المعين
من التعينين ولا خفاء في انه اذا لم يتحقق هنا وبين وجوب
الوجود المشترك بينهما فينفك كل منهما عن الآخر فيجوز انفكاك
التعين وهو باطل [illegible] في اتمام الدليل ولعل اللزوم
ليس [illegible] عند [illegible] والحاجة الى اعتبار التلازم في اتمام
الدليل [illegible] اللزوم كاف فيه نعم يرد على الدليل
المذكور [illegible] اثبات محالية جواز الوجوب بدون
التعين المعين بالدليل المذكور وهو قوله لان كل موجود متعين
بل يمكن اثبات محاليته ذلك الجواز بان يقال لو جاز تحقق الوجوب
بدون التعين المعين فلا بد من علة لمقارنته له فاما ان يكون
تلك العلة هو ذلك التعين المعين فيلزم المحذور المذكور واما
ان يكون تلك العلة امرا منفصلا لزم امكان الوجوب فعلى

التقدير

هذا التقدير يكون عينا لكل من اللازم والملزوم في اتمام ذلك الدليل
ولا خفاء في ترجيح تقرير الابهري الذي ذكره الشارح على الدليل على
هذا الدليل ودفعه ما مر من ان المراد بوجوب الوجود حقيقة محض الوجود
المنزه عن الماهية وان الحق حقيقة محض الوجود بديهي حدسي قدمنا
التنبيهات عليه في مقصد الامور العامة ومنها ما هو مذكور في الشفاء
وهو ان وجوب الوجود اذا كان صفة لشيء [illegible]
نعني وجوب الوجود على سبيل التجريد كونه صفة لشيء فلا يوجد
في غيره واما ان يكون كونه صفة لشيء [illegible]
الوجود فيكون ممكنا وقال فيه وبعبارة اخرى [illegible] منه
وجوب الوجود وكونه هو اما ان يكون [illegible]
واجب الوجود فهو هذا الواحد بعينه ولا يكون غيره واجبا وان
كان كونه واجب الوجود غير كونه هو بعينه فمقارنة واجب
الوجود لما هو بعينه اما ان يكون امرا لذاته من حيث هو واجب
الوجود او لعلة وسبب غيره فان كان لذاته اي لانه واجب
الوجود فيكون كل ما هو واجب الوجود هذا المعين بعينه فلا يكون

غيره واجب الوجود وان كان بسبب وهو موجب غير الذات من حيث
هو واجب الوجود فليكن وجوب الوجود هذا بعينه بسبب
فيكون ممكنا معلولا وقد فرضناه فردا لواجب الوجود بالذات
ثم ذكر فيه مقدمة نافعة في براهين التوحيد بقوله فقال
ان واجب الوجود لا يجوز ان يكون على الصفة التي فيها تركيب
حتى يكون هناك ماهية ما ويكون لتلك الماهية وجوب الوجود
فيكون لتلك الماهية معنى غير حقيقتها وذلك المعنى وجوب
الوجود مثل ان كانت تلك الماهية انه انسان فيكون انه
انسان غير انه واجب الوجود فحينئذ لا يخلو اما ان يكون لقولنا وجوب
الوجود هناك حقيقة او لا يكون وحينئذ لا يكون لهذا المعنى
حقيقة وهو مبدأ كل حقيقة بل هو تأكد الحقيقة وتصحيحها
وان كانت له حقيقة وهي غير تلك الماهية فان كان ذلك
الوجوب من الوجود يلزمه ان يتعلق بتلك الماهية ولا يجب
بدونها فيكون الواجب الوجود من حيث هو واجب الوجود
ليس بواجب الوجود لانه بسبب هو بسبب صفة فالوجوب المطلق

اللازم لتلك

الذي للذات لا يكون معلولاً فبقي ان يكون وجوب الوجود

بالذات متحققا من حيث هو وجوب الوجود بنفسه من دون

كون تلك الماهية عارضة لوجوب الوجود المتحقق القوام بنفسه بالفعل ح — ان كان يكون ح

فوجوب الوجود المشار اليه بالعقل فذاته يتحقق وجوب الوجود

وان لم يكن تلك الماهية فاذن ليست تلك الماهية ماهية المشار بالفعل ح

المشار اليه بالعقل انه وجوب الوجود [illegible]

لو قد فرضت ماهية لذلك الشيء [illegible] ماهية لوجوب الوجود

غير انه واجب الوجود وهذه [illegible]

لو صار للماهية فلا يخ اما ان تلزمه لذا [illegible]

لذات الماهية فان التابع لا يتبع الا [illegible]

للماهية وجود قبل وجودها وهذا خ فنقول ان كل ماله ماهية غير

الانية فهو معلول وذلك لانك علمت ان الانية والوجود

لا يقوم من الماهية التي هي خارجة عن الانية مقام الامر المقوم

فيكون من اللوازم ولا محالة اما ان يلزم الماهية لانها تلك الماهية

واما ان يكون لزومها اياها بسبب شيء ومعنى قولي اللزوم اتباع

لين خ

الوجود وان يتبع موجوداً الا موجوداً فان كانت الانيّة تتبع

الماهية و يلزمها بنفسها فيكون الانية قد تبعت وجودها

وجوداً وكان متبوعها موجوداً بالذات قبله فيكون الماهية

موجودة بذاتها قبل وجودها هف فبقي ان يكون الوجود

لها عن علة وكل ذي ماهية معلول وسائر الاشياء غير

[illegible] وتلك الماهيات التي بانفسها ممكنة

الوجود وانما يعرض [illegible] من خارج فالاول لا ماهية له وذوات

[illegible] فهو مجرد بشرط سلب العموم

[illegible] من الاشياء التي لها ماهيات فانها ممكنة

[illegible] التي ذكرها فيه بعد تمهيد المقدمة

الواحد

محصله ان ما هو واجب الوجود يكون ما هو به هو هو ذاته و معنى

الواجب خ

اما مقصور عليه لذات ذلك المعنى او لعلة فان كانت حقيقة

واجب الوجود لاجل نفسها هذا المعنى استحال ان يكون

تلك الحقيقة ليست هذا فلا يمكن ان يوجد لغيره وان كان

تحقق هذه الحقيقة لهذا المعنى المعين لا لذاتها بل عن غيرها

فيكون

فيكون وجوده لامر استفاده من غيره فلا يكون واجب الوجود

هذا خلف فاذن حقيقة واجب الوجود الواحد فقط فكيف

يكون الماهية المجردة لذاتين والشيئان انما يكونان اثنين اما بسبب

المعنى او بسبب الحامل للمعنى واما بسبب الوضع والمكان او بسبب

الوقت والزمان وبالجملة لعلة من العلل لان كل شيئين لا يختلفان

بالمعنى فانما يختلفان بشيء عارض للمعنى [illegible]

وجود الا وجود معنى ولا يتعين [illegible] خارج او حالة خارجة

فيما ذا يخالف مثله فاذن [illegible]

فالاول لا ند له ثم قال [illegible]

لا يتحقق بها حقيقة المعنى [illegible]

كانت علة لتقويم الحقيقة موجودة فان الناطق ليس شرطا

يتعلق به الحيوان في ان له معنى الحيوان وحقيقته بل في ان

يكون موجودا معينا واذا كان المعنى العام هو نفس واجب

الوجود وكان الفصل يحتاج اليه في ان يكون واجب الوجود

وكان الفصل يحتاج اليه في ان يكون واجب الوجود موجودا

فقد دخل ما هو كالفصل في ماهيته ما هو كالجنس وحال ما يقع به

حصوله متغير ونقل في جميع هذا الطرز فتبين ان وجوب الوجود

ليس مشتركا فيه فالاول لا شريك له قال بهمنيار في كتابه فالموجود

الذي لا سبب له لا يصح ان يتكثر لانه لو كان كثيرا لكان لوجود تلك

الكثرة سبب ثم قال اعلم ان كل معنى عام فاما ان يتخصص

[illegible] فصل والعرض لا يفيدان ماهية الجنس

ولكنهما يفيدان [illegible] امرا بالفعل والعرض لا

[illegible] وجودها وحيث ماهية الجنس

و[illegible] دخول فصل وعرض عليه لزم

ان [illegible] ماهية الجنس والعرض يفيد ماهية

النوع فالموجود الذي لا سبب له ان فرض له جنس وفصل

او ماهية نوعية وعرض مشخص والفصل يفيد وجود الجنس

والعرض يفيد وجود النوع لزم ان يكون الفصل يفيد ماهية

الجنس ما لا علة له معلولا فتبين من هذا ان الموجود الذي لا سبب له

والموجود الذي ماهيته انيته لا يتكثر بالفصول والعوارض فلا شريك له

فتعين ما

وجه اول

لوجب الوجود بالذات وفي رق الالهيات ان وجب الوجود بذاته

لا يصح ان يكون فيه كثرة وللنور دعلما مر على وجه مختصر

انه ان كان وجب الوجود لنفس لذاته ولانه وجب الوجود

بذاته وكان شرطا ان يكون مثلا آلم يصح ان يكون غيره

فلا يكون وجب الوجود بذاته الا هو ان كان بسبب ما لكا

آكان واجب الوجود بذاته وجب [illegible]

الدقيقة تهريقة اللطيفة [illegible] اقل العباد عملا واكثرهم

ذللا شفيع [illegible]

[illegible] في يوم [illegible]

من شهر رجب [illegible]

١٢٣٩

اهدائی کتابخانه آیت الله شیخ محمد صالح
علامه حائری بکتابخانه آستان قدس رضوی
تیرماه ۱۳۴۱

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

حمد الله المتفرد بالقدم والازلية المتوحد بالبقاء والدوام [illegible]

الذي تقدست دون سلسلة الزمان [illegible]

على سيد الكونين محمد وآله [illegible] وبعد فيقول العبد

الضعيف النحيف الغني [illegible]

مازندراني اني لما تأملت فيما [illegible]

على ابطال القول بالزمان الموهوم و [illegible]

اولوا الاحلام والفهوم بيد انه اورد عليه بعض الايرادات ووجه

اليه طرف من الشكوك والشبهات فقصدت ان اسير في

جملتها الى طريق الحق والانصاف ساعيا في اظهار حقيقة

الحال في تلك المسئلة من دون الاعتساف والله يعصمنا من

الخطاء والزلل كالسنا ماكان منها في القول والعمل انه ملهم العقل

[illegible]

ومنه النعوت ومنه المبدأ واليه المآب قال السيد قدس سره

ان القول بالزمان الموهوم على ما ذكره المتكلمون من تكاذيب

الوهم الشقي وتلاعيب تصاوير القريحة السوداوية وتخاييلها

أما أولاً فلما عرفت انه لا يتوهم في الدهر حد وحدود وتصرم و

تجدد وفوات ولحوق وامتداد وانقضاء وتماد وسيلان

[illegible] الحركة واتصال بالتغير وتدريج الحصول

شيئاً فشيئاً وذلك [illegible] يتصور في العدم الصريح الساذج

و[illegible] وتلاحق احوال وتغاير احيان

[illegible] تمادي وتسيال والنهاية واللانهاية

[illegible] من ان الاتصاف بالامتداد والانقضاء و

امثاله فرع وجود الحركة لم لا يجوز ان ينتزع من استمرار وجود الواجب

امر ممتد على سبيل التجدد والتقضي بل الظاهر انه كذلك لا استبعاد

فكيف وانهم يقولون ان الحركة القطعية منتزعة من الحركة التوسطية

والزمان منتزع من الآن السيال فكما جاز هناك انتزاع الامر

الممتد المتجدد المتقضي من الامر الشخصي الذي لا امتداد فيه ولا انقسام

والتجدد

ولا تحدد ولا التقسيم لا يحمد منا الفض بلا تفرقة اصلا ومن هذا ظهر

ف دما ذكره بعض المحققين في ابطاله من انه اذا كان امرا موجودا كما

مثلا انتزاع فننقل الكلام فيه فهو اما واجب او ممكن لا جائز ان

يكون واجب الوجود فيكون الوجود فيلزم وجود قديم سوى الله تعالى

لانا نختار انه منتزع من الواجب ولا دليل على ابطاله وهو لم يذكر

الا الدعوى فتدبر اقول يحصل [illegible]

منع كون الزمان مقدار الحركة [illegible] كونه مقدار البقاء وهذا الحبس

ما ذكره ابو البركات البغدادي [illegible] في [illegible]

بقائه الذي زمان مستمر وما لا يكون كا[illegible]

لا بد ان يكون لبقائه مقدار [illegible]

الوجود واستمراره وهذا مع انه غير مطابق للدعواه لدلالته على كون

الزمان مقدار البقاء وهو كما ترى ادعا انه مقدار الوجود يرد

عليه ان المعقول من البقاء هو استمرار الوجود بحسب انتسابه الى

الزمان الذي فيكون متوقفا عليه لو كان الزمان مقدارا له

للتوقف عليه ولزم منه الدور وعلى هذا فلا بد في تصحيح معنى البقاء

او حسب القول بالزمان المتقدر ربما ينفي او القول بان بقائه

عبارة عن عدم عروض عوارض الزوال عليه وليس المراد به استمرار وجوده

المقارن للزمان لانه كان ولم يكن معه شيء ولذا قيل وقيل في

من رسالته التي ما سبيل للفناء عليه ثم انت خبير بان هذا الامر الممتد

المتجدد المنقضي الذي لسيلانه نهاية غير اتصال الانقضاء والتجدد

[illegible] يتنزع عنه الا ما يختلف نسبته الى الامور

الخارجية وقبل [illegible] الامر الموجود سوى الله وعلى فرض

[illegible] يختلف نسبته اليها ولا نسبة بعضها

[illegible] الثابت فكيف يمكن ان ينتزع

[illegible] الاستقرار له مقدار موصوف بالتجدد

وعدم الاستقرار واما انتزاع الحركة القطعية من الحركة التوسطية

فلانها وان كانت من حيث ذاتها امرا شخصيا مستمرا غير ممتد ولا منقسم

ولا متجدد الا انها تختلف نسبها بالقياس الى الحدود المفروضة سيلانهما

في المسافة فلها جهة استمرار ذاتي وسيلان عرضي فبواسطة استمرارها

في ذاتها وسيلانها بالاضافة الى تلك الحدود تنفعل في الخيال

امرا ممتدا

امر ممتد غير قار ينطبق عليه الحركة بمعنى القطع فهذا هو المنشأ
لانتزاعها منها ويتقرر في آخر العلة الفاعلة ما لم ينضم اليها امر
غير قار يستحيل ان ينقضي امر غير قار والا لزم تخلف المعلول عن العلة
والحركة التوسطية وان كانت امرا قارا مستمرا من مبدأ المسافة الى
منتهاها لكن يلزمها تبدل النسب الى الحدود المفروضة في المسافة
على سبيل التعاقب فهي وان كانت [illegible]
الا انها غير قارة بحسب [illegible] وهو فرق واضح ولعل الفاضل
المورد نظر الى احد [illegible]
ولم يدر ان منشأ الانتزاع [illegible]
الكلام في الآن السيال فانه مع [illegible]
بمعنى التوسط له سيلان واختلاف نسبة بحيث بذلك ان ينتزع
منه امر ممتد متجدد منقض مطابق للحركة بمعنى القطع في الزمان
بمعنى الامتداد المرتسم في الخيال اما الآن السيال الذي هو موجود
في الخارج بسبب عدم استقراره وارتسامه على سبيل التدريج
كالخط المرتسم من القطرة النازلة والشعلة الجوالة وبه الخلاف

وجود الواجب فان له تجدد بقاء من دون اختلاف النسبة الا الامور
التي يتبعه بعد عدمها قبل وجود العالم وفرضها قبله يجعل الوجود
نفس الامر امرا اعتباريا فرضيا وهو خلاف ما ذهب اليه المورد
وسيأتي فلا يمكن ان ينتزع من تجددات الواجب بملاحظة بقائه ماله
مقدار ممتد متجدد ومتقضي في نفس الامر لان المتغير غير ممكن
الا في [illegible] النسبة لعدم امكان ادراك بعضها من الآخر
وبالجملة الزمان [illegible] ممتد من ان يكون مقدار القار والا
[illegible] مقدار لغير قار وكل امر غير قار
[illegible] حقيقة سيالة حقيقي واذ ثبت
[illegible] بحيث الحركة فلا زمان وبذلك ثبت ان
الاتصاف بالامتداد والانقضاء وامثاله فرع وجود الحركة ذاته
لا يجوز انتزاعه من استمرار الوجود فتلخيص الكلام في هذا المقام ان
الزمان الموهوم ان كان له تحقق في نفس الامر وليس بواجب
بالذات فيكون داخلا في اجزاء العالم وليس بجوهر قائم بذاته فلا بد
له من محل يقوم به ولا يتصور له محل الا الحركة لما حققناه ولحركته لا بد

من محل

لبان محل ما له وما حال الماهية للجسم وان لم يكن تحقق قبل حصول [illegible]
بدون تحقق المسمى فلا وجه لتسميته بالزمان وهو عبارة عن كم
متصل الذات غير قار وبما قررناه ظهر ان ما ذكره بعض المحشي في
ابطال كلام حتى لا غبار عليه ولا فساد فيه اصلا وانما الفساد
في كلام من نسب كلامه الى الفساد وانما لم يذكر على الشق الاول لبداهته
لبداهته وظهوره فان انتزاع امر من امر لا يتصور بدون [illegible]
مثلا
كذلك الا يرى انهم اذا قالوا [illegible] يقولون لقينا
منه اسد ولا يقولون ذلك [illegible]
اذ معنى [illegible] يرجع الى ادراك [illegible]
حاصل ان اخذ الوجود من الماهية وادركته [illegible]
له كمنشئية ان ما يكان الوجود منتزعا منها فلا يصح انتزاع
البرودة من النار والحرارة من الماء والبصر من الجدار وذلك
امر لا يخفى على ذوي الابصار وبذلك يظهر فساد قوله قدس سره
لانا نختار انه منتزع من الماهية الا ان وجوده لا يمكن ان يكون
[illegible] الا منتزعه منه اذ المقدار والامتداد لا يكون الا لما له اجزاء

اجزاء فكيف بما ان [illegible]

مترتبة في زمان او غير قارة وهذا امر ضروري فان ما لا يكون له مقدار
والوجود بما هو وجود لا جزء له بل هو بسيط بل الوجود تمام لكل شيء بنفسه
وقد عرفت بما فيه من لزوم الدور بما قررنا فظهر ان ما جعله
المورد امراً ظاهراً ونفى عنه الاستبعاد وهو امر ممتنع كما لا يخفى
على من هو اهل النظر والسداد وان ما استشهد له شاهد عليه فان زاد
[illegible] ومنه يظهر ريف صدق قول المستدل
الفعل على الزمان الا [illegible] ذهب الوهم الظاهر وتلاعبه
[illegible] التي بيلها ونعم ما في الذوات
[illegible] القائلين بوجود الزمان وهوا
[illegible] ان في الخارج وقتاً ماضياً ومستقبلاً
والمنازع مكابر مقتضى عقله فلا يخفى الجواب عنه ثم اختلفوا في
ماهيته فزعم منهم انه جوهر ليس بجسم ولا جسماني وجب لذاته
ومنهم من زعم انه المعدل وقال الآخرون انه حركته وزعم ابو
البركات انه مقدار الوجود وذهب ارسطاطاليس الى
انه مقدار الحركة واختاره المتأخرون وهو الحق في ال[illegible]

فيه

قدس سره واما ثانيا فلانه لو تحقق في العدم ما لو جمع كونه هو الزمان

بعينه والحركة بعينها اذ كان متكمما متقضيا كما اذا زيد المحاذي منه

بعضه والبعض الآخر متعاقبة غير مجتمعة فاما انه بالذات على تلك

الشاكلة فيكون هو الزمان وبالعرض فيكون هو الحركة فقد اطلقوا

على الزمان او على الحركة اسم العدم فليت شعري بأي ذنب يستحق

الزمان او الحركة سلب اسمهما والالحاق بالعدم فيما افاده الفاضل

المورد طهر الله روحه وفيه [illegible]

والتمادي وغيره الا بالعرض [illegible] وعدا ولا يلزم منه

كونه زمانا او حركة ولهذا صرح [illegible]

ممتد متجدد منقضي كوجود زيد زمانا [illegible]

بالزمان وكما انه لا يلزم منه [illegible] وجود زيد فيه

الغير كون العدم زمانا او حركة بل ليس العدم زيد زمانا

قبل زمان وجوده ولا تفاوت الا بان هذا الزمان متعين بالليل

والنهار ويتصف بما ثبت به ذلك من الصفات وليس ذلك

في ذلك الزمان فاللازم على هذا ليس الا وجود الزمان هناك

والقائلون به يلتزمونه لا كون العدم هو الزمان او الحركة فتامل

اقول هذا الكلام من ذلك العلامة طاب ثراه غريب عجيب فان المتبادر

من اطلاق الوجود خصوص الخارجي وهم لا يقولون بوجود الزمان

الممتد المتجدد في الخارج قال ملا ميرزاجان في حاشيته على شرح

المطالع كون المطلق منصرفا الى الفرد الكامل ليس على اطلاقه بل

ذلك فيما اشتهر لفظ المطلق فيه بخصوصه بان استعمل كثيرا في

المطلق [illegible] في نفسه حتى يكون استعماله فيه حقيقة عرفية

كالوجود [illegible] في معنى الخارجي فيتبادر خصوصه

[illegible] ولعله [illegible] ان الزمان الموهوم كالزمان

[illegible] لم يكن له وجود في الخارج الا

[illegible] الامر وانما الموجود في الخارج ما هو بمنزلة

الآن السيال الذي هو مطابق الحركة بمعنى التوسط وهو وجود

الوجب بعض ذلك الذي هو عيني خارجي فانه باستمراره الذي

هو بمنزلة استمراره السيال يفعل في الخيال امرا ممتدا متجددا

يسمونه بالزمان الموهوم وعدم العالم انما وقع فيه وعلى

هذا فلا فرق بين القولين الا بما ذكره شرف الله قدره

وفيه مع ما

وفيه مع ما تعرفه انه ترجيح بلا مرجح اذ الفرق ان به لا يقولون لعدم
التفاوت بينها الا بذلك الامر الغير لكنه وهم معترفون بان
الزمان هناك معدوم ولا وجود له الا مع اول وجود العالم فان
خصومهم ما احتجوا عليهم بان تخصيص الاحداث بالوقت المعين
يستدعي امتيازه عن سائر الاوقات وهذا يقتضي كونها موجودة
قبل ذلك الحادث ليجابوا بانها معدومة [illegible]
وان مبدا وجود الزمان مع اول وجود [illegible] فلا يكون وجود سائر
الموجودات قبل مبدا وجود الزمان [illegible]
لوقوف الوجود ومبدا ومثل منه [illegible]
متعاقبة ممتنع الاجتماع فيها لكن [illegible]
العالم بهذه اللحظة الذي حدث فيه فلم يكن حدوثه في لحظة اخرى قبله و
كونه وهميا بالمعنى الذكري لا يدفع طلب المخصص فيما هي اجزائه وح
فما معنى قولهم ويختص الحدوث بوقته اذ لا وقت قبله فينبغي
ان يكون معنى الوهمي ما يخترعه الوهم كزوجية الثلاثة فيكون عدما
محضا وليس سابقا في ذاته فذلك العدم التي زعموا بها وتموه

من التقدر والتكثر والتعدد والتجدد والتقضي وما شابه ذلك فما اتصف
بالذات على تلك الصفات كله فيكون هو الزمان بعينه وما بالعرض فيكون
هو الحركة بعينها فان اتصاف الحركة بالزيادة والنقصان والتمام
وغيرها انما هو بواسطة مقدارها ولها مقداران مقدار بحسب
المسافة وذلك بالعرض ومقدار بحسب التراخي وذلك بالذات
[illegible] يقتضي ذلك ان اجزائها لا تقع معاً بل على
التدريج وهذا المقدار [illegible] وبالجملة الحركة لها حقيقة سوى عدم
[illegible] اما الزمان فليست له حقيقة
[illegible] الاستمرار فاذا قد اطلقوا على الزمان
[illegible] العدم المحض واللبس الصريح ونحوه فقررناه
ظهر ان مراد المستدل بالعدم المذكور ما جعله المورد وعاء له
كما يصرح به في قوله في الدليل الاول فكيف يتصور في العدم الصريح
واللبس الصرف امتياز متمايز حدود دون تحقق سؤال وسيصرح به في
قوله ان التخلف في العدم وفي قوله وذلك الامتداد العدمي لا العدم ا
الذي وقع في هذا الوعاء على ان عدم العالم لو كان في زمان موجود

بحر ممتاز

غير ممنوع بحسب هذا الزمان الا بما ذكره وهي منسياً بالعرض بل زعم

منه ثبوت فلم يسو الى العجب ولا ينفع الفرار منه بالقول بان

مرادهم بالعالم ما سوى ذلك الزمان من الموجودات وهو الا وجود له كما

سيصرح به المورد حسن الله اليه تعالى الآخرين مع ما فيه

من التدافع الصريح والتناقض القبيح وسيأتي لذلك زيادة توضيح

والتنقيح ايضاً لكون الزمان هنا كذا امراً [illegible]

اختلاف جزائه وكان امراً انفس [illegible] كما سيصرح به المورد

العلامة بعيد هذا وكان [illegible]

بالزمان الموهوم ولم يسمه بالز[illegible]

واللوازم الا بالليل والنهار وما [illegible]

عقد الوجود بوضع عقد العدم مقام الا ان يبقى لا منافاة [illegible]

والقرآن الذي سقط في كتاب الورطة اقول هذا واستغفر الله انه لما

رأى دلائل الجمهور استند قدس سره على ابطال القول بالزمان الموهوم

دلائل متينة وبراهين مكينة ورام ان ينفصل منه فزعم القول

بكونه امراً معدوماً في القول بكونه امراً موجوداً ولم يدر انه يفضي

الى القول بالقدم وهو بعيد منه قدس سره من حيث لا يشعر
فيما كان فارا عنه ثم انت خبير بانهم لو قالوا ما قرره
المورد قدس سره كلامهم لكان لقائل ان يقول انه
مجرد دعوى بلا دليل وهل الكلام الا في اثبات وجود هذا الوعاء الممتد
المتجدد المنقضي حتى يمكن ان يقال ان عدم العالم كان فيه وكان
[illegible] بالعرض ولا سيما تمسكوا في اثبات حدوث
العالم بالقول به [illegible] ان عدم العالم كان فيه فلعلهم لا يسلمه
[illegible] تعرف انه لا يمكن تصوره
[illegible] فله ان يقول ان الاوعية المسلمة
[illegible] وعاء الموجود الصريح المسبوق بالعدم
الصريح والزمان الذي هو وعاء للامور المتغيرة المتقدرة لهيآته
والسرمد الذي هو وعاء لبحت الوجود الغير المسبوق بالعدم واليه
الاشارة بقولهم نسبة الثابت الى المتغير هو الدهر ونسبة المتغير
الى المتغير هو الزمان ونسبة الثابت الى الثابت هو السرمد و
ادعيت
الاوعية منحصرة فيها فمن اين للعدم الازلي وعاء موجود يكون

هو فيه

هو فيه ومتبعيته يتصف المقدر والمقدر بما فعليه اللبث وفيه

على العدم المقارن لوجود الزمان كعدم زيد في زمان قبل زمان وجوده

فليس معه فرق فان هذا العدم كما كان مقارنا للزمان الذي

هو سيال ومتكمم ومتقدر يتصف هو ايضا بذلك العرض بخلاف

العدم الازلي فانه لا يتصف بالتقدر لعدم ثبوت ما يتقدر به

فيكون عدما محضا غير متقدر ولا متكمم [illegible]

فقد رتب على التعقل لو يصف له [illegible] الوجود مسبوقا بعدم زماني

بدون الابتداء كما في [illegible]

دل
بعد ان الدليل عليه غير قائم [illegible]

ما كانت معجزة وقد دلت [illegible]

بدونه بل يكون منهما الانفصال وقد انعقد عليه اجماع المليين

من المسلمين وغيرهم ودل عليه الحديث المشهور الذي لا دليل

عقلا يعارضه بل له دليل عقلي يعضده كما سيجيء في اخر الرسالة

ان في الرسالة العزيزية اذا لم يثبت القول بالزمان الموهوم الذي

قبل وجود العالم مع كونه مقتضى الفاظ ظاهر الشرع فلا بد من القول

ثم لو كان الانفصال انما هو بالعدم الصريح النفس الامري الغير الزماني
كل ما له تحقق في نفس الامر يجب ان يكون في زمان كما يجب ان يكون
كل ما له تحقق فيه في مكان فعدم العالم مع تحققه في نفس الامر
لا يجب ان يكون في زمان اذ ليس المزمان في سلسلة علله ما خلا انه
انه شبه هذا والجواب الحاسم لمادة الشبهة ما اشرنا اليه آنفا من
[illegible] آن كان له وعاء فذلك الوعاء اما معلوم
فيستحيل اتصاف [illegible] والمتأخر واللامتأخر وان
[illegible] فهي فكيف يكون احدهما ظرفا و
[illegible] بالذات والآخر مظروفا ومتصفا
[illegible] فيلزم ثبوت قديم سوى الواجب ثم ذلك
القديم ما لم يكن جوهرا قائما بذاته فلا بد له من محل يتقوم به ولا يتصور
له محل غير الحركة فيلزم قدم الجسم كما سبق وبما قررنا ظهر ان الازل
ليس كل الزمان واجزائه يتقدم جزء ويتأخر اخر بل هو عبارة عن
اللازمان السابق على الزمان سبقا غير زماني كسبق اجزاء الزمان
بعضها على بعض وليس هو الدهر وهو العالم بعد مقدر

لانه الكمال

ان كون موجود الكون من العدم وان لم يكن شيئا ولا منسوب ... [illegible]

من حيث الزمان بقبلية ولا بعدية ومعية لانتفاء الزمان حينئذ

لكن وجود ابتداء العالم فليس الا وجود محض خالص ليس من العدم

وهو وجود الحق ووجود من العدم وهو وجود العالم فالعالم حادث

في حيز الزمان والى متغير ومن ذلك الا ان ... يتوهم الازل جزءا

من الزمان يتقدم سائر الاجزاء او الازل ... [illegible]

انه موجود معناه ولو توهم ان ... [illegible]

بليجاد ... فيه ... [illegible]

مع ان الله ليس في زمان ولا مكان ... [illegible]

عاقل ان العالم بكليته مسبوق بالعدم ... [illegible]

جزء من اجزائه وبالجملة فعند عدم الزمان يكون معا به مستغرقة فاذا

لا فيها تقدم حال ولا تقدم تأخر اخرى فاذا تغيرت الاحوال لحدوث

الحركة التي لها اجزاء لا يكون وقوعها معا بل وقوع كل منها بعد وقوع

الآخر يحصل منه مقدار في العقل وهو الزمان وبهذا التقرير يحل

ما يشكل على المورد قدس سره حيث قال اذا اتصف العدم في نفس

الامر بانه سابق على الوجود سبقا غير ذاتي فيكون البتة محتاجا الى
وعاء وظرف يكون فيه ويتصف هو لمحاله بالتقدم ولكنه
وعدمه وكونه سابقا عليه بدون ذلك مما لا نقدر على تعقله فلعله
يحتاج الى لطف قريحة لم يتيسر لنا وسيأتيه بيان آخر والقول
بان التقدم بالذات لا يحصل لعوده الى السبق الزماني كما هو مختار
الم[illegible] فيه [illegible] يحصل له كيف ولم يدل دليل على بطلانه بل
لا ينفع معترض [illegible] بالتمسك به ولذا قال به المحقق
[illegible] العالم بعد عدمه ينفي الايجاب
[illegible] ان مصحح البعدية ههنا هو البعدية
بالذات [illegible] مراده منها البعدية الزمانية وهذا منه
كالتصريح بان المحقق القول بالزمان الموهوم كما صرح به ولده
الماجد اسكنه الله دار كرامته والا لكان مراده ههنا البعدية
الزمانية فهو ايضا قائل بالحدوث الدهري لانه لما نفى الايجاب
المستلزم للقدم واثبت الحدوث لتصريحه بوجود العالم
بعد العدم فذلك اما في الزمان وهو خلاف مذهبه ومع ذلك

ليلائم

لا يلائمه فانه رقي له بعد العدم وسيأتي تحقيقه وفي الدهر ومرّ تمامه

وبه فيتفطن ظهر ان القول بوجود الزمان الموهوم وكونه وعاء العدم

العالم ينافي نظر تنبيه الأمه بل يناسب مذهب من قال به ويفسده وهو

قد لزم بذلك اصلاحه ومن الصحيح العقار ما فهمه الدهر

وامّا ما لمتأخر فلا ترجيح بكون الباري تعالى واشتغاله فحد بعينه من ذلك

الامتداد العدمي بعضه دون بعض [illegible]

بصحيح تحلل ذلك الامتداد بين [illegible] العالم وتصحيح تأخر العالم

وتخلفه عنه سبحانه في الوجود [illegible]

التمام وكان غير المتناهي محصورا [illegible]

وطرفاه وفيه ان [illegible]

واقول العالم زمان موهوم ارتاء انه كان قبل العالم امتداد موهوم

لم يكن العالم فيه وكان الحق تعالى فيه بالمعنى الذي هو الآن اتّه

موجود لان الزمان واسطة بينه تعالى بحيث يكون موجودا فهي العالم

الحادث والعالم في حد الآخر حتى يلزم كون الغير المتناهي محصورا

بين حاصرين وهذا ما ذكر حداً وفيه ان هذا الامتداد

الا انه لما كان امراً متحققاً موجوداً في نفس الامر وكان منشأ
تحققه مبدأ وجوده وجود واجب الوجود كما صرح به قبيل ذلك
كان من الواجب ان يكون الواجب في بدايته بحسب نفس الامر
لتحقق كونه منشأ له ومبدأ واول العالم في منتهاه لانتهائه به فيكون
واسطة بينهما فاذا فرض كونه غير متناهي التمادي بحسب نفس الامر
ذا [illegible] في حدوث الواجب بعد ذلك لان ا
العالم لما كان حادثا [illegible] متناهي التمادي فلو كان ذلك الامتداد
[illegible] جهة [illegible] كان حادثا لان الزائد على المتناهي
[illegible] فيكون حادثا ويلزم منه ما سبق كان
[illegible] لم محصورا بين حاصرين هما حاشيتاه
وهذا تعبير آخر بعبارة اخرى انه لما كان امرا ممكنا موجودا كان له
مبدأ يبتدأ منه فلما انتهى باول العالم وفرض غير المتناهي
كان المتناهي محصورا بين الحاصرين الآن بل بعدم انتهائه به
فانه كما كان قبل وجود العالم وعاد لعدمه فكذلك يكون بعد وجوده
وعاد لوجوده فهو كما كان ازليا فكذلك يكون ابديا الوجوب

دوام

دوام وجود المعلول بدوام وجود علته التامة فان ذلك الوجود لم يكن

ثم كان من اثر الواجب ولم يكن وجوده متوقفا على شرط آخر غير امر وجود

الواجب لزم منه دوامه بدوامه فهذا على تقدير انه كان من اثر الواجب

ان يجاب به في ملة حقيقية وماهية واحكم ان المورد لا بد منه من وقوع

مقامه قبل مرادنه على التسمية بسند فقال انا لا نقول انه يجب ان

يكون زمان يتخلل بين الواجب فيه ولم يكن العالم ل...

انه يجب ان يتحقق انفصال بين الواجب والعالم لم يحتج فيه قولنا

كان الواجب على المعنى الذي يتخلل ... والمعنى ...

ان هذا الانفصال اما بامر ممتد موجود ... امر ...

قائم بذاته او بغيره ثم وهذا انما يتصور ... او ...

والا لكان ما به الانفصال امرا مسافيا مكانيا لا زمانيا او

غيره فيكون زمانا مستلزما للحركة المستلزمة للجسم فيلزم قدمه و

لا يتحقق الانفصال واما بامر غير ممتد ولا موجود فيكون مسبوقية

الوجود بالعدم الصريح الغير المتكمم والمتعذر واما بامر موجود

غير ممتد وهو الواجب الانفصال والا لكان ممتدا والمقدر

خلافه فيلزم القدم واما بامر ممتد غير موجود في نفس الامر فيكون

حدود ذلك الامتداد سوى نسبة منشأ بعينه اذ لا اختلاف في العدم

ولا تخصص من استعداد او حركة ولم اختص بهذا الحد ولم يكن حدوثه

بعد او قبله وهذا هو الذي جعله الشيخ السهروردي قدس سره حجة

رابعة على بطلان الزمان الموهوم وبما فصلناه ظهر فساد ما في المورد

زيد اجود في الجواب من ان هذا مجرد دعوى بلا دليل اذ لعله كان اختلاف

[illegible] ليس عدما محضا بل يجري ذلك فيه بل الامر نفس امر وقع

العدم فيه [illegible] فيه ان امور الوهمية اذا لم يكن منشأ انتزاعها

[illegible] اولى [illegible] محضة وخصوصيته مرفوعة غير محققة

[illegible] ههنا كذلك فكيف يتصور اختلاف

[illegible] اما الاختلاف المفصل الا مر مع وحدة طبيعية

ذلك الامتداد فهل هو استعداد من جانب القابل او [illegible] ذلك

في تأثير الفاعل من الحركة الى فوطة وغيرها ولم يبق مختلف الاجزاء من غير

ما به الاختلاف فهل هذا الا مجرد خيال ومحض احتمال غير مطابق لما عليه

القوم نقل عن الغزالي والشهرستاني وغيرهما انهم قالوا كان الوهم

يتخيل امتدادا مكانيا لا يقف عند حد معين ويتوهم وجود

العالم في جزء منه ويحكم العقل بانه لو وجد في الخارج لكان بعض اجزائه

متقدما

متقدما على البعض بحسب الوضع وبعضه متأخرا عن غيره ان يكون
لهذا الامتداد منشأ موجود في الخارج لكن يكون الامتداد امرا
موهوما محضا لا منشأ له موجود في الخارج فكما لا يدل حكم العقل
بتقدم بعض الاجزاء على البعض في الامتداد المكاني على وجود منشأ
كذلك يدل حكمه بتقدم البعض على البعض في الامتداد الزماني على
وجود منشأ، بل نقول تخيل امتداد مركب من اجزاء [illegible] حقيقي
العقل المشوب بالوهم يحكم بان [illegible] غير متناه دون العقل
في جزء منه وكما انه ليس في الخارج فوق العالم [illegible]
ولا فوق ولا تحت له في الواقع [illegible] معقول [illegible]
ليس في الواقع قبل العالم قبل ولا [illegible]
عدم تناهي الزمان كما لا يلزم من الاول عدم تناهي المكان بل
الزمان متناه كما ان المكان متناه من غير فرق وحكم الوهم
بلا تناهي الزمان مثل حكمه بلا تناهي المكان فكما لا عبرة بحكمه
كذلك لا عبرة بحكم الزمان هذا كلامه وهو صريح في كونه معدوما محضا
وليس ساريا في جميعه بما وجهه به المورد ومع مخالفته
للواقع توجيه بما لا يرضى به [illegible] واما خامسا

فوجوده المقدس عن الغواشي والعلائق يكون مع ازمنة ذهنية ومع كل جزء
من اجزائه شيئا بمقدار معدودة معينة غير متقدر على سبيل وحدة ومحيطا
بجميع اجزائه معدودة على نسبة واحدة موجودا كان ذلك الامتداد
او موهوما على ما علمت على غيره مرة في ذلك مختصا في العلم بحيث حدود
ذلك الامتداد الموهوم لا تأثير تأخره وتخلفه عن البارئ الحق جل سلطانه
[illegible] امتداد الزمان الموجود بالقياس اليه سبحانه
ابعد من ذلك [illegible] ان القول بالامتداد المذكور ليس الا
[illegible] تحقق [illegible] وقد صرح ذلك ومرادهم من تخلف
[illegible] انه كان او يجب في وقت فلم يكن
[illegible] يجب من الكون في الوقت فلم يجد ذلك
على انك قد عرفت انه يمكن القول بمقارنة وجوده للوقت فمن يصحح
التخلف بهذا المعنى [illegible] فنذكر فيه انهم كيف يصححون بالامتداد
المذكور تحقق العدم قبل الوجود ولنا ان ذلك الامتداد موجود
بزعمهم كما صرح به قبيل ذلك بقوله فلا يلزم على هذا السبيل وجود زمان
هناك والقائلون به يلتزمونه وهل هذا الا تهافت على انك
قد عرفت انهم لا يلتزمونه بل يتحاشون عنه وان مرادهم من القول

بالامتداد

على [illegible] الزمان [illegible]
بالقياس [illegible]

الا ممتد وانه لو ليس لنا تصحيح انه دان الوجب في وقت لم يكن العالم فيه

ليصح اسم الفعل دون الله ولم يكن معه شيء ولا يمكنهم القول بانه موجود

في الوقت الذي كان الموجود الذي هو جزء من اجزاء العالم لمنافاته عموم الجزء

الموجود في نفس الامر ايضا في عليه انه شيء فان الوجود ليس وقت له

بل الفعل متكلم الفعل الثاني من القول القسم ان كان لذلك الوقت

وجود والا فهو مجرد وهم من دون تحقق [illegible]

التقدير الراجح الحدوث [illegible] التعين ذلك التخلف بهذا

الا في وجه تمامه لا امتداد [illegible] ول [illegible]

او كان شيئا فيها فان كان الا فرق [illegible]

نفي الاشياء وسلب الوجود الا [illegible]

بان يحكي كان الله وجود الواجب والمفهوم منه نفي الصفات الزائدة ايضا

بل هو صريح فيه والا لكان مع الله شيء في الازل فيلزم تعدد القدماء كما هو

من لوازم مذهب من قال بزيادتها فيبطل قولهم كان قبل العالم زمان

موهوم ان انفصل تم وان كان الثاني فلا يكون امر ممتد او لا

كان معدود وكذلك الامتداد سواء متناهية لاختلاف العلم

دائم متحقق ويلزم منه ما سبق واذا لم يكن امراً ممتدا فلا يمكنهم تصحيح تحقق
البعد لتحقق العدم قبل الوجود تحققا زمانيا في نفس الامر ويلزم منه عدم
تخلف العالم عن البارى الذي يجب نه تخلفه زمانيا وبذلك يبطل قولهم ان
عدم العالم كان في وعاء وظرف ممتد متجدد متقض كوجود زيد في الزمان
كيف لا وهما متساويان في العدم واللاشيئية فكيف يكون احدهما
ظ[illegible] ما زعمه بعض المتفلسفة من ان كان [illegible]
عن معنى [illegible] [illegible] بعض المتصوفة حتى سمع منه ان
الازل [illegible] اما الاول فلانه يلزم القول بالقدم
[illegible] بالدهر واما الثاني فلما قال في المشهور ان
[illegible] بالاجماع ولانه لو كان مجالا في احدهما
يصح نفي الوجود عنه في نفس الامر لانه من امارة الحمل لكن السلب صحيح
والمنازع في اتصاف الماهيات بالوجود اتصافا حقيقيا مكابر مقتضى
عقله وكذلك القول بالشيئية اعم من الوجود على ما ذهب اليه المعتزلة من ان
المعدوم الممكن شئ وثابت على معنى ان الماهية يجوز تقررها في الخارج منفكة
عن الوجود لا يعتبر في هذا المقام كما لا يخفى على ذوي الافهام بل الحق نفي القول

بثبوته

بثبوته فلا بد لكونه شيئا يصحب الفرق بين الثابت والموجب
للكثرة في ذاته فقد لزم الجواهر والاعراض وهم لا يقولون بذلك
اي القديم يعتبر فيه الوجود وهم لا يقولون بوجود في الازل لكن حاصل
انهم شبهة في الفرق بين الثبوت والوجود وجعلوا الاول اعم من الثاني
فهم لا يقولون بوجود قديم لا بالذات ولا بالزمان سوى الله سبحانه
القائلون منهم بالاحوال وغيرهم هذا [illegible]
قبل كلام على السيد السند [illegible] الجسم انه يلزم تعين ان
وجود مقارن لوجود الزمان [illegible]
اذ يصدق ان وجوده مقارن [illegible]
زمان معين ان وجوده ينطبق على [illegible]
في الجسم ايضا وعلى هذا فكون الاحتمال اصلا هذا ما صنع حواليه في هذا المقام
ولكن ليس هذا الكلام لذلك العلامة كما يشعر به قوله متصلا بما مر هذا ما
يخطر بالبال على سبيل الاحتمال فان كان من الحق فهو المحق وان كان
من الوساوس الشيطانية فنعوذ بالله منها والله يعلم حقيقة الحال
بل هو مما اخذ من كلام سيد المدققين على ما نقله الخفري في حواشيه

حيث قال النسبة الزمانيات الى الزمان بالمعية في الوجود سواء كانت منطبقة

او غير منطبقة لا بالانطباق فقط ولا لكن الاجسام التي في زمان والعرض

لها تغير زمانية قال ولا شك ان المجرد مع انه بري عن التغير يصدق عليه

انه مع الزمان في الوجود لما قد هناك والمراد ان نسبة الزمانيات

الى الزمان انما يكون بحسب الوجود ولا يتوقف على الانطباق عليه فالمجرد

[illegible] الى الزمان نسبة المعية فنسبة جميع

الازمنة اليه [illegible] لجواز نسبة في كل زمان معي كهذا

[illegible] في الوجود ولو كان نسبة جميع الازمنة

[illegible] نسبة المجرد الموجود معه اليه ليت

[illegible] المتقدس عن الخواص [illegible] قلب يصدق

على المجرد انه في هذا اليوم ظرف للمتدق لا للمجرد اذ لا تعلق له بهذا

اليوم ولا نسبة بغير كونه معه في اصل الوجود وكما انه موجود في هذا اليوم

في اصل الوجود كذلك موجود مع سائر الازمنة في اصل الوجود وكما انه يصدق

في هذا اليوم انه موجود معه في اصل الوجود كذلك يصدق فيه انه موجود مع

سائر الازمنة في اصل الوجود فعلم كون نسبة جميع الازمنة

فان قلت ما حاجة [illegible]
الى الزمان نسبة [illegible]

الى هذا اليوم

ثم هذا اليوم على تقدير الاستدلال بعدم كون نسبته الى الحوادث بوجود معه كك

وذلك لاختصاص وجود هذا اليوم بهذا الزمان بعدم اختصاص وجود

المجرد بهذا اليوم وانا لسا دسكا فقدان الزمان

والمكان تشقيق من منطقها بناء مرتفعة في الاحكام فرائي والعدو من

نذر والعد فكاوران الامنة دالقنا عن فوق الفلك انتهى الحد د

الجهات للعالم بعدم صرف الشغل

ولا نهاية ولا لا نهاية واذا بلغ انسان لم يمكنه ان

يمد يده ويبسطها الى ما فوق

والبعد وانتفى المكان والجهة

عدم صريح لا امتداد ولا تمادي ولا استمرار

ولا زيادة ولا نقيصة ولا نقصان في سمع العقول واتبع الحق ولا تكن

مع الجاهلين انتهى كلامه رفع مقامه وضعفه لا

لانه مجرد تمثيل لا يناسب المقامات الحكمية انتهى والمراد انه قياس

فقهي لا يفيد الا الظن والمسئلة مما يطلب فيه اليقين فلا يجوز

اثباتها بالدليل الظني تتبع احوال الزمان والمكان

لكونهما متمادين متناهيين وكذا يستلزم منهما وجوداً وعدماً
اذ الزمان ليس الا مقدار حركة الفلك كما ان المكان ليس الا ما يحيط
به الفلك فاذا لم يكن فلك فلا زمان ولا مكان كما نبّه ذلك في صريح
كلام امير المؤمنين ع فلما ابدع الفلك وما فيه من الاجسام ودائر
وجد الزمان والمكان فهما متلازمان لكونهما معلولي علة واحدة
[illegible] مما يترتب في الاحكام من واحد
و[illegible] ولعدم [illegible] من الاذهان الا قبل بقيد الجزم
[illegible] عدم تصريح ليس بخارج ليس فيه شبهة
[illegible] ذلك كلك الحال في كثير من المسائل
[illegible] س السابق فلا يقوم حجة على الغير مع
كونهما معلولين يقينا وقد سبق منهم التصريح بان الامتداد
الزماني موهوم محض لا منشأ له موجود في الخارج واذا لم يكن له منشأ
موجود في الخارج بل كان مخلوق للوهم ومخترعاً له كان معدوماً صريحاً
وليسا بان يجتاز شيئاً من حيث امتداده ولا زيادة ولا نقصان
ولا غير ذلك من الصفات المذكورة فهذا منه قدس سره ايماء لطيف

الى ان

ثم ان ما وراء الامتداد الزماني يكون حاله مستفيدة فيها تقدم حال

ولانا نحن نحن رفي المعية بينه بالذات فغير تصور لتعقلها وراء

الامتداد وبه يتحيل ما اشتمل على امور لا نعقلها كما سبق ذكره وقد علم

ان التناهي ما يوجب عدم التمادي فتمادي التمادي وما وراء الامتداد

الزماني ليس كذلك وكذا اللانهاية واللانهاية والزيادة والنقصان وما به

ذلك في تمامها انما هو من المعنى درج لكنه [illegible]

الزماني عدم صريح لا مقدار له [illegible]

بطريق اولى وهذا مثل [illegible] البصرى كما

التجربة لا يثبتها انها دخل [illegible] متصل [illegible]

او الخروج عدم الدخول كما فسرناه [illegible]

بعد النقل كلام المستدل المستند [illegible] عنه بما اجاب هذه الوجوه

قد ظهر بما قررنا ان القول بالزمان الموهوم مما لا يثبت بالعقل

فقد ظهر بما ذكرنا ان القول بالزمان الموهوم مما لا يمكن اثباته بدليل صحيح

العقل ولا يوافق بالنقل وان كل وجه من هذه الوجوه يجاب له برهان

قاطع على البطلان وان هذا القول من هذا الفاضل قدس سره انما نشاء

من قلة التدبر وسوء التفكر وليس نحو في هذا الكلام ليطعن على ذلك المقام

من وجا ... ثم كلا وحاشا في نهج الحق وكلام مما يتلقاه فضلا عصرنا هذا

بالقبول من غير تامل دقيق وفكر عميق كانهم يرونه من الوحي المنزل على النبي

المرسل وهم قد فرغ اسماعهم ان البحث قد يكبو والصارم قد ينبو وان

السهو والنسيان كالطبيعة الثانية للانسان بل الغرض منه ان لا يعتمد

على كلامه المذكور في هذا الباب فانه بعيد عن صوب الصواب فوجب التنبيه على ما ادركت

... المقلد بقول من يدعي شيئا لا يقدر على بيان ما يدعيه وان يكن

فيه كلام ... وكيف يقدر على بيانه وهو مخالف للعقل

والنقل اما ... الثاني فلما اشار المورد نور الله مرقده اليه

... ينبغي ان ينظر فيه هل هو مما يخالف الشرع

... لفا فيها ونعمت وان كان معنى انا له على ما يشعر

بعض الآثار فيجب ترك الكلام فيه والوقوف عند الشبهة

لم الحديث المشهور كما سبق بيانه وقول الباقر عليه السلام في جواب زرارة

بعد ان سأله كان الله ولا شيء نعم كان ولا شيء وقول الرضا عليه السلام ان

الله تبارك وتعالى قديم والقديم صفة التي دلت العاقل على انه

لا شيء قبله ولا شيء معه في ديموميته فقد دلنا باقرار العامة معجزة

الصفة

الصفة لانه شئ فالله او هو مع الله في بقائه وبطل قول من يزعم ان الله كان قبله
او كان معه شئ وذلك انه لو كان معه شئ في بقائه لم يجز ان يكون خالقا
له لانه لم يزل معه فكيف يكون خالقا لمن لم يزل معه وقول امير المؤمنين
في بعض خطب نهج البلاغة وانه يعود سبحانه بعد فناء العالم وحده
لا شئ معه كما كان قبل ابتدائها كذلك يكون بعد فنائها بلا وقت
حين تفرد بعنت البقاء وعد العالم اوقاتا وبطل العالم [illegible] بالتدريج
ولا مكان ولا حين ولا زمان عدمت [illegible]
وزالت السنون والساعات فلا شئ الا الله [illegible] الزمان المزعوم انه
لو كان امرا انتزاعيا [illegible]
ممتد اليكون [illegible] وظرفا [illegible]
قبل ابتداء العالم والخبر بنفسه [illegible]
الفرق بين الزمانين الا بالليل والنهار والجواب ان المنفى
الزمان الحادث مع حدوث العالم الذي له تحقق في نفس الامر لا الزمان
الموهوم الذي كان قبل حدوثه الذي هو وهم محض ومخترع صرف
ليس له منشأ انتزاع موجود كما نقل عن الغزالي والشهرستاني فلا تحقق
له في نفسه فضلا عن ان يكون متجزيا بالآجال والاوقات والسنين

ولهما ثبت ولذا قيل تخصيص الحدوث بوقته اذ لا وقت قبله اذ الآخر
المراد بالمنفي هو الوقت الموجود في نفس الامر والا فيمكن فرض وقت
قبل ايجاده دون ان يمكن باي اجزائه [illegible] بالفرض فلا منافاة
بينهما بعدم بنيا كلام المورد لنور الله مرقده مع ما فيه من التعسف
اذ النكرة في حيز النفي لتفيد العموم فلا وجه للتخصيص [illegible] ان الآخر
[illegible] المنفي هو الوقت مطلقا موجودا كان او موهوما
لانه نكرة واقعة في [illegible] سيبه الوقت الموجود كما فعله
[illegible] من تحقيق مذهبه وانه للقول
[illegible] في وقت قبل الايجاد وهميا يقع
[illegible] قول الحدوث غير محتاج الى القول الزمان
الموهوم كما هو الظاهر من الطوسي ره ايضا ولذا قال الفاضل الدقيق
والنحرير المحقق اقا حسين الخوانساري ره ان الزمان الموهوم
الذي اثبته الاشعرية قبل وجود العالم غير صحيح عند المحققين من
المتكلمين ومنهم الطوسي كما يظهر من تصفح كلامهم واثبتنا خبره فيه
من الايجاد الكشف على ان القول بالزمان الموهوم مما لا محصل له عند

المحققين

تنبيه

التحقيق وهو الحق الذي لا مرية فيه لما عرفت انه منتزع من مقولة التجرد

اسم من دون ثبوت المسمى خارج في ثبات والقول به [illegible] لا يذهب

عليك ان كلام الامام صريح في وجود الزمان وبداهة انيته وكونه مقدار

حركة الفلك ولذا يحكم ان السنون والشهور والايام والدهور وغير

ذلك من ذلك في العدم ولذا يحكم بعدم الاجال والاوقات وزوال التناهي

والتسلسل عند فقد الزمان المستمر [illegible]

من الاجال والاوقات والتناهي [illegible] وما شابه ذلك من الصفات

والمنافي من اوائل [illegible]

عليه من استلزامه وقوع الزمان [illegible]

بداهة احتجاج في مقابل الضرورة [illegible]

ما ذكره الطبرسي في مجمع البيان من الزمان التقديري

هو الاظهر بالنظر الشرع الانوار لو فرضنا وقدرنا قبل حدوث

الزمان زمانا آخر لم يكن العالم فيه وكان الواجب تعالى فيه بالمعنى الموجود

الان انه تعالى موجود بهذا المعنى ومعنى حدوث العالم ومعنى كان الله

ولم يكن معه شيء من دون التمسك بالزمان الموهوم فقول المورد غيره

فذلك

[illegible] الزمان [illegible]

معنى حدوث العالم الذي نتج بحسب النظر ما وصلنا اليه الا بالتمسك بالزمان
الموهوم لا وجه له وبه يندفع ما يلزم به الفلاسفة لو كان تقدم
الباري تعالى على وجود العالم بقدر متناه لزم حدوثه والا لزم قدم
العالم لان معنى التقدم الغير المتناهي ان لا ينتهي وجود المقدم له
عند لا يكون قبله وتلك القبلية لا يتحقق الا بالزمان لانا نختار انه
و[illegible] المقدار المحقق فلا يلزم قدم الزمان
المستلزم لقدم الحركة و[illegible] يلزم منه قدم العالم فتحقق
[illegible] وطريقة الكليني ودلت عليه
[illegible] كما صرح به المجلسي قدس الله روحه القدسي
[illegible] به بل هو من ضروريات الدين وجاحده كافر
كما صرح به العلامة في بعض فوائده مدعيا فيه الاجماع حيث قال في جواب
من سأله عمن يعتقد التوحيد والعدل والنبوة والامامة الا انه
يقول بقدم العالم ما يكون حكمه في الدنيا والآخرة من اعتقد قدمه فهو
كافر بلا خلاف فان الفارق بين المسلم والكافر ذلك وحكمه في الآخرة
حكم باقي الكفار بالاجماع وفي التخصيص نظر لان حدوثه مما علم من ضرورات

الدين

الذين كانوا يتعزّزون بان حكم من انكر شيئا في الدنيا ابتغاء حكمه في الملكي ... تأمل فيه
وفي احتجاج ابيه في حديث طويل عن ابي عبد الله ... ما اخذ منه من ضبط الحجة الجمع بين ان
على ان ما سوى الله فان وما سوى الله فعل الله وهو ... حادث من جملتهم على حد
ما سواه لانه فان وكل فان محدث وفيه دلالة على ان جمعهم حجة يجب التمسك
بها وهل هي مفيدة للقطع ام لا الظاهر الثاني الا مع رجوع ... فقد ترى
حتى نستنبط ... انما هو لانه ... [illegible]
بعد ... محسوس والمحسوس فهل كل منهم ... [illegible] ... الامر وقد يرد القول
ثم كل منهم المفيد اليقين بانه ... [illegible]
من بعضهم بعلم المفيد القطن ... [illegible]
فقول بعض المتكلمين ان القطع يحدد ... [illegible]
المتواتر وشرط حدوث محل بنظر ان الاثبات الجمع على ... دليله
قطعيا يعلم دخول المعصوم بدون التمسك بعموم القدرة كما في ...
محمد بن الحسن ... وبعض ... او باخبار المتواترة من الطرفين
كما في الحجب ... وانا في البعض لمتقلسفة المتعقبة ...
الاخبار صريحة في ان المراد بالحدوث ليس الا مطلق الحادثية والمخلوقية

وتحجبه عن الله تعالى الدهرية المذكورة في احتجاج مبنية على ذلك اذ قيل

انهم قالوا هذه [illegible] بعضها لبعض [illegible] قولهم بعض

الاجسام متصل به كما ترى البناء محتاجا بعض اجزائه الى بعض والكل يتسق

[illegible] وكذا [illegible] في ذلك الاحتياج بعضها الى بعض بعضه

هو القديم [illegible] لو كان محدثا لسبقه وما ذكا [illegible] فيه ان

[illegible] العالم قديم بالذات وكانوا يقولون ما هي

الا حياتنا الدنيا [illegible] وما يهلكنا الا الدهر [illegible] منهم ان المؤثر

[illegible] هو الدهر فان الله هو الدهر

[illegible] بنفسه [illegible] المؤثر لانه يدل على

[illegible] قدم فلا بد من حمله على الذاتي فيدل على امتناع

كون الممكن قديما بالذات فيكون حادثا محتاجا الى المؤثر واما انه حادث

بحدوث الذاتي والدهري او الزماني فلا دلالة عليه فليتأمل القول

بان زمان التقدير لولا القول بالحدوث الدهري حاصلا قبل حدوث

الزمان لم يكن زمان آخر بل انما كان ذلك بمجرد الفرض ومحض التقدير

في ذلك لم يكن قبله زمان اصلا كان عدما محضا وليسا [illegible] غير متقدر

ولانتم فلما كانت مسبوقية الوجود بالعدم الصريح مسبوقية غير زمانية فلا تمكن

لكنه لزمه القدم بالمعنى الذي غير القدم الذاتي كانت دهرية اقسام حدوث

منحصرة في مقابلة الذاتي وهو عبارة عن وجود الشيء بعد عدمه في الخارج العقلي

دون الواقع ودهري وهو عبارة عن وجوده بعد عدمه في متن الواقع غير زمانية

وهو عبارة عن وجوده بعد عدمه في زمان سابق وهذا المعنى التقديري

الحدوث الذي لا يكون زمانيا وفيه [illegible]

هذا الزمان الا بالليل والنهار [illegible] حدوث

الدهري في الجديد [illegible]

ذكره في القواعد القرآنية في مقابل الزمان [illegible]

ونحن منه قسرا بالوجوه الاول ان يكون [illegible]

وهذا انما يتم لو كان الزمان امرا موهوما كما ذهب اليه المتكلمون او بحسب

التقدير كما ذكره الطبرسي في مجمع البيان اذ لو قيل بان الزمان موجود قديم يلزم ثبوت

[illegible] موجود قديم

قديم واجب وهو خلاف ما ذهب اليه الملّيون وبما فصلناه ظهر ان القول

بالحدوث الدهري ليس مما اخترعه السيد السند الداماد قدس سره

كما ظن بل هو قول منصور مشهور في السلف ومحقق [illegible] في الخلف

[illegible]

مسئلة [illegible] الثانية المحمدية [illegible] في رسالة [illegible] في ابطال

اقسام الحدوث وفيه النزاع في هذه المسئلة بين بعض الحكماء والمتكلمين في الحدوث

او لكان السبق فالمراد بالحدوث الذاتي ولا في الثالث لان هذا النزاع انما وقع

بين العقلاء والعاقل لا يقول ان العالم بتمام اجزائه مسبوق بالعدم

الزماني وزمان عدمه جزء من اجزائه بل انما النزاع في الثاني فذهب

[illegible] ان وجود العالم مسبوق بعدم صريح

[illegible] خارج [illegible] الى ان العالم لا يمكن ان يكون

[illegible] وهذا القول المستلزم لازلية العالم وسرمديته

[illegible] وهو عبارة عن عدم مسبوقيته بالعدم

مطلقا والعدم ذاتا [illegible] مسبوقا بالعدم الصريح الا انه مسبوق بالعدم

الذاتي ثم قال واذ قد تقرر هذا فنقول بناء على ما ذهب الفريقان يلزم

ان يكون فاعل العالم بجميع اجزائه هو سبحانه ويلزم منه تقدمه على كل جزء

من اجزائه تقدما ذاتيا قلنا ان نقول بناء على الفرقة الثانية ان وجوده

عين ذاته وذاته لا يمكن ان يكون موجودا في الذهن وانما هو موجود عيني

بالاتفاق لان القوة العاقلة لا تدرك ذاته فيكون العالم في مرتبة ذاته الذي

هي ليس

هو على خارج معه وما صرف فيلزم كون وجوده بتمام اجزائه مسبوقا بالعدم

الخارجي ولا معنى للحادث الدهري الا ما يكون وجوده مسبوقا بهذا العدم انتهى

كلامه وهو مؤيد لما سلف من ان محصلي المتكلمين لا يتحولون القول بالزمان

الموهوم بل هو يبطله ويدل على ان احدا منهم لا يقول به ولعلهم لم يعدوا الاشاعرة

في عدادهم بل جعلهم في زمرة غير العقلاء ونعم ما فعله كذلك يفعل الرجل البصير

وكانه اراد بالنوع العلم الاولي المتوالدة التي يترتب على كل فرد منها على فرد

آخر من ذلك النوع واما المتوالدة التي يحصل منها كالمعلول ونحوها فتحتمله

عندهم للامرين القدم والحدوث ثم انت خبير بان تجرده وكونه من سنخ

الذات معه وملخا رجيا من غير ان يكون على وجه يصح عنه ان يقال ان الله كان

الله ولم يكن معه شئ لا يناسب طريقة الملا بل على هذا الطريقة لا بد من القول

بالانفصال بينهما فعلى ان ذاته هذه لا يكون كذلك بل يكون وجوده متصلا

بوجوده كما يقتضيه تقدمه عليه تقدما ذاتيا وهذا غير مفيد ولعله اراد القرار

وجود العالم — ملا جلال

من القول بتخلف المعلول عن علته التامة قائل بامر لا يقبله سليقة العامة

مع علو رتبته هذا في النظر والبحث فلتتأمل فيه فتبصر له وبالجملة القول

بالحدوث الدهري على ما قررناه هو الاظهر بالنظر الى الشرع الانور لا الزماني

الموهوم لما كان امرا موجودا على ما قرره المورد عفا الله له وجعله وعاء العدم

العالم وكان قديما ازليا كما مر يلزم منه اثبات موجود قديم في نفس الامر

سوى الواجب وهو مع كونه خلاف ما جنح اليه على اثباته وخلاف ما دل عليه

كلام بعض

في بعض الاخبار خلاف ما اجمع عليه المليون نعم القول به على وجه قرره لكان

القائل به الاشاعرة ما كان به كثير باس فانهم يقولون بقدماء ثمانية بل تسعة

فالقول بالقديم الخامس القدماء على مذهبهم عشرة كاملة ولعله لذلك تردد

فيه في آخره وجعله شبهة موجبة لترك الاقتحام فيها والوقوف عندها الا

ان يقال مرادهم بالعالم المحكوم عليه بالحدوث ما سوى ذلك الامتداد

النفس الامري من الموجودات الخارجية والامتداد المذكور لا وجود له فيه فان

كان له وجود في نفس الامر وهو مع كونه منافيا لعمومهم كان الله ولم يكن معه

شيء وغيره كما مر لا يخفى ما فيه من التعسف لان ذلك الامتداد النفس الامري

جزء من اجزاء العالم لانه غير الله والاجماع منعقد على حدوثه بجميع اجزائه

فلا وجه للتخصيص وبذلك يظهر فساد ما افاده المورد قدس سره من انه

لا شك ان غرض المتكلمين اثبات الحدوث الزماني ايضا ولا استبعاد فيه

أو مرادهم بالعالم ما سوى ذلك الامتداد الموهوم فان المراد به ما سوى الواجب

في الموجودات والامتداد المذكور لا وجود له فانه ان اريد انه لا وجود له اصلا
خارجيا ولا في نفس الامر فهو مع كونه منافيا لما سبق منه غير مترتب عليه
اثر على هذا التجرد اسم من دون ثبوت المسمى فكيف يكون هذا الامر الممتد المختلفة
اجزاؤه وعاء لعدم العالم وان اريد انه لا وجود في الخارج ولكنه موجود
في نفس الامر فهو مع كونه منافيا لما مر كما مر يرد عليه انه ليس بواجب لذاته
فيكون داخلا في اجزاء العالم والعالم بجميع اجزائه [illegible] فلا بداية له [illegible]
والمحل له سوى الحركة فيلزم قدم الجسم والحاصل ان الممتنع هو ما يصدق
عليه ذلك الامتداد وصدق النقيض [illegible] فان كان له فيها
مصداق والا فهو محض اسم ليس الا [illegible] الباري عز اسمه
المشهور من الاشاعرة قالوا القدماء ثمانية الصفات السبعة المشهورة
العلم والقدرة والارادة والحيوة والكلام والسمع والبصر وعند بعضهم
منها التكوين ولا شك في قدم الواجب فلو كانت للزمان الموهوم
حقيقة موجودة قديمة وكانوا قائلين به كما نسب اليهم فتلك عشرة
كاملة ثم ان البقاء والوجود الموصوف به ايضا زائدان عند جمهورهم
بذاته سبحانه فيلزمهم القول باحد عشر او اثني عشر قديما والعجب انهم كفروا

للحكماء لقولهم بالايجاب والقدم وهم قائلون بهما جميعا فانهم لما قالوا
بزيادة الصفات وازليتها وعندهم ان الازلي لا يكون اثر المختار
لزمهم القول باستناد تلك الصفات الى الذات على وجه الايجاب فهم يقولون
بالايجاب الا يلزم الحكماء ان يقولوا به اذ مجرد القول بالقدم لا يستلزم القول
بالاستناد وذلك الى القديم الموجب فان اثر المختار ايضا يمكن ان يكون
قديما بان يكون ارادة مستمرة متعلقة بمقدور ازلي مستمر ويكون تقدم
القدرة والارادة عليه تقدما ذاتيا لا زمانيا الاصل قيما

به وصل

افاده الفاضل المورد هو ما افاده الفاضل القمي محمد طاهر بن محمد حسين
قدس الله ارواحهم في رسالة المسماة بمبهجة الدارين حيث قال ان العالم حادث
بمعنى انه حادث بعد انقضاء امتداد غير متناه في جانب الازل انتزع
من ذات الله سبحانه باعتبار بقائه وازليته ثم قال بعد كلام تقدم العدم
على العالم تقدم بالزمان ولكن مرادنا بالزمان ليس مقدار حركة الفلك بل مرادنا
به امتداد ينتزعه العقل من ذات الله سبحانه بملاحظة ازليته وبقائه والزمان
بهذا المعنى ليس من جملة العالم لانه ليس من الموجودات الخارجية بل منشأ
انتزاعه موجود في الخارج فليس تقدم العدم زمانا على العالم محالا

لو